PROVISIONAL
A/34/PV.59
14 November 1979
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والخمسين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد سليم	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
ثم :	السيد كودجوفي (نائب الرئيس)	(توغو)
ثم :	السيد ك. سي . مولابو (نائب الرئيس)	(ليسوتو)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨]: (تابع)

(أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

مواصلة البند ٢٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/34/22 و Add.1)

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/34/36)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة يوم ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، اعطي الكلمة لممثل مؤتمر الوحدة وبين الافريقيين لآزانيا وهو المتحدث التالي في المناقشة العامة .

السيد ايزاكس (مؤتمر الوحدة وبين الافريقيين لآزانيا) (الكلمة بالانكليزية) : باسم شعب آزانيا المضطهد تود منظمتنا ان تعرب عن التقدير العميق للفرصة التي اتيحت لنا للحديث امام هذا المحفل الموقر الذي يجتمع هنا لكي يبحث مشكلة من أعقد مشاكل عصرنا وتحدي من اعظم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وأقصد الرفض العنيد لنظام الأقلية البيضاء في بريتوريا الامتثال لمطالب الجماهير في آزانيا لحقها في أن تقرر مصيرها . كذلك نود ان نعرب عن عرفاننا وامتناننا للمجتمع الدولي للتأييد الدبلوماسي والمادي والأدبي الذي يقدم الينا باستمرار في نضالنا من أجل التحرر الوطني وحقنا في تقرير المصير .

كذلك فان مؤتمر الوحدة وبين الافريقيين لآزانيا يغتنم هذه الفرصة لكي يتوجه اليكم ، سيدي الرئيس ، بالتهنئة لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع . ان هذا ليس فقط اعترافا بمهارتكم الدبلوماسية الشخصية ولكنه شرف يناسب دولتكم تنزانيا التي نجد أن اسهامها في النضال من أجل الاعتراف بكرامة الانسان واحترامها قد أصبح اسطورة . ومن هنا فان ذلك يعد شرفا لكل الدول المحبة للحرية .

ان الغرض من وراء هذه الكلمة هو أن نقدم مزيدا من المعلومات حول الموقف السائد في آزانيا بالنظر الى عملية القمع المتزايدة التي يحاول نظام بريتوريا ان يخفيها بينما يدخل في حملة

Digitized by UNOG Library

دعائية كبرى ترمي الى تضليل العالم وجعله يعتقد ان هناك تغييرا على الطريق . وانسجاما مع هذه الاستراتيجية فان نظام بريتوريا بدأ مبادرة تضم سياساته الخارجية والداخلية وهو يسعى ، من ناحية ، الى ان يصفي حركة التحرر الوطني في الجنوب الافريقي عموما وفي آزانيا بصفة خاصة ، ويسعى من ناحية اخرى الى ترسيخ سيطرة استيطان البيض في شبه القارة . وفي هذا الصدد فان هذا المخطط يتفق ومصالح الامبريالية الغربية لان نجاح هذه الخطة من شأنه ان يبقي على جنوب افريقيا كمنطقة نفوذ للغرب ، ويضمن الوصول الى المواد الخام كما يضمن سوقا لصادراتهم .

وفي نيسان/ابريل من هذا العام أعلن بوثا رئيس الوزراء العنصري أن بريتوريا تنوى انشاء مجموعة من الدول في الجنوب الافريقي ، هذه المجموعة سوف تكون كتلة عسكرية واقتصادية تسيطر عليها بريتوريا وسوف تضم النظم الصنيعة في البانتوستانات وكذلك النظم الصنيعة لعصابة سميث — موزيروا في زمبابوى وتحالف ترنهالي الديمقراطي في ناميبيا . وكما اعلنت مجلة " ثوزون افريكا " في حزيران/يونيه ١٩٧٩ :

" ان الفكرة هي ان جنوب افريقيا سوف تتخذ المبادرة في تشكيل كتلة تعاونية من الدول في الجنوب الافريقي تقودها جنوب افريقيا لمواجهة ما يعتبره زعماء بريتوريا "انقضاض الماركسية على الجنوب الافريقي" .

ان هذه الكتلة التعاونية من شأنها ان توفر لبريتوريا خطا دفاعيا واسع النطاق لحماية الفصل العنصرى لان بروز الحكومات الثورية الشعبية في موزامبيق وانغولا قد حرم نظام الفصل العنصرى من الحزام الوقائي من الدويلات الحاجزة الذى كان لديه من قبل . ان الاسقف آبل موزيروا الذى يعاني نظامه من الضربات القوية التي يواجهها من حرب العصابات قد رحب بالفعل بفكرة انشاء علاقات اوثق مع بريتوريا . وكما اشار كولين ليجوم المحرر بالا وبزرفر وكما شرح ايشيل رودى فان آبل موزيروا وحزبه هما المستفيدان من الاموال التي تتوفر من حل جهاز اعلام بريتوريا . ووفقا لنشرة اذاعية من راديو جنوب افريقيا في آذار/مارس من هذا العام ، فان الأسقف :

" يتحدث بضمير تحفظ اليوم لصالح الحفاظ على روابط وثيقة مع بريتوريا وتشكيل سوق اوروبية مشتركة في الجنوب الافريقي " .

Digitized by UNOG Library

كذلك فان عدد مجلة نيو افريكان لشهر حزيران /يونيه ١٩٧٩ نشرت انه :

" من المتوقع ان توقع حكومة رود يسيا الجديدة التي يرأسها الاسقف موزيروا اتفاقا عسكريا مع بريتوريا من أجل التعاون الاقتصادى . وقد اعلنت جنوب افريقيا صراحة انها سوف تقدم عونا في مجال النقل ومجالات اخرى لرود يسيا خلال فترة الانتخابات التي ستجرى هناك .

" ويبدو ان جنوب افريقيا مقتنعة بأن العالم سوف يضطر الى التعامل مع ما يسمى القلعة الاقتصادية للجنوب الافريقي التي تضم سكانا يزيدون على ٤٠ مليونا ولديهم موارد معدنية هائلة " .

وليس من قبيل المصادفة ان اصواتا قوية في بعض الدول الغربية ، وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا ، تطالب بالاعتراف بنظام موزيروا ورفع العقوبات وزيادة الاستثمارات الاقتصادية في رود يسيا وجنوب افريقيا كوسيلة لتعزيز ما يسمونه جميعا ، كالببغاوات ، بالتغيير السلمي ، وتقول الحجة التي تزداد قوة أن الاستثمار يعني مزيدا من فرص العمالة وربما اجورا افضل بالنسبة لقطاع العمالة السوداء المقهورة . وهذه الحجة واهية ومخطئة من الناحية التجريبية . وعلى سبيل المثال فان تاريخ جنوب افريقيا يوضح انه كلما زاد الرخاء كلما زاد التمييز ضد السود . كذلك فانها تتجاهل حقيقة ان الاستثمار يعني ايضا ان سياسات النظام العنصرية وجهاز الدولة فيها سوف يجرى تمويلها وتعزيزها بشكل اكثر سهولة . ومن هنا فان هذه الحجة تعد شاهدا على اشتراك المستثمرين الاجانب في القمع المستمر للسود في الجنوب الافريقي عموما وفي آزانيا بصفة خاصة . اذ انهم بينما يدينون ــ في نفاق ــ الفصل العنصرى فانهم يعززونه اقتصاديا . ان ما يغرى الشركات الاجنبية على الاستثمار في جنوب افريقيا هي تلك الارباح الهائلة التي يحصلون عليها من الاستغلال الكبير للعمالة السوداء . ان الاستثمار الاجنبي المستمر في جنوب افريقيا يؤثر على هياكل نفس المجتمع الذى يقمع السود الى استغلالهم بشكل مربح .

Digitized by UNOG Library

وتتضح حقيقة انه رغم الحديث عن حقوق الانسان فان الامبريالية الغربية ،في أى اختيار بين الأرباح والمبادىء ، يختارون الأرباح . ولهذا فان النظام العنصرى في بريتوريا يستطيع ان يتحدى الرأى العام العالمي وقرارات الأمم المتحدة بلا رادع . وعلى مدى السنين بعد اعلان الاستقلال من قبل النظام المتمرد في سالسبورى ، فان جنوب افريقيا ظلت خط الحياة الاقتصادى للمستعمرة البريطانية التي لا تزال ترفض التخلي عن ناميبيا . ومع ذلك ، ورغم هذا التحدى من جانب نظام بريتوريا ، فان الامم المتحدة قد فشلت في ان تفرض عقوبات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا بسبب الحماية التي يوفرها لها شركاؤها الغربيون في التجارة من خلال استعمالهم لحق الفيتو .

ان الكتلة التعاونية المقترحة من جانب بريتوريا سوف تنكر حق شعبي زمبابوى وناميبيا في تقرير المصير ، لأن الهدف المحدد هو استبعاد الممثلين الشرعيين لشعبي هذه الاراضي ، وأقصد بهم الجبهة الوطنية وسوابو على التوالي . ان زمبابوى وناميبيا والبانتوستانات في جنوب افريقيا سوف تشكل حزاما من الأقزام السود الراضخة حول " سنووايت "

وفي خطاب أمام اجتماع للحزب الوطني الحاكم في ايلول/سبتمبر من هذا العام أشار ب.و.بوثا ، ان بريتوريا سوف تتدخل عسكريا في زمبابوى لو أن المفاوضات الراهنة في لندن فشلت واستمر الصراع هناك . الا انه من الواضح ان المشاغل الرئيسية في بريتوريا تتمثل في ان انتصار حركة التحرر في زمبابوى لن تلهم فقط جماهير آزانيا ، كما حدث بالنسبة لانتصارات جبهة تحرير موزامبيق (فريليمو) في موزامبيق ، وحزب الاستقلال الافريقي لغينيا والرأس الأخضر في غينيا ـ بيساو ، لكن ذلك سوف يوفر أيضا قاعدة خلفية آمنة للمناضلين من أجل الحرية في حركة التحرير لآزانيا .

ان الاستعداد العسكرى في بريتوريا يوضح ان هذا النظام مصمم على ان يوضح لأقزامه السود ضرورة الانضمام الى الكتلة ، بينما في الوقت ذاته يزيد من قدرته على أن يلعب دورا عسكريا أكثر عدوانية في شبه القارة . ومن بين أثار ما يسمى بملحمة مولدرجات ، ظهور المسألة العسكرية وبروزها في عملية صنع القرار في المؤسسة البيضاء . ذلك ان رئيس الوزراء العنصرى ب .و.بوثا احتفظ بوزارة الدفاع ، بل انه أيضا رفع منصب وزير الدفاع في الترتيب السياسي وذلك بترقية الجنرال ماجنوسي مالان كرئيس لقوة الدفاع :

Digitized by UNOG Library

" ويبدو انه قد حل محل الجنرال هندريك فان دن برغ الذى اعتزل بسبب تورطه في فضيحة الاعلام باعتباره الساعد الأيمن لرئيس الوزراء في الاجتماعات الدبلوماسية ".

(New African, June 1979)

وفي ايلول/سبتمبر من هذا العام زار مالان باراغواى وشيلي لمدة سبعة أيام ، وفي باراغواى حصل على وسام عسكرى من الرئيس الفريد و استرويسز . ان تقارير لجنتي التقصي اللتين عينتهما حكومة بريتوريا ، قد قوبلت بكثير من الصخب وحظيت بمديح من أجهزة الاعلام الغربية كدلائل على المرونة من جانب النظام العنصرى بعد تصريحات من قبل الوزراء بدا انها مستنيرة .

ان تقرير لجنة ويهان التي قضت ما يقرب من سنتين تدرس قوانين العمال في جنوب افريقيا ، صدر مؤخرا في أول ايار/مايو من هذا العام . ان هذا التقرير حظي بالمديح من جانب كثير من الدول الغربية حيث فسر على انه دليل على التخفيف من حدة التوتر في سياسات العمل التي انتقدت كثيرا في جنوب افريقيا ، خاصة بعد ان اعلن وزير العمل ب . بوثا ، الذى رفعت اللجنة التقرير اليه ، في مؤتمر صحفي ان التوصيات الواردة في التقرير كانت " مقبولة من ناحية المبدأ من جانب الحكومة " وبعد فترة قصيرة من اصدار التقرير علم ان البروفيسور نيك ويهان الاكاديمي الافريكاني الذى ترأس اللجنة ، سوف يسافر الى اوروبا وامريكا لكي يبيع هذه المقترحات الشاملة في محاولة لتجنب الضغط الدولي ضد الفصل العنصرى . ان الاصلاحات المقترحة من جانب هذه اللجنة كانت مقبولة لنظام بريتوريا ، لأنها على وجه الدقة بينما توفر الثقة في الدولة خارجيا فانها أيضا توفر الأساس لاحتواء حركة الاتحادات العمالية السوداء . لكن حماس مؤيدى بريتوريا وشركائها الاقتصاديين كانت قصيرة المدى ، لأن بوثا نفسه ، الذى " قبل " نيابة عن الحكومة توصيات اللجنة " من ناحية المبدأ " ، قدم بعد أسبوعين تشريعا في برلمان البيض وحدهم يرفض التوصيات الخاصة بالاتحادات المختلطة عرقيا ، ويستبعد من العضوية كل المهاجرين والمنتقلين الذين يشكلون تقريبا ٨٠ في المائة من الاتحادات السوداء غير المسجلة والتي يبلغ عددها ٢٧ . ولذلك فان اريك اروين السكرتير العام لاتحاد النقابات العمالية في جنوب افريقيا عقب على هذا التعديل بقوله :

" ان هذا المشروع يشكل ضربة كبرى للحركة العمالية غير المسجلة ، وانتقاصا لكثير من الحقوق التي كان يتمتع بها العمال السود في ظل النظام السابق " .

Digitized by UNOG Library

ان السياسيين الليبراليين هاجموا التشريع المقترح ، كما أضاف المتحدث اليكس بورين عن حزب الاصلاح التقدمي :

" ان اعلان الحكومة انها ستتجه نحو ممارسات عمالية أكثر استنارة هي عملية خداع هائلة " .

كذلك فان صحيفة جوهانسبرغ ستار ذكرت ان رد الفعل الأول للحكومة :

" أعطى الأمل لعشرين مليونا من العمال الذين يعانون ، واعطى الغرب سببا لاعادة النظر في موقفه ازاء هذا البلد . لكن التشريع الجديد هو عملية قاسية ، وسوف يجعل أصدقاء جنوب افريقيا يبكون " .

ومن الضروري ان نبحث توصيات لجنة ويهان ، لكي نتحقق من مضمونها . ومن الضروري ان نبحث ردود فعل العمال السود ازاء هذا التقرير ، لأنه بينما كان هناك خطر كبير من الحماس فيما بين الليبراليين البيض في جنوب افريقيا وبين أصدقاء جنوب افريقيا في الخارج ، فان زعماء سودا قد شعروا بالقلق . ومن الضروري أيضا ان نبحث رد فعل العمال البيض ازاء الاصلاحات المقترحة ، لأن ما تزعمه الحكومة في هذا الشأن جاء نتيجة لاحتجاجات الارستقراطية العمالية البيضاء .

ان لجنة ويهان قدمت توصيتين . أولا ، ان السود يجب ان يسمح لهم بتشكيل نقابات عمالية معترف بها ، وان القانون الذي يمنع النقابات العمالية المختلطة يجب ان يلغى . ثانيا ، ان يسمح للسود بشغل وظائف المهارات وشبه المهارات التي كانت مقتصرة من قبل على البيض فقط .

ان النقابات العمالية السوداء بالرغم من انها قانونية ، الا انها غير معترف بها ، وبالتالي فان العمال السود ليس من حقهم ان يشاركوا في عمليات المساومة الجماعية . ان اضراب العمال السود يعد غير قانوني الا في ظل ظروف محدودة للغاية . ورغم هذه القيود ، فان السود قد نظموا انفسهم في نقابات عمالية . وفي أعقاب اضرابات العمال السود في عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ فان حركة عمالية مستقلة قد ازدهرت ، كما ان محاولات الحكومة لقمع هذه الحركة قد فشلت ، وعلى سبيل المثال فانه عند تقديم قانون الأمن الداخلي في ١٩٧٦ ، الذي كان فيما قبل يسمى بقانون قمع الشيوعية ، فان وزير العدالة السابق ج .ف.كروجر قد المح الى ان التشريع الذي يوفر وينص على الحظر والاحتجاز بغير محاكمة كان موجها اساسا الى حركة النقابات العمالية السوداء التي كانت قد بدأت في ذلك

Digitized by UNOG Library

الحين . وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ فان ٢٧ شخصا من الذين كانوا يقومون بعمليات التنظيم العمالي تم احتجازهم وفقا لهذا المشروع . ان مثل هذه التدابير القمعية لم ترهب العمال السود . وفي وقت سابق من هذا العام فقد تم تشكيل اتحاد النقابات العمالية في جنوب افريقيا ، وهو يشكل في معظمه النقابات العمالية السوداء ، هذا الاتحاد يضم ٩ من اتحادات افريقية غير مسجلة ، وثلاثة اتحادات مسجلة أخرى مما يسمى باتحادات الملونين . ووفقا لتقرير للفيننشال تايمز في ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٧٩ فانه يرمي الى تنسيق وتنظيم النقابات العمالية في الصناعة ، وتجميع موارد الاتحادات النقابية القائمة ، ومنع الازدواج في عمليات التوظيف .

لقد أوصت لجنة ويهان بالاعتراف بالنقابات العمالية السوداء كبديل للراديكالية المتزايدة في حركة عمالية لا يعترف بها . كما اعلن جون ف . برنز في النيويورك تايمز في ٦ ايار/مايو ١٩٧٩ ، في رسالة من كيب تاون :

" ان لجنة ويهان تحدثت عن أخطار استمرار حرمان السود من حقوقهم القانونية في التفاوض . وفي تقريرها لاحظت ان نمو النقابات العمالية غير المسجلة قد وصل بعضويتها الى ما بين ٥٠٠٠٠٠ الى ٧٠٠٠٠٠ عضو ، ولاحظت أيضا الدعم الأدبي القوى والتمويل الذى وصل الى ما يقرب من ٣٥٠٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٧ وحدها والذى حصلت عليه النقابات الـ ٢٧ المعنية من الخارج . بالاضافة الى الاحتمال غير المرغوب فيه لأن يصبح لدى هذه النقابات مواقف مشابهة للنقابات المناظرة في أماكن أخرى ، فان اللجنة لاحظت ان الحظر ضد اشتراك المنظمات العمالية في النشاط السياسي لن يكون لهتأثير على النقابات العمالية السوداء طالما بقيت خارج نطاق القانون " .

Digitized by UNOG Library

(السيد ايزاكس ، مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا)

لاعجب اذن في أن وزير العمل وجد أن التوصية جذابة ، وعندما أعلن قبول الحكومة للتوصية من ناحية المبدأ ، أشار الى أنه في مصلحة الجميع أن تكون النقابات العمالية السوداء دائما تحت اشراف الحكومة وتوجيهها .

لقد أوصت لجنة فيان بالغاء القانون الذى يحظر الاتحادات المختلطة عرقيا تاركة للعمال أن يقرروا ما اذا كانوا يريدون ذلك أم لا . كذلك يوصي التقرير بالقضاء على التمييز في الوظائف والى اعطاء أجور متساوية ، على أن الامتثال ترك لصاحب العمل .

كذلك أوصت اللجنة ببرنامج للتدريب يتعين أن يكون مفتوحا لجميع الأعراق . وهو استبعاد كان يغلق كثيرا من الوظائف ذات المهارة أمام السود . وبينما يبدو أن هذه التوصية في النهاية سوف تقلل من عملية الاحتفاظ بالوظائف للبيض ، فلقد أوصت اللجنة باستمرار الاتفاقات القائمة في هذا الصدد . وهي اتفاقات ملزمة قانونا يجرى التفاوض بشأنها من جانب العمال البيض مع أصحاب الأعمال الذين يحتفظون بعمال ذوى مهارة معينة لأعضاء الاتحاد ، وحيث أن السود مستبعدون من الاتحاد ، فانهم كانوا يستبعدون بالتالي من الوظائف . وكما أشار جون بيرنز في رسالته السابقة :

" في ظل الترتيبات الجديدة ، فان الاتحادات البيضاء سوف تحتفظ بالسلطات في هذا الشأن ، في كثير من الصناعات . وهكذا سوف يصبح في مقدورها اذن أن تسيطر على عشرات الآلاف من الوظائف ذات المهارة . ومادام السود سوف يبقون بغير مهارة فانهم سوف يستقرون في قاع الوظائف حيث يحصل الواحد منهم على خمسين دولارا في الأسبوع وهو يمثل نصف الحد الأدنى تقريبا الذى يدفع للبيض" .

ومن المفهوم أن حركة النقابات العمالية السوداء لم تكن راضية عن توصيات هذه اللجنة وقد ذكر ممثل احدى هذه النقابات ان الاعتراف بالنقابات العمالية سوف يعني أنه :

" خلال فترة طويلة قادمة ، فان حركة النقابات العمالية سوف تكون تحت السيطرة البيضاء ، وكل ما فعلته اللجنة هو أن تسمح للنقابات العمالية بأن يكون لها امكانية في الوصول الى مائدة البيض . والآن ، فان الاتحادات البيضاء بالخبرة المتوفرة لديها وبجهازها المستعد سوف تنظم السود ، ومن ثم تقضي على الاتحادات السوداء " .

Digitized by UNOG Library

كذلك فان الأمين العام لاتحاد نقابات عمال جنوب افريقيا والمجموعة التي شكلت أخيرا لاثنى عشرا اتحادا تضم ٦٠ ألف عضو قال :

" من المهم لنا أن نعرف الأحوال الحقيقية التي نعيش فيها والتي يمكن فيها للنقابات التي يعترف بها أن تعيش " .

ومع أن اللجنة اقترحت افتتاح أجهزة تدريب للسود ، والقضاء على التفرقة العنصرية في أماكن العمل ، فان رد الفعل كان حذرا بالنظر الى المبدأ الذى يسمح للبيض بأن يعوقوا السود عن وظائف محددة .

وقد أدانت رابطة الكتاب في جنوب افريقيا اقتراحات هذه اللجنة ، وذلك في مؤتمرها الذى عقد في الفترة من الأول من ايلول / سبتمبر الى الثالث منه في ١٩٧٩ . ولقد تحدث جو تولولي الرئيس السابق لاتحاد الصحفيين السود عن تقسيم العمال الأفارقة الى ما يسمى " دائمين ومهاجرين " . ووفقا لصحيفة أفريكان نيوز في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ :

" قال تولولي ان فريق الحكومة قد تجاوز تقسيم جنوب افريقيا الى بيض وهنود وملونين وأفارقة للتمييز بين العمال الافارقة الذين هم دائمون فيما يسمى بجنوب افريقيا البيضاء وأولئك الذين ينتقلون الى جنوب افريقيا البيضاء على أساس يومي ، وأولئك الذين هم مهاجرون . يا إلهي !! مهاجرون في أراضي آبائهم " .

كذلك حثّ تولولي اتحاد الكتاب على تجنب قانون التوفيق الصناعي الأول ، الذى يسمح لأول مرة للاتحادات السوداء بأن تسجل للاعتراف القانوني بها . وقد حذّر قائلا :

" ان طلب الاعتراف هو قبول لحق الرجل الأبيض في أن يسن قوانين لنا وأن يقرر مصيرنا " .

لقد وصف عمال المناجم البيض التقرير بأنه " خيانة ضد العمال البيض " . واحتجوا بشدة على الاقتراحات التي قدمت بضرورة أن تتاح الفرصة للسود للحصول على الوظائف المحجوزة رسميا للبيض فقط . ويجب أن نتذكر أن عمال المناجم البيض قد نظموا في اذار / مارس اضرابا وطنيا تعاونا مع عمال شركة أوكيب للنحاس في الرأس الشمالي . وقد اندلع الاضراب من شركة أوكيب عندما قامت بترقية ما يطلق عليهم العمال الملونين الى أعمال تتطلب مهارة ، محجوزة تقليديا للبيض . ووفقا لما ورد في الفاينانشيال

Digitized by UNOG Library

تايمز في ١٣ اذار/مارس ١٩٧٩ فان الاضراب في الدولة كلها نجم عن مخاوف الاتحادات من أن تحل الحكومة وشركات التعدين العمالة السوداء الرخيصة محل البيض الذين يحصلون على رواتب عالية .

كذلك فان اريك بولس الأمين العام لاتحاد عمال المناجم قال : ان الأولوية الكبرى تكمن في :

" الابقاء على السود بعيدا عن صناعة التعدين . ان دوري هو أن نعطي العمال البيض ما يريدون " .

وعلى الرغم من أن الاضراب من جانب العمال البيض في اذار/مارس لم يحظ بتعاطف من الحكومة وفي ضوء حقيقة ان الصحافة الافريكانية التي تعكس عموما آراء الحكومة كانت معادية لعمال المناجم ، فانها في هذه المرة استجابت للاحتجاجات التي قدمتها الاتحادات البيضاء . وكما أعلن أنتوني لويس في النيويورك تايمز في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ :

" ان الحكومة ، فيما يبدو ، قد غيرت رايها بسبب المعارضة من جانب الاتحادات البيضاء القوية التي خشيت من أن تؤثر اقتراحات فيان على تقاليد الوظائف الأفضل والأجور الأكبر للبيض . ان عمال المناجم البيض الذين يحصلون على أجور تبلغ عشرة أمثال ما يحصل عليه العامل الأسود قالوا عن التقرير انه " خيانة ضد العمال البيض" . ويحتمل أن تكون الحكومة ، لسبب قوى ، مستجيبة لمخاوف البيض من التغيير ، والسبب هو أن السود لا يسمح لهم بالتصويت . وأية حكومة تهتم بناخبيها أكثر مما تهتم بأولئك المستبعدين من النظام السياسي" .

وفي ظل ضغط قوى من ارستقراطية العمالة البيضاء ، فان نظام بريتوريا قدم تشريعات في ايار/مايو من هذا العام تنكر على العمال المهاجرين والمنتقلين من المناطق الحضرية ، أى حوالي ٨٠ في المائة من القوى العاملة ، الحق في الانتماء الى اتحادات عمالية . وان أى اتحاد عمالي يضم أفرادا ليسوا من حقهم أن يفعلوا ذلك سوف يتعرض لغرامة تصل الى ٦٠٠ دولار لكل عضو غير شرعي .

وتنبع أهمية القيود على المهاجرين والمنتقلين من كل نظام الفصل العنصرى الذى يقضي بأن البيض ، الذين يقدّرون بـ ٢٠ في المائة من السكان تقريبا ، قد احتلوا لأنفسهم حوالي ٨٧ في المائة من الأرض . ويعتبر الافارقة رسميا جزءا من بانتوستان أو آخر ، ويحظر عليهم أن يعيشوا أو يعملوا فيما يسمى بالمناطق البيضاء الا بتصريح .

Digitized by UNOG Library

وترمي سياسة البانتوستانات فضلا عن نظام الرقابة على تدفق الأفراد الى منع ظهور بروليتاريا سوداء في المناطق الحضرية . ان اشاعة الاستقرار في المناطق الحضرية هي الأمور الأساسية أمام تنظيم العمال وتعبئتهم . والحل الذى يقدمه الفصل العنصرى لهذا التهديد هو أن يحول أغلبية العمال الى عمال مهاجرين وعمال بعقود يسمح لهم بالبقاء فيما يسمى بالمناطق فقط طوال فترة تشغيلهم . وبغير عمالة ، يحتمل أن يطردوا ويلقى بهم في البانتوستانات العرقية التي ينتمون اليها .

ويمكن الحصول على الاعفاءات من هذه التدابير وفقا للقسم ١٠ / ١ / أ أو باء من قانون تعزيز المناطق السوداء . وبموجب القسم ١٠ / ١ / أ فان هؤلاء الذين عاشوا منذ مولدهم في منطقة معينة يسمح لهم بالبقاء فيها أكثر من ٧٢ ساعة بغير وظيفة ، أما القسم ١٠ / ١ / باء فانه يعطى نفس الحق لأولئك الذين عملوا كموظفين لمدة عشر سنوات بصفة مستمرة ، أو عاشوا بصفة مستمرة في المنطقة لمدة خمسة عشر عاما .

ويستبعد من القانون الذى يمكن العمال السود من تشكيل نقاباتهم العمالية ، معظم السود الذين لابد وأن يتحركوا من مكان الى مكان لأنه بمقتضى القانون محظور عليهم أن يعيشوا في المناطق البيضاء التي يعملون فيها . وهكذا ، فان التشريع الجديد يتناسب تماما مع سياسة البانتوستانات ونظام العمالة المهاجرة ، وكذلك ما أعلنته الحكومة في اب/اغسطس ١٩٧٨ من أنها تنوى بناء دول ــ مدن في المناطق البيضاء القريبة من البانتوستانات . وبهذه الطريقة ، سوف يعيش السود ويعملون في مناطق بيضاء بينما هم مواطنون فيما يسمى بالدول ــ المدن القريبة حيث يمكنهم أن يمارسوا حقوقهم السياسية . وهكذا ، فانهم سوف ينفقون الغالبية الكبرى من حياتهم فيما يسمى بدولة أجنبية ، حيث تبقى ثمار عملهم .

Digitized by UNOG Library

ان سياسة نظام بريتوريا أعلنها بوضوح وزير العلاقات المتعددة والتنمية والاعلام السابق الدكتور كونيك مولدر في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٨ :

" يجب ألا تكون هناك أوهام ازاء ذلك ، لأن سياستنا اذا ما وصلنا بها الى الاستنتاج المنطقي الكامل فيما يتعلق بالأفراد السود فلن يكون هناك رجل أسود واحد له حق المواطنة في جنوب افريقيا . أقول هذا مخلصا لأن هذه هي الفكرة وراء كل ذلك ، لماذا أحاول أن أخفيها ؟ هذه هي سياستنا . . . "

ومع أن لجنة ويهاهن دعت الى الغاء القانون الذى يحظر الاتحادات المختلفة عرقيا وترك الأمر للعمال ليقرروا ما اذا كانوا يريدون الاختلاط أم لا فان هذا التشريع لا يمضي الى هذا الحد ولكنه يحظر فقط التسجيل الرسمي للاتحادات المختلطة الا اذا سمح وزير العمل بالاستثناء . وبمعنى آخر فان الحظر على النقابات العمالية المختلطة عرقيا سار مع استثناء قليل .

ان التشريع لا بد أن ينفي الحجة التي ساقتها دول غربية كثيرة من مؤيدى الفصل العنصرى والقائلة بأن استمرار الاستثمار الأجنبي في جنوب افريقيا سوف يؤدى الى تآكل ثم التخلي عن نظام الفصل العنصرى . ان الشركات الأجنبية تستثمر في جنوب افريقيا ليس لاهتمامات انسانية بالغالبية السوداء العاجزة وانما لتجني الأرباح الهائلة الناتجة عن الاستغلال الهائل للعمالة السوداء . ان الفصل العنصرى يوفر بالفعل مثل هذه العمالة السوداء القابلة للاستغلال . ومن أجل الازدهار المستمر لاقتصاد جنوب افريقيا ، وكذلك من أجل الابقاء على السياسات التي أقيم عليها هذا النظام الاقتصادى فان الاستثمار الأجنبي ضرورى .

ان نظام الحكم سوف يدرس دائما التكيف مع النظام القائم كي يضمن تيسير عمله ولن يتخلى عن هذا النظام مطلقا . لقد أعلنت لجنة ويهاهن :

" ان الاطار الدستورى والسياسي حقيقة واقعة وتوصيات اللجنة اذن لا بد وأن تصاغ وفقا للسياسة الحالية ولا بد من التوفيق بينها وبينه " .

وهي :

" في اطار الادارة الدستورية والسياسية القائمة فان (أية) تغييرات او تكيف لا بد وأن تتم بطريقة منظمة وتدريجية (وليست ثورية) مع الاهتمام وبغير أى انتهاك لأية مصالح موجودة أو تقاليد أو حقوق لكل السكان ومجموعات المصالح " .

Digitized by UNOG Library

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ أعلنت الحكومة قرارها بمنح حقوق نقابات العمال للمهاجرين، وهم العمال الذين يعملون بعقود. باعتبارهم ليسوا مواطنين في جنوب افريقيا وانما في المعازل التي أعلن استقلالها - وللذين ينتقلون من مكان الى آخر - وهم عمال توجد أماكنهم في البانتوستانات غير المستقلة ولكنهم أقرب الى المدن "البيضاء"، ولذلك ينتقلون اليها يوميا. ان العمال السود الذين يعملون بعقود لا يزالون مستبعدين، ومرة اخرى ان قرار نظام الأقلية البيضاء أثنت عليه صحب الغرب باعتباره تنازلا هاما بينما ردود أفعال العمال السود أنفسهم تم تجاهلها ولقد أعلن الاتحاد العام للعمال:

"ان الاتحادات لا تزال تدعو الى التسجيل في ظل نظام من السيطرة الجامدة والاشراف على شؤونها". (ترانسفال بوست ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)

ان العمال السود والمجتمع الأسود كله لا يسعون وراء تدابير تمكنهم من العيش بشكل افضل في ظل هذا القمع. فالهدف هو القضاء على أسباب هذا القمع.

ان تقريرا ثانيا نشر في أيار/مايو هذا العام هو تقرير لجنة ريكيرت الذى كان برأسه المستشار الاقتصادى السابق لرئيس الوزراء العنصرى. ولقد أوصت هذه اللجنة بأن قوانين السيطرة على تدفق الأفراد يجب التخفيف منها، وان للسود ذوى الحقوق السكنية في المناطق المسماة "بالبيضاء" يجب أن يسمح لأسرهم بالعيش معهم، ان قوانين التصاريح ستبقى سارية ولكن يجب ان تكون بشكل أكثر مرونة.

ان أيا من هذه التوصيات لم يكن جديدا فالكثير من هذه المقترحات قدمتها لجنة سابقة للحكومة في عام ١٩٥١ وقد تم تجاهلها بل ومعارضتها في تشريعات سنت بعد ذلك.

ومع أن وزير التعاون والتنمية الدكتور بيت كورنهوف قال ان حكومته "قد أعلنت الحرب على قوانين التصاريح الخاصة بالسود فان زعماء السود والعمال الاجتماعيين يزعمون أن الغارات على السود للتحقق من حملهم اياها تم تكثيفها هذا العام، ان منظمة البيض الليبرالية، البلاك ساشن أعلنت في تموز/يوليه من هذا العام أن متوسط العدد اليومي للسود الذين يقدمون للمحاكمة لانتهاك قوانين التصاريح في جوهانسبرغ وحدها قد زاد من ١٠٧ في ١٩٧٨ الى ١٦٥ في الربع الأول من هذا العام. وأعلنت صحيفة "الفويس" في ٧ تموز/يوليه أن الغارات من أجل التصاريح قد حدثت

Digitized by UNOG Library

في المناطق الحضرية وأنه قد تم القبض على مئات من الأفراد كانوا يسعون من أجل الحصول على العمل ، وفي الكثير من الأمثلة فان النساء اللائي كن يذهبن للتسوق تم القاء القبض عليهن . ان الفينانشيال تايمز في ١٣ تموز/يوليه أعلنت أنه وفقا لمعهد جنوب افريقيا للعلاقات بين الاعراق فان نظام بريتوريا يقدم تنازلات لما يسمى بالسود " القانونيين " في المناطق الحضرية ، بينما يضع قيودا فعالة أمام القادمين الجدد . لقد قال مديرهم أن هناك تقارير متزايدة عن الجوع والعوز في المناطق الريفية البعيدة التي أعيد توطين السود فيها .

لقد تم الاسراع بتنفيذ سياسة الفصل العنصرى بعد الانتفاضة الوطنية التي قامت في سويتو في حزيران/يونيه ١٩٧٦ وفي الوقت نفسه وفي محاولة لوقف جماهير آزانيا أعلن النظام عن تدابير التخفيف من بعض القيود على السود الذين يعملون ويعيشون فيما يسمى بالمناطق " البيضاء " الحضرية . ان هذه التدابير قد عرفتها صحيفة فينانشيال مرل على أنها محاولة لـ " اشاعة الاستقرار في ارستقراطية العمال السود والطبقة الوسطى السوداء في المدن البيضاء " .

ان نجاح هذه الاستراتيجية سوف يخلق طبقة تقاوم التغيير في المجتمع الأسود لها مصالح في الحفاظ على الوضع الراهن وسوف يكون هذا مقابلا حضريا ، للرؤساء التقليديين للقبائل الذين كانوا يعملون في نظم البانتوستانات . وحتى التغييرات الشكلية في سياسات الفصل العنصرى التي كان يدعو اليها ب . و . بوتا كمواجهة للثورة السوداء قد واجهها البيض بالنقد*. ذلك أن حزبه الوطني الحاكم يشاهد تضاؤل حد نجاحه في الانتخابات التكميلية الأربعة التي أجريت في ٣ تشرين الاول/اكتوبر في الترنسفال أكثر مقاطعات البلاد سكانا ذلك أن عددا كبيرا من الناخبين بقى " بعيدا " مما أدى الى ان عدد الذين صوتوا كان أقل عدد منذ ١٩١٠ ووفقا لكريستيان ساينس مونيتور في ٥ تشرين الاول/اكتوبر .

" فان المحللين السياسيين يقسرون نتائج الانتخابات على أنها شاهد قوى على أن مستر بوتا لا يحظى بتأييد قوى من جانب الجمع لجهوده للتخفيف من حدة الفصل العنصرى".

ان قمع البيض ومقاومة السود من الموضوعات المتكررة في نضال آزانيا من أجل التحرر وهناك شواهد على عملية القمع يمكن أن نراها في العدد الكبير من المحاكمات السياسية التي تجرى حاليا في جنوب افريقيا العنصرية حيث المحاكم كجزء لا يتجزأ من نظام الفصل العنصرى تصدر أحكاما على

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كودجوفي (توفو) .

Digitized by UNOG Library

الأفراد الذين يعتبرون من معارضي النظام . ان حركة التحرر الوطني بطبيعة الحال عدو وخصم . والمتهمون في محاكمة سبعة عشر من البيض من العناصر النشطة في مؤتمر الوحدويين الأفريقيين في آزانيا في بيشيل بولاية ادرانج فرى قد أدينوا وفق ما يسمى بقانون الارهاب ، بالسجن مدة ١٦٢ سنة وفي هذه المحاكمة طالبوا بعقوبة الاعدام لأولئك المواطنين الذين اتهموا بأنشطة تعود الى عام ١٩٧٣ على روبين أيلند . وفي حزيران/يونيه هذا العام فان كوادر حزبنا تغلغلت في البلاد بعد القيام بعمليات تدريب عسكرى في الخارج وقد تم الحكم عليهم بالسجن من خمس الى سبع سنوات كذلك فان ١١ من الطلبة من سويتو تم الحكم عليهم بالسجن فترات من خمس الى ثمان سنوات بعد أن وجد أنهم مذنبون لاتهامهم بإثارة الفتنة بسبب دورهم في الانتفاضة الوطنية في سنة ١٩٧٦ .

وبالاضافة الى المحاكمات السياسية فان الاحتجاز غير المحدود وبغير محاكمة لمعارضي النظام مستمر ، كما أن تعذيب هؤلاء المحتجزين قد أصبح شيئا روتينيا لأنهم يخضعون لرحمة المحققين معهم . ان التحقيق في قتل ستيف بيكو قد أعطى العالم صورة كاملة لمعاملة ومصير المحتجزين السياسيين .

كذلك فان التشريعات التي يصدرها النظام تحد الآن من حرية الصحافة فيما يتعلق بالحديث عن اساءة استخدام السلطة من جانب الشرطة السرية لجنوب افريقيا وبالمثل فان التشريعات التي تم سنّها مؤخرا تحظر على الصحافة نشر أى شيء عن عملية الفساد المستشرى في الأماكن العليا . ولقد جاء ذلك بعد أن كشفت الصحف عن اساءة استخدام ملايين الدولارات من جانب هيئة الاستعلامات في محاولة للحصول على نفوذ من الخارج وتكييف الرأى العام العالمي حتى يكون مستعدا لتلقي ما يقوله نظام الفصل العنصرى .

وبالرغم من كل شواهد القمع السياسي المكثّف فان الدوائر ذات النفوذ في الغرب لا تزال ترى أن هناك " تغييرات " كلما أعلنت بريتوريا عن قرار للقضاء على الفصل العنصرى في بعض دورات المياه أو المقاعد في الحدائق . وأفضل دليل على ذلك ماحدث عندما اقترح بوثا الغاء قانون الزواج المختلط ولم تكن هناك محاولة لتحليل هذا البيان لتحديد ما اذا كان ذلك ممكنا .

Digitized by UNOG Library

وعلى سبيل المثال ، هل قانون المناطق سيجعل من الممكن بالنسبة لمثل هذه الزيجات ان تستمر بشكل مزدوج ؟ وماذا عن الأطفال ، وأين سوف يعيشون ؟ وماذا عن تعليمهم ؟ وبدلا من أن نسأل بضع أسئلة أساسية ، فان أجهزة الاعلام في عواصم الغرب جعلت من واجبها ان تقوم بوظائف جهاز الاعلام الذى تم حله ، ومع هؤلاء الأصدقاء فان نظام بريتوريا ليس بحاجة الى جهاز للاعلام. ومما له أهمية ، انه عندما وجدنا وزير العدل العنصرى ، بعد ذلك ببضعة أيام يرد على اقتراح بوتا القائل بضرورة الغاء قوانين الزواج المختلط ، فان هذا البيان حظي بالاهتمام به بصعوبة .

ونشعر بالارتياح لحقيقة أن جماهير آزانيا لم تشعر بالخوف تجاه عملية قمع النظام ولم تخدعها التغييرات الشكلية التي تم ادخالها . ويتضح ذلك تماما من اعادة تجمع المنظمات الجماهيرية في آزانيا بعد حظر المنظمات التي تضم حركة الوعي الاسود في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ . وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، فان اثنتين من المنظمات التي تم تشكيلها من جديد عقدتا مؤتمرات ناجحة في آزانيا . المؤتمر الاول كان مؤتمر رابطة الكتاب في جنوب افريقيا الذى رفض رفضا تاما ما يسمى بتنازلات قدمها النظام وصمم على تنظيم العمال السود . اما المؤتمر الثاني فهو مؤتمر منظمة شعب آزانيا والذى رفض تمام الرفض نظام الفصل العنصرى وجميع مؤسساته بما في ذلك ما يسمى بالبانتوستانات . كذلك فان منظمة شعب آزانيا قد تعهدت بعدم الدخول في اية مفاوضات مع الطغاة على أى مستوى . وصممت على العمل في اتجاه وحدة كل الشعب المقهور في آزانيا ، وكان رفضها لسياسة البانتوستانات بأن أعلنت " نحن نعترف بأن آزانيا كلها تنتمي الى السود " ، كذلك فان منظمة شعب آزانيا قد التزمت بتنظيم وتعبئة العمال السود . ومما يشجعنا ايضا ، حقيقة ان قيادة رابطة الكتاب في جنوب افريقيا ومنظمة شعب آزانيا قد اجتمعا معا لتحديد مجالات التعاون وهذا يوضح نضجهما في تنفيذ قراراتهما لمحاولة تحقيق الوحدة لجميع قطاعات الشعب المقهور .

وكذلك تشجعنا المقاومة المستمرة من جانب عمال آزانيا الذين قاموا في الشهور الأخيرة باضرابات ناجحة وبمقاطعة للاتوبيسات رغم ان ذلك كلفهم الكثير وخاصة في وقت تزداد فيه البطالة والصعاب الاقتصادية بشكل عام .

Digitized by UNOG Library

ويؤكد مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا من جديد موقفه الصارم والمتمثل في ان النضال في آزانيا هو نضال من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير ، وان الاداة الرئيسية لهذا النضال هو النضال المسلح . ان الفصل العنصري هو نتاج الغزو الاستعماري . ومن المهم ان نؤكد أن نضالنا لا يختلف عن النضال ضد الاستعمار الذى يشنه شعبا زيمبابوى وناميبيا . ان التاريخ الطويل للاحتلال الاستعماري في بلادنا آزانيا ، لا يمكن أن يحرم الشعب الأصلي من انتمائه الى الأرض ، فالارض بالنسبة للشعب الاصيل في آزانيا ليست مجرد شيء اقتصادى كما هي في المجتمعات الراسمالية ولكنها كل شيء اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا بالنسبة للمجتمع . ومن هنا فان حرمان شعب آزانيا من الارض ، كان يعني الحرمان الكامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

ان الحديث عن الطبيعة المناهضة للاستعمار لنضالنا ، لا تعني اننا ننكر على البيض حقهم في الحياة في بلادنا ، ولكننا ننكر عليهم حقهم في أن يعيشوا على حساب الاغلبية السوداء . لقد كنا دائما وما نزال نرى ان هناك عرقا واحدا ألا وهو العرق الانساني ونرفض تماما أن نضمن حقوقا للأقلية لأننا بذلك نعطي فضلا للفئات العنصرية . ان الافراد يجب أن يحكم عليهم بمضمون وسلوك شخصياتهم وليس بلون جلد

ونحن نعترف بأن مهمة التحرر هي مهمة لابد وأن يتحملها الشعب المقهور في آزانيا بنفسه وهي مهمة لن نتخلى عنها على الاطلاق في منظمتنا . وهناك مع ذلك واجب على المجتمع الدولي لكي يقدم كل عون ممكن لشعب آزانيا في نضاله العادل . ان الاخلاقيين يظهرون اعتراضات على الدعم المادى لحركات التحرر ، لأن هذه الحركات تؤمن بمبدأ النضال المسلح . ان مثل هذه الحجج تتجاهل التفرقة بين العنف التنظيمي للقمع ، وبين العنف الثورى الذى تضطر الشعوب المقهورة الى اللجوء اليه . ان احدا ممن لم يخضع للطغيان العرقي الذى يسود في آزانيا ، لا يمكن ان يصدر حكما اخلاقيا على اولئك الذين قرروا أن يلجأوا الى السلاح لكي يخلصوا انفسهم من نير القمع .

ان مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، يطالب المجتمع الدولي بأن يعتمد وأن يتخذ التدابير التالية كدليل عملي يوضح التأييد لنضال التحرر الوطني :

Digitized by UNOG Library

(أ) ان يفرض عقوبات اقتصادية الزامية ضد النظام العنصري الابيض ؛

(ب) ان يؤيد دعوة حركات التحرير الوطنية بالسحب الكامل لكل الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا ؛

(ج) الالتزام الكامل بالحظر على الاسلحة وانهاء كل تعاون عسكري ونووي مع نظام بريتوريا ؛

(د) تكثيف المقاطعة الثقافية والرياضية ، الامر الذي دعت اليه الأمم المتحدة ؛

(هـ) عدم اعطاء تأشيرات للافراد العسكريين والتجاريين وغيرهم من نظام الفصل العنصري ؛

(و) حرمان جنوب افريقيا وخطوط طيرانها وسفنها من الحقوق المختلفة ؛

(ز) عدم تشجيع السياحة والهجرة الى جنوب افريقيا .

ان الفصل العنصري لن يقضى عليه باتخاذ القرارات أو الاعلانات ، ولكن ذلك يتم باتخاذ تدابير فعالة ، ونحن نأمل في أن المجتمع الدولي سوف يتخذ هذه التدابير الفعالة .

السيد ليبريت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان موضوع الفصل العنصري قد تم بحثه وملفه ملئ بالادانات. فمنذ سنوات يدور النقاش حول هذا الموضوع في هذا المحفل ، ويمكن الاعتقاد بأن كل شئ قد قيل وأعيد قوله بشأن هذا الشكل الكريه من أشكال التفرقة العنصرية .

وفي كل مناسبة فقد كرر الوفد الفرنسي أن فرنسا ترفض تماما هذه العقيدة ، وهي الانكار نفسه لمفهومنا لكرامة الانسان . اننا لن نقبل على الاطلاق ان ينكر نظام قانوني حقوق سكان نفس البلد على أساس المعايير العرقية .

لماذا نعيد تكرار موقف لم يتغير اليوم ، وهو موقف كان منذ الازل هو موقف فرنسا وجميع الفرنسيين ؟

وأولا ، وقبل كل شئ ، فاننا نجد أن هناك حقائق من المناسب تكرارها دون انقطاع ، ولا يجب الاعتقاد من جانب آخر بأن جنوب افريقيا صماء تماما أمام حديثنا . فايا ما كان ما يكلفها

Digitized by UNOG Library

الاستماع الى حقيقة ما تراه بقية دول العالم ، فانه مما لا شك فيه انها - دون أن تقول ذلك - من بين اولئك الذين يولون أكبر أهمية لهذا النقاش. ان الادانات المعنوية عندما تصل الى هذا الاتساع وهذا الاجماع ، تصبح سوط العدالة ولا يمكن ان تترك احدا بلا مبالاة .

ثانيا ، ثم لاننا يجب ان نستعرض الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لانهاء الفصل العنصري . ان بلادي تشترك في هذا المجهود ويمكننا أن نعتقد أنه قد أتى بالفعل بنتائج وان كانت غير كافية على الاطلاق .

Digitized by UNOG Library

انني لا أود أن أعود الى المسائل المختلفة التي تناولها صاحب السعادة مندوب ايرلندا الدائم في بيانه الذى القاه باسم الدول التسع الاعضاء في المجموعة الاوروبية . وسواء تعلق الأمر بالمسجونين السياسيين ، أو بسياسة البانتوستانات ، أو بأشكال التفرقة العنصرية المختلفة ، أو بمساعدة ضحايا الفصل العنصرى ، أو بالتعاون الذى يجب أن يمتد ليشمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الخاصة أو العامة ، فان الوفد الفرنسي يضم صوته الى ما قاله الناطق باسم المجموعة الأوروبية .

ليست هناك حاجة الى اعادة القول بأن فرنسا تدين ممارسات الفصل العنصرى ، سواء في حد ذاتها أو في المظاهر التي تعتبر انعكاسا لها . ولهذا السبب ، بصفة خاصة ، اتخذت حكومة بلادى منذ عدة شهور موقفا ضد جولة فريقين رياضيين من جنوب افريقيا . والحقيقة أن الرياضة التي قامت للتقريب بين البشر ليست محمية من الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وكان يجب أن نتحاشى أن تجعلنا الرياضة ننسى - بسبب الفكرة التي تحركها - المبادئ التي مازالت غير مقبولة . وفي نفس الاتجاه اضطرت الحكومة الفرنسية الى اعادة التأشيرات لمواطني جنوب افريقيا الذين يودون دخول فرنسا .

وهناك جانب في النقاش أود أن اوليه عنايتنا بسبب أهميته الخاصة ، وهو ما يأتي : لقد عبر المندوب الدائم لنيجيريا هنا في ٢٦ تشرين الأول /اكتوبر الماضي عن انفعال الرأى العام الدولي ازاء الاعلان عن وقوع تجربة نووية يوم ٢٢ أيلول / سبتمبر في منطقة جغرافية تقع فيها جنوب افريقيا .

هل تستطيع جنوب افريقيا ان تصنع بوسائلها الخاصة السلاح النووى ؟ ان الخبراء منقسمون بشأن هذه النقطة . ويبدو أن لهذا البلد قدرة تكنولوجية وصناعية - لم تسهم فيها فرنسا بأى شكل - تسمح لها بالوصول الى هذا الهدف . ولهذا السبب ، حذر وزير خارجية فرنسا حكومة بريتوريا - في ٢٢ آب أغسطس ١٩٧٧ - من الأخطار التي سوف تنجم عن تجربة نووية والتي سوف تتعرض لها عملية السلام في جنوب افريقيا ، والنتائج الخطيرة التي يمكن أن تجرها على علاقات جنوب أفريقيا بفرنسا . ولهذا السبب ايضا تأمل فرنسا أن يلقى كل الضوء على الظاهرة التي لوحظت يوم ٢٢ أيلول / سبتمبر بفضل التحقيق الذى طلب من الامين العام أن يجريه . واذا كانت هناك تجربة نووية فيجب أن نستوضح الامر تماما . وفرنسا مستعدة للاشتراك في التحقيقات اللازمة .

Digitized by UNOG Library

مرة أخرى ، ان وفدى يفهم تماما ردود فعل الشائعات المتعلقة بما سمي "بالحدث النووى" لايلول/سبتمبر . ومع ذلك يجب ألا يغيب عنا الفارق ، الموجود في المجال النووى كما هو موجود في المجالات الأخرى أيضا ، بين النشاطات لأغراض عسكرية والنشاطات لأغراض سلمية . واني أود أن أوضح من جديد في هذا الصدد ، أن المركز الكهربائي النووى في كوبيرغ - الذى أقامته شركة فرنسية والذى لن يبدأ في العمل قبل عام ١٩٨٢ - مشابه لاكثر من مائة مركز من النوع ذاته تعمل في أرجاء العالم . وهذا المركز ، مثل المراكز الاخرى ، سوف يخصص لتوليد الكهرباء ، ومفاعلاته لها سمات تكنولوجية تجعل تحويلها الى أغراض عسكرية أمرا مستحيلا . وهذا مضمون عن طريق المراقبة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي سوف يخضع لها ذلك المركز .

ان فرنسا ، مثلها مثل جميع البلدان التي تورد أو تحصل على تكنولوجيا الكهرباء النووية ، تجد أنه يجب بصفة اساسية التمييز بين الاستخدام السلمي للطاقة النووية التي تعتبر مصدر تقدم وبين تطبيقاتها العسكرية . ان رفض هذا التمييز - الذى يجعل مجموع نظام الضمانات ضد عدم الانتشار موضع تساؤل - يعني الاحتفاظ بالقوى النووية العسكرية وحدها دون استخدام الطاقة الكهربائية النووية ، وهو أمر يعد سخفا .

ان وقف التعاون في مجال الطاقة النووية المدني يؤدى - من ناحية أخرى - الى الوصول الى نتائج معاكسة للاهداف التي نريد التوصل اليها . ان توقف كل تعاون نووى مدني مع جنوب افريقيا سوف يخلق بلا شك تطورا ذاتيا غير مسيطر عليه للنشاطات النووية لهذا البلد في جميع المجالات . ان الهدف الاساسي يبقى في أعيننا هو جعل جنوب افريقيا تمارس سياسة فعالة لعدم الانتشار . وهذا الاعتبار ربما لا يكون قد حصل على كل العناية التي يستحقها من جانب جميع المتحدثين الذين سيقوني في الحديث من فوق هذه المنصة .

هذه هي بعض الملاحظات التي وددت أن اقدمها ، بالاضافة الى الاعلان الذى تم الادلاء به باسم الدول التسع الاعضاء في المجموعة الاوروبية .

وختاما ، فاني سوف اقتصر على اعادة تأكيد أن فرنسا متحدة - ايا ما كانت الخلافات في الرأى - مع بميع اعضاء هذه الجمعية في ادانتهم للفصل العنصرى . وينبغي أن نأمل في أن تفهم حكومة بريتوريا انه ليس هناك سبيل الى المستقبل سوى انشاء مجتمع ديمقراطي يكون فيه لكل سكان جنوب افريقيا مكانهم العادل .

Digitized by UNOG Library

السيد تلو (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، تمر منطقتنا - الجنوب الافريقي - بحالة من التوتر الشديد وانعدام الامن . ان سمائنا تخيم عليها سحب التهديد بالحرب . ان العنصريين ومن يمارسون القهر ضد شعبنا في هذه المنطقة يدقون باستمرار طبول الحرب ويحسنون من وسائل القمع . ان الهجمات ضد أنغولا ، وبتسوانا ، وموزامبيق وزامبيا تحدث بمعدل تردد مقلق ، وقد كان آخر تلك الهجمات ما وقع ضد أنغولا وزامبيا . لقد ناقشنا مؤخرا في مجلس الامن الهجوم الخسيس الذى شنته جنوب افريقيا ضد جمهورية انغولا الشقيقة . ونحن نشاهد في كل مكان آثار المهجرين وآثار التدمير العشوائي للممتلكات .

هذه هي الحقيقة القاتمة للأوضاع في المنطقة ، وأن السلم والهدوء اللذين نحتاج اليهما أكبر احتياج للتمكن من تحقيق تقدم بلادنا لا زالا بعيدين عن المنال .

ان جذور مشاكل افريقيا الجنوبية تكمن في استمرار قمع الاغلبية على يد أقلية وقحة - كما أن دعامة هذا النظام القهرى هي جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصرى . وما دام الفصل العنصرى السياسة التي تحكم العلاقات الانسانية في جنوب افريقيا ، فان النزاع في منطقتنا سوف يبقى . وهكذا ، فان التصفية الكاملة للفصل العنصرى هي وحدها التي يمكن أن تعيد السلام والهدوء الى منطقتنا بما في ذلك دولة جديدة في جنوب افريقيا تحكمها الاغلبية ويمكن أن تتطلع الى المستقبل في سلام وانسجام .

Digitized by UNOG Library

وفي معالجة مشكلة الفصل العنصري ، يجب أن نصحح مسارنا ، ويجب أن نقيّم هذه المشكلة على أساس سليم من واقع الحقيقة الملموسة ، كما يتعين علينا أن نتبين النية الحقيقية لحكام جنوب افريقيا وهي عدم العدول طواعية عن الفصل العنصري كسياسة للدولة . ان افتراض وجود حافز غير هذا لدى صناع الفصل العنصري ، هو بمثابة خداع انفسنا والتهرب من الواقع الساغر ، على ضوء ما اعلنه صراحة حكام جنوب افريقيا الذين اقسموا على القتال . بدلا من العدول عن الفصل العنصري . ويجب أن نتجنب اغراء تدثر جنوب افريقيا بثوب " مستعمار " — وهي عبارة مقتبسة من شكسبير .

وباختظار ، يجب الا تخدع بما يسمى بالتغيرات في اطار الفصل العنصري ، كالسماح للسود بمشاركة البيض في استخدام حمامات السباحة والدخول الى فنادق ومسارح محددة ، اذ يرمي كل ذلك الى جعل العالم يخطئ في الاعتقاد بأن نظام الفصل العنصري على وشك أن يصلح نفسه بنفسه ، وحقيقة الأمر هي أن هذه التغيرات شكلية تستخدم لتخفيف الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا في الوقت الحالي . وعلى أية حال ، فقد أثبت أهل جنوب افريقيا أنفسهم أن هذه التغيرات الطفيفة والهامشية لا أثر ولا مغزى لها ، وأنهم لن يقبلوا أي شيء أقل من التغيير السياسي الكامل الذي سوف يسمح لهم بالمشاركة الكاملة في ادارة شؤون بلادهم .

وبدلا من أن تتجه جنوب افريقيا الى العدول عن سياسة الفصل العنصري ، فانها تتخذ بالفعل جميع الاجراءات اللازمة لتحصينه والدفاع عنه وتثبيته . وفي داخل جنوب افريقيا نفسها ، يستمر القمع واضطهاد المناضلين للفصل العنصري بلا هوادة . وبفضل تأييد بعض البلدان الغربية واسرائيل ، فان جهاز الحرب المتوفر لدى دولة الفصل العنصري ، أصبح جهازا رهيبا . وقد حصلت جنوب افريقيا في الوقت الحالي على المقدرة النووية ، كما نعلم جميعا ، التي يمكن أن تستخدمها لممارسة الابتزاز ليس فقط ضد افريقيا ، ولكن ضد المجتمع الدولي ككل .

وعلى الصعيد الخارجي ، تعتزم جنوب افريقيا عزل نفسها عن طريق الدول التي تفصلها عن الخارج وتسير في ركابها . ولذلك فانها ترفض التخلي عن ناميبيا للأمم المتحدة ، وتدعم التمرد البريطاني في روديسيا الجنوبية . ان هذه الدول الممتثلة لارادة جنوب افريقيا ، والبانتوستانات

Digitized by UNOG Library

وليدة الفصل العنصرى ، متوقع منها أن تقي نظام الفصل العنصرى من الهجوم الضارى القريب الذى سيقوم به الشعب المضطهد في جنوب افريقيا .

وقد تحدث مؤخرا حكام جنوب افريقيا عما يسمى بمجموعة دول الجنوب الافريقي ، وهذا يعني فقط توسيع المنطقة العازلة الرامية الى حماية جنوب افريقيا بحيث تمارس هيمنتها عليها . وبطبيعة الحال فقد رفضت بوتسوانا هذه الفكرة بالازدراء الذى تستحقه . ومن أجل الوحدة الاقليمية ، فاننا نتطلع الى اليوم الذى نستطيع فيه ان ننضم الى جميع جيراننا ، بما في ذلك جنوب افريقيا المتحررة حقيقيا ، وذلك لاستغلال موارد منطقتنا الطائلة لصالح شعوبنا بغض النظر عن اختلاف العرق او اللون او العقيدة أو الأصل .

وما من شعب ــ وينطبق هذا ايضا على شعب جنوب افريقيا ــ سوف يتواطأ من أجل استعباد نفسه . وعبر التاريخ ، وفي مواجهة القهر ، فضل الابطال من الرجال والنساء الموت على العبودية . وكذلك فان الشعار القائل ، " اعطني الحرية أو الموت " قد رنّ صداه عبر طرقات الزمن منذ القدم أينما وكلما عانى الانسان من القهر .

ومن الأفضل لجنوب افريقيا أن تستمع الى درس التاريخ هذا وأن تبتعد عن حافة الكارثة ، وسوف يهب شعب جنوب افريقيا لتحرير نفسه . ان جنوب افريقيا باطلاقها العنف ضد شعب برئ ، قد جلبت لنفسها حقيقة ، العنف المضاد ، الذى لا يمكن ان تلوم عليه الا نفسها .

وبعد سويتو ، وحقا بعد ما حدث في شاربفيل وقبل ذلك ، على اثر أعمال بطولية مثيلة ، لا يمكن أن تظل الامور على ما كانت عليه في جنوب افريقيا . وبالفعل ، لقد كانت هناك مقاومة دائمة في هذا البلد ، لأنه مهما كان مدى القهر وابعاد الزعماء ، فلن تخبو رغبة الشعب في العيش في ظل الحرية .

ويدل على ذلك بوضوح ، التقارير المتكررة التي نشرتها صحف جنوب افريقيا عن عمليات التخريب والمواجهات المتزايدة بين قوات الأمن والقوات العسكرية أو البوليسية لجنوب افريقيا وبين كل من يريدون تحرير أنفسهم من قيود الفصل العنصرى . وقد اعترف حكام جنوب افريقيا انفسهم بحدوث هذه المواجهات وبأنها قد تزايدت بالفعل . ويمكن لجنوب افريقيا أن تتجنب الكارثة المحققة فقط ، بالامتثال لرغبة الأغلبية الساحقة في الحرية والمساواة على أرضها .

ورغم الادانة التي أهالها المجتمع الدولي على دولة الفصل العنصرى ، ورغم العديد

Digitized by UNOG Library

من قرارات الجمعية العامة الموقرة بما في ذلك القرارات التي سوف نعتمدها في الدورة الحالية فان جنوب افريقيا ، في تحد سافر لرغبة الأغلبية منا ، سوف تواصل تثبيت دعائم الفصل العنصري في هذا البلد البائس .

وبالطبع ، فان جنوب افريقيا عنيدة في موقفها لأنها تعتمد على حلفائها التقليديين بيننا هنا ، الذين حموها من الضغط الدولي . ولكن ، مهما كانت القرارات التي سوف نعتمدها ، دون الضغط المتضافر منا جميعا ، وخاصة من أهم حلفاء جنوب افريقيا ، فان قرارات هذه الجمعية لن تحقق أي شيء . وعليه ، فاننا نتوجه بالنداء الى حلفاء جنوب افريقيا الذين لهم وحدهم تأثير عليها ، حتى لا يضحوا بحرية شعب جنوب افريقيا من أجل مكاسب قصيرة الأجل ، فان مصالحهم طويلة الأجل ، كمصالحنا ، هي في تحرير جنوب افريقيا . واننا نحثهم على استخدام نفوذهم لاحداث تغيير حقيقي في جنوب افريقيا قبل أن تنشب المواجهة المدمرة في هذه المنطقة .

ان ما نحتاج اليه الان هو ان يقف المجتمع الدولي بصلابة وراء شعب جنوب افريقيا في مسعاه للقضاء على الفصل العنصري . ويجب ان نؤيد شعب جنوب افريقيا المناضل لحين تمتعه بالحرية التي سلبت منه . ان شعب جنوب افريقيا ، يحتاج الى أعمال محددة وليس الى شعارات جوفاء تردد التعاطف معه .

وفي الوقت الذي نتحدث فيه الان ، هناك مئات من الأشخاص يحاكمون في جنوب افريقيا بتهم مختلفة ، وهناك آلاف آخرون قد القي بهم في السجن ، وهناك آلاف في معسكرات اللاجئين في البلدان المجاورة ، بما فيها بلدي ، ويجب ان يوجه العون الانساني الى هؤلاء وهذا أقل ما نستطيع أن نحققه . ويجب أن تشارك جميع الدول في نفقات اللاجئين ، بغض النظر عن بعدها عن ساحة النزاع. وفي المقام الأخير ، فان الحل النهائي لمشكلة اللاجئين هو القضاء الكامل على الفصل العنصري ، وهو السبب الجذري لهذه المشكلة ، وهذا يعني مساعدة شعب جنوب افريقيا بطرق مختلفة لتحرير نفسه . وفيما يخص بوتسوانا ، فانها سوف تواصل بغضها ومعارضتها لسياسة الفصل العنصري ، وسوف تستمر في تأييد من يكافحون من أجل الحرية ومن يحرمون من بلادهم ، وسوف تقدم اليهم المأوى .

Digitized by UNOG Library

وختاما ، أود أن أشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وبرئيسها السفير كلارك من نيجيريا ، للجهود التي بذلوها في تأييد شعب جنوب افريقيا ، وتثبت الوثائق المعروضة علينا الآن الى أى حد كان عملهم قيما .

السيد شلتيما (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى هذا العام تناقش الجمعية سياسة الفصل العنصرى في ظل خلفية تتسم بالخطار المستمر على السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي . ان المفاوضات الجارية بشأن ناميبيا وروديسيا الجنوبية لا تزال تثير الامل في انتقالة سلمية الى الاستقلال وحكم الأغلبية الحقيقي في هذين الاقليمين . وترى حكومة بلادى أن سياسات حكومة جنوب افريقيا القائمة على التمييز العنصرى والانتهاك المستمر لحقوق الانسان ، هي السبب الجذرى للموقف الخطير في الجنوب الافريقي . ان هذه السياسات تضر بكل شعب جنوب افريقيا ، ولها آثارها الخطيرة على المنطقة بأسرها . ولهذه الأسباب مجتمعة ، فان مشكلة الفصل العنصرى يجب أن تبقى موضع اهتمامنا حتى نقضي عليها تماما ، لانها تشكل بحق بندا من أهم البنود في جدول هذه الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

ان الممثل الدائم لايرلندا قد عرض آراء الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، وان بيانه يعكس تمام الانعكاس موقف حكومتي ، ولكن بالنظر الى الأهمية التي تعلقها حكومة هولندا على هذا الموضوع فانني سوف أتحدث الآن عن بعض الاعتبارات الخاصة بنا .

ان حكومتي تدين العنصرية المنظمة التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . ان الافتراض الذى قال ان الأفراد بسبب لون جلدهم ، لا يتمتعون بنفس الحقوق الأساسية وبالتالي يمنعون من الحصول على نفس الوضع الاقتصادى والاجتماعي ، هو انتهاك لكرامة الانسان . ان حقيقة أن عددا كبيرا من الأفراد في جنوب افريقيا لا يتمتعون بحقوقهم السياسية الكاملة وحرياتهم ويضطرون الى أن يعانوا من معاملة غير عادلة وغير كريمة ، أمر يتعارض مع أبسط مبادئ العدالة . ان الظرف الذى لا يعطي غير البيض الفرصة التي يتطلعون اليها للحصول على أجور موازية لأجور البيض يمثل تمييزا لا يمكن قبوله ، وان حكومتي لترفض تمام الرفض سياسات الفصل العنصرى . وفي بلادى هناك سخط وغضب ازاء سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وازاء استمرارها .

ان انكار الحرية والعدالة والرخاء الاقتصادى ، أمر بغيض تماما في نظر حكومة وشعب هولندا . وهناك في جنوب افريقيا اولئك الذين يشعرون بالفخر لأنهم من أصل أوروبي ، وفي كثير من الأحيان يوضحون مظاهر قربهم من العالم الغربي ، واننا نريد لهم أن يعرفوا ان ممارستهم لالقاء القبض والنفي ، والتخويف ، تمثل أمورا بعيدة عن آرائنا بشأن العدالة وحقوق الانسان الأساسية . ان الفصل بين الأجناس في مختلف جوانب المجتمع الذى أصبح من الأمور الدارجة في الحياة اليومية لأغلبية السكان في جنوب افريقيا ، يتناقض تناقضا صارخا مع قيمنا . واننا نريد لهم ان يعرفوا أيضا اننا نشعر بالسخط ازاء الطريقة التي يعيش بها السود فيما يسمى بالمناطق البيضاء ، في حالة عدم أمن كامل ، وفي خوف مستمر من اجتزازهم وفصلهم عن أعضاء أسرهم . ان ما يسمى بقوانين التصاريح ، ضمن أمور أخرى ، والتي ترمي الى وقف الهجرة السوداء الى المناطق البيضاء تؤدى الى القبض على ١٥٠ ألف شخص كل عام . ولهذا ، فاننا ، نرى انه ليست هناك أية أرضية مشتركة بين هذا الانتهاك للعدالة الانسانية وبين ميراث المبادئ الروحية والأدبية التي يشترك فيها العالم الغربي .

وفي الفترة الأخيرة ، فان حكومة جنوب افريقيا أعلنت أنها تنوى الغاء تدابير معينة من سياسة الفصل العنصرى ، وقام رئيس وزرائها بزيارة سويتو ، البلدة التي يرتبط اسمها الى الأبد

Digitized by UNOG Library

بشرور الفصل العنصرى ، وقد اتخذت تدابير لمنح العمال السود الحق في تكوين نقابات عمالية ، كما ان تشريعا عماليا جديدا يتعلق بهذا الموضوع قد تم تقديمه . كذلك أعلنت الحكومة عن استعدادها لبحث احداث تغييرات في القوانين اللاأخلاقية التي تمنع الزواج المختلط وهي من أعمدة الفصل العنصرى . كيف لنا أن نقيّم هذه التغييرات ؟ هل هناك وعي واستعداد حقيقي لجعل المنطق يسود ، أم اننا نواجه لعبة تكتيكية لاقناع العالم الخارجي على أمل ان الحكومات والرأى العام العالمي سوف يقللون من ضغطهم ؟ هل حكومة جنوب افريقيا تحاول فعلا وبشكل حقيقي أن تحسن مستويات الدخل والأمن الاجتماعي للسود ، أم انها تنوى فقط ان تعزز سيطرة الدولة على منظمات العمال السود ؟

ان حكومتي تهتم بالمبادرات الجديدة ، وتناشد أولئك الموجودين في جنوب افريقيا والذين يعملون من أجل إحداث تغيير جذرى في مجتمعهم الذى يقوم على اساس صرح عرقي ، أن يواصلوا جهودهم بالطرق السلمية . ولقد أحاطت حكومتي علما بالتقارير التي نشرت في جنوب افريقيا هذا الربيع ، والتي ترمي الى خفض جذرى في عملية التمييز القانوني على اساس العرق أو اللون في العلاقات العمالية . ونحن نأمل في أن اتخاذ هذه التدابير سوف يخلق قوة دفع في اتجاه قطاعات أخرى من مجتمع جنوب افريقيا ، مما يمكن بدوره أن يولّد تطورات تؤدى الى القضاء الكامل على سياسة الفصل العنصرى . ونحن ندرك ان هناك جماعات وأفرادا من كل الأجناس ومناحي الحياة يعيشون داخل وخارج جنوب افريقيا ، ويقومون بمخاطرات سياسية وشخصية محاولين أن يحققوا الهدف النهائي لدولة متكاملة تماما ، متحررة من التمييز والتعصب العرقي ، وهؤلاء يستحقون تأييدنا لأن القضاء على الفصل العنصرى يمكن تحقيقه على أفضل نحو بأساليب بعيدة عن العنف من داخل البلاد . ولكن يجب أيضا ان نخلص الى ان التغيير حتى الآن كان متواضعا حقا ولم يؤثر على لب وجوهر الفصل العنصرى .

وهكذا ، نجد ان حكومة جنوب افريقيا مصممة على ان تتبع ما يسمى بتعزيز المستوطنات ، مسهمة بذلك في الهجرة الاجبارية للملايين الى مناطق مجهولة بالنسبة اليهم ، مسبّبة لهم بؤسا لا نظير له ، وفقرا وبطالة . وان حكومتي تعارض معارضة تامة سياسة البانتوستانات هذه ولن تعترف بآخر نتاج لهذه السياسة ، وهو ما يسمى بدولة فندا . ان شعب جنوب افريقيا بصرف النظر عن لون

Digitized by UNOG Library

الجلد ، لابد وأن يكون حرا في أن يسكن أفراده أينما يرغبون ، ومن حق هذا الشعب أن يحصل على مواطنة بلاده .

وهناك مثل آخر من أمثلة اهمال جنوب افريقيا الكامل للنداءات الخارجية ، وهو ما حدث في بداية هذا العام من اعدام سولومون ماهلنغو . ومهما كانت هوافز هذا الشاب الأسود على أعماله التي أدين من أجلها ، فان استعمال هيكل البوليس المنظم للقهر والتخويف من شأنه أن يولّد جوا من الحقد والكراهية والعنف المضاد . ان الجو في ظل الفصل العنصرى يقوم على القمع ، وذلك لأن أولئك الذين لديهم أفكار سياسية مختلفة يحرمون من حرية التعبير ويتعرضون للتهديد والمضايقة .

ان هذا الحرمان من حقوق الانسان في جنوب افريقيا والذى لا يمكن للعالم الخارجي أن يبقى ساكنا ازاءه ، ملئ بالخطر على السلم والاستقرار في المنطقة . ان المفهوم الذى أعلن عنه أخيرا لانشاء " قلعة في الجنوب الافريقي " ، يمكن ان يكون نقطة هامة هنا ، لأن ذلك يرمز الى المشاعر الخطيرة للعزلة واليأس النهائي . ان قطع جميع الروابط مع جنوب افريقيا لا يمكن الا أن يؤدى الى تعزيز هذا الاتجاه . ونحن نرى ان التغيير في جنوب افريقيا يجب ألا يتحقق بالنضال المسلح ، لأن هذا سوف يؤدى الى اشتعال حرب وعمليات لا تعرف أبعادها ، والى مأساة انسانية كبرى . ان عملية التحول بالطرق السلمية يحتمل أن تكون تدريجية ، وبالتالي سوف تستغرق وقتا . ولكننا لا يمكن ان نجعل نفاد الصبر يملي أسلوبا للعمل العنيف لا يمكن ان نتنبأ بآثاره . ومع ذلك ، فان حكومتي على استعداد للتعجيل بهذه العملية بمواصلة وممارسة الضغط المستمر على جنوب افريقيا ، من خلال منظومة الأمم المتحدة وفي اطار المجموعة الأوروبية ، وعلى الصعيد الوطني . كما أن حكومتي تنوى الحفاظ على حوار انتقادى مع هذا البلد ومواصلة جهودها الاقناعية ، لكي تجعل حكومة بريتوريا تغيّر من سياساتها .

Digitized by UNOG Library

ان حكومة هولندا سوف تواصل بشكل صارم الالتزام بالحظر الالزامي على تصدير السلاح الذى دعا اليه قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧). والواقع ، انه قبل فترة طويلة من اصدار القرار ٤١٨ ، فان حظر مبيعات الأسلحة من هولندا الى جنوب افريقيا كان يجرى الالتزام به على أساس طوعي بناء على طلب من مجلس الأمن . وأود أن أشير في هذا الصدد الى أن هولندا تنتظر باهتمام نتائج تحقيق الأمين العام في الأنباء القائلة بأن جنوب افريقيا ربما تكون قد فجرت جهازا نوويا . واذا صح أن جنوب افريقيا قد فجرت جهازا نوويا ، فان المجتمع الدولي سوف يجد نفسه يواجه موقفا خطيرا للغاية. ان آثار هذا الموقف لابد وأن تبحث بعناية ولابد من الرد عليها . ان هولندا قد مارست قدرا كبيرا من ضبط النفس في سياستها الخاصة بالتصدير النووى وهي تصرّ على الضمانات الكاملة عندما تقدم مواد نووية لدول لم تنضم الى معاهدة منع الانتشار . وبصرف النظر عن نتيجة تقرير الأمين العام ، فاننا نشعر بالحاجة في هذه المرحلة ومرة أخرى ، الى أن نوجه نداء الى حكومة جنوب افريقيا للانضمام الى هذه المعاهدة ، أو على الأقل أن تقبل الضمانات الكاملة .

ان حكومتي تؤيد سياسة التدابير الفعالة ضد جنوب افريقيا والتي يمكن أن نتوقع منها أن تؤدى الى التعجيل بعملية السلم في اتجاه القضاء على الفصل العنصرى . وفي الميدان الاقتصادى ، فان بلادى بطبيعة الحال سوف تتبع أى اجراء قد يرغب فيه مجلس الأمن بموجب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك فرض حظر بترولي الزامي . ان التدابير الطوعية في هذا الميدان يمكن أن تكون فعالة فقط لو طبقت من جانب عدد كاف من البلدان بما في ذلك الدول التي لديها القدرة على ممارسة ضغط فعال على جنوب افريقيا .

ان المجموعة الأوروبية ، التي نحن عضو فيها ، تشكل اطارا فعالا ومناسبا لتدابير معينة في الميدان الاقتصادى ضد جنوب افريقيا . ونحن ومعنا شركاؤنا قد اعتمدنا مدونة للسلوك لفروع الشركات التي تقوم باعمال في جنوب افريقيا ، ولقد أشير اليها بالفعل على لسان مندوب ايرلندا ، ونحن الآن نقوم بعملية تقييم الردود التي قدمتها الشركات امتثالا لهذه المدونة . وحقيقة انه يبدو أن هناك وعيا متزايدا بضرورة تحرير التشريعات العمالية الموجودة في جنوب افريقيا ، وربما يكون ذلك راجعا في جانب منه الى بدء تنفيذ هذه المدونة .

Digitized by UNOG Library

وعلى صعيد وطني ، فان هولندا تواصل حجب جميع ضمانات الائتمانات المتوسطة المدى والطويلة المدى عن جنوب افريقيا . وفضلا عن ذلك ، فان حكومتي قد أوقفت الاتفاق الثقافي مع جنوب افريقيا ، كنتيجة لوفاة ستيف بيكو العنيفة . وبعد التدابير القمعية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ ، فان حكومتي قررت أن تقترح على البرلمان نبذ هذا الاتفاق تماما .

ان معارضي الفصل العنصري ، حتى من الأطفال ، لا يحظون بأى قدر من الحماية في ظل القانون . ان ممارسة المحاكمات السياسية مستمرة ، وتدين حكومتي بقوة استعمال الجهاز القضائي لخنق أصوات الاختلافات السياسية ، وتعرب عن تضامنها مع ضحايا الفصل العنصري ، ونحن ملتزمون بتأييد السجناء السياسيين وأسرهم ، وبالتالي فان هولندا سوف تواصل اسهامها في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، وفي صندوق المساعدة والدفاع وهما منظمتان تعملان في عمليات الاغاثة لأولئك السجناء والمحتجزين تعسفيا . ان حكومة هولندا سوف تؤيد أنشطة هذه الصناديق والمنظمات الأخرى التي ترمي الى تحسين وضع المرأة في ظل الفصل العنصري ، لأن المرأة يميّز ضدها مرتان : على أساس من الجنس ، وكذلك على أساس من اللون . ان حكومتي تقدم أيضا مساعدات انسانية وتعليمية لحركتي جنوب افريقيا المعارضتين للفصل العنصري ، وهما المؤتمر الوطني الافريقي والمؤتمر الافريقي العام لآزانيا .

وختاما ، اسمحوا لي أن أقول ان حكومتي تتوقع اتخاذ خطوات محددة من جانب حكومة بريتوريا على طريق اعادة الحرية والعدالة الى جميع المواطنين في جنوب افريقيا . لقد أعلن وزير خارجيتي خلال المناقشة العامة في هذه القاعة ، انه في الفترة الأخيرة فان أصوات العقل والتغيير الجديدة بدأت تسمع في جنوب افريقيا ، ونحن نؤمن بأن تلك الأصوات يجب الاصغاء اليها وتشجيعها . ان عملية التغيير السلمي لابد وأن يسمح لها بالاستمرار وأن تستجمع قوة دفع قبل أن تتجاوزها أحداث مثل اراقة الدماء والكارثة النهائية . فلنجعل أولئك الموجودين داخل زعامة جنوب افريقيا الذين تفهموا الحاجة الى عمل قوى للقضاء على نظام الفصل العنصري البغيض ، لكي يتقدموا ويتحدثوا .

السيد راسولوند رايب (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : ان محاكمة الفصل العنصري ليست معروضة علينا الآن ، ولذلك اسمحوا لنا بألّا نتوقف عند التعبيرات الكريهة لهذه السياسة والتي تعتبر مثل النازية جريمة ضد الانسانية .

Digitized by UNOG Library

ان منظمتنا ليست مدعوة ، على ما يبدو لي ، الى مناقشة ضرورة أو مناسبة التغيرات التي يجب أن تدخل على جنوب افريقيا اذا ما أردنا أن نحقق للانسان الافريقي كرامته وأن نمنحه سيادته على موارد أرضه التي ولد عليها ، فهناك اجماع في هذا الصدد . ولكن يجب علينا الآن أن نوجد وسائل وأساليب لازالة وتصفية الفصل العنصرى .

وفيما يتعلق بالأغلبية ، فان الاختيار قد تم . ان النضال الذى تقوم به حركات التحرير والمتعاطفون معها ، يجب أن يتم دعمه عن طريق أعمال الدول فرادى وجماعات في اطار منظمة الأمم المتحدة .

ان النضال الشعبي الذى نعترف بشرعيته يستمر ويتطور رغم اجراءات القمع التي يواجه بها . ان السكان قد رفضوا الاستسلام الى المصير الذى يفرض عليهم ، وهذا يشاهد كل يوم من خلال الأعمال الشجاعة والتضحيات التي نرغب الآن في ازجاء التحية لها من هنا . ان بلادى تتشرف اذ تسهم بتأييد متواضع في ذلك النضال ، ونحن فخورون أن لدينا في عاصمة بلادنا مكتبا دائما للمؤتمر الوطني الافريقي .

ان مساعدة الدول تجاه النضال التحررى تنمو سريعا وتتعدى الاجراءات التي تهدف الى تأكيد العزل السياسي والدبلوماسي لنظام جنوب افريقيا . ان العزم على استخدام الأسلحة الاقتصادية ضد هذا الأخير ، قد أصبح واضحا الآن .

لقد كان من المشجع أن نلحظ قرار الحكومة الايرانية الجديدة بوقف بيع البترول الى جنوب افريقيا ، وأن حكومة نيجيريا أيضا قد اتخذت اجراء حاسما لتفادى تحويل بترولها الى تلك الدولة . ان هذه الاجراءات يمكن أن تستكمل باجراءات أخرى لجعل حظر المواد البترولية ضد جنوب افريقيا ، أمرا فعالا .

Digitized by UNOG Library

ان تنفيذ القانون السويدى الذى يحظر استثمارات جديدة في جنوب افريقيا وناميبيا يعطي بعدا جديدا للكفاح ضد الفصل العنصرى. وهذا الاجراء ، وهو الأول من نوعه ، ربما لن يكون له الا المدى الاقتصادى المحدود ، ولكننا لن نكون على صواب اذا ما بخسنا من آثاره السياسية. لقد اتخذ هذا الاجراء طوعيا ، وهو يترجم رغبة الحكومة السويدية في اظهار قناعتها السياسية ببعض الاعمال ، ولكنه يسمح بأن نرى الدور المهم الذى يمكن ان تؤديه القرارات التي تتخذها الدول من طرف واحد في الكفاح ضد الفصل العنصرى في انعدام العمل الجماعي من جانب مجلس الأمن . وكما ذكرت فان الاغلبية تؤيد مثل هذا العمل الجماعي .

ولقد سبق ان أكدنا دائما على أن الحظر على الاسلحة الذى أقره مجلس الأمن في قراره رقم ٤١٨ (١٩٧٧) هو اجراء متأخر آخذين في الاعتبار تطور صناعات الاسلحة في جنوب افريقيا ، كما انه اجراء غير كاف نظرا للثغرات الموجودة في هذا النص وامكان التلاعب من خلالها . ويجدر ان نشير الى الاعتداءات المتوالية التي يرتكبها النظام العنصرى ضد الدول المجاورة ، واجراءات القمع الدموية الموجهة الى الوطنيين في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ، مما يجعلنا نقتنع بعدم فعالية هذا الاجراء .

ان توصية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بالقيام بحملة دولية لفرض عقوبات شاملة ضد جنوب افريقيا تأتي في وقتها ، بالنسبة الينا . ان هذه العقوبات تبررها الانتهاكات المتكررة للميثاق التي ارتكبتها حكومة بريتوريا ، وضرورة ممارسة ضغوط حقيقية عليها ، ودون ذلك سيكون من غير المجدى توقع اى تقدم في الوضع السياسي لجنوب افريقيا . وقد لا يكون من الضرورى ان نسمي الدول التي تعارض اتخاذ مثل هذه العقوبات نظرا للسلطات الكبيرة التي لديها بمقتضى الميثاق ، ولكن كيف نحقق في ذكر ان هذه المعارضة تقوم على اعتبارات تتنافى مع مصالح الاغلبية الافريقية في آزانيا ؟

ان العيوب السياسية القانونية التي يتسم بها نظام جنوب افريقيا ، وضرورة الابقاء على روابط الاتصال معه ، والحرص على الازدهار الحالي لاقتصاد جنوب افريقيا ، والتفسيرات الضيقة لاحكام الميثاق المتعلقة بتهديدات الأمن وانتهاكات السلم ، كل هذه الحجج ينادى بها فقط لاخفاء مقاصد الامبرياليين الخبيثة في الابقاء على سيطرتهم على جنوب افريقيا ، ولكن في نهاية المطاف فان

Digitized by UNOG Library

النظام العنصري هو المستفيد . ومقابل تعاونه في مجالات مثل المحيط الهندي وناميبيا وزمبابوي استطاع المضي في سياسته المبنية على الفصل العنصري ضد السكان الافريقيين الذين يفترض ان حقوقهم يدافع عنها شركاؤهم .

اننا نتشكك عندما تعرض الصحافة لأفعال باعتبارها اجراءات تحررية ، فتعطي لها اهمية مبالغا فيها . ونحن نرى ان تطور القانون الذي يتناول العلاقات بين العناصر العرقية يجب الا يكون موضعا للاعلان والاذاعة كما حدث .

وفيما يتعلق بحقوق النقابات الممنوحة لعمال جنوب افريقيا ، فاننا نتعجب من اطارها الحقيقي آخذين في الاعتبار القيود التي تصاحبها . فما زالت النقابات محظورة ، وما زال رعايا البانتوستانات يعتبرون اجانب ولا يستطيعون ان يصبحوا اعضاء في هذه النقابات .

ونحن لن نندهش من ان سياسة الحوار مع النظام العنصري لم تؤد الى النتائج التي وعدنا بها منذ سنوات طويلة كما لم يمكن تحقيق اي تقدم . ان اي استعراض فعال للتوسع في الجنوب الافريقي لم يجد اي ولاء في ناميبيا وزمبابوي . وفيما يتعلق بالحق النقابي المعترف به لعمال جنوب افريقيا فيمكننا ان نتساءل عن مداه الحقيقي نظرا الى القيود المفروضة عليه . ان من يفدون من البانتوستانات يعتبرون غرباء ولذلك لا يمكنهم الاشتراك في النقابات ، كما يمكن للبيض معارضة تسجيل الافارقة في النقابات نظرا للاتفاقات والمفاوضات الجماعية .

وليس من المستغرب ان سياسة الحوار مع النظام العنصري لم تؤد الى اي من النتائج التي وعدنا بها منذ سنوات طويلة ، فلم يحرز هذا الحوار اي تقدم ، ولم نجد اي وقف للتوسع في الجنوب الافريقي الذي يريد ان يحيط نفسه بأراض تابعة له في ناميبيا وزمبابوي كما ان سياسة البانتوستانات ما زالت مستمرة دون ان تجد معارضة حقيقية من جانب المجتمع الدولي واعتداءات هذا النظام على الدول الافريقية المجاورة ما زالت ايضا مستمرة بشكل صارخ .

وعندما تجد هذه السياسة المعارضة للأفارقة دعما بالتهديد النووي ، فاننا نصل الى ضرورة القيام بعمل من جانب مجلس الأمن .

هل من المهم ان نسوق الأدلة على ان النظام في بريتوريا قد خرق نظام افريقيا باعتبارها منطقة منزوعة السلاح النووي ؟ ألم نكن نعرف منذ زمن طويل نوايا هذا النظام واستعداداته ومصادره الطبيعية ، وكذلك التكنولوجيا التي وضعت تحت تصرفه ؟

Digitized by UNOG Library

اننا لم نندهش للخبر الذى اعلن - وان كان متأخرا بعض الشيء - عن طريق الولايات المتحدة الامريكية اذ كلنا يعرف موقف بريتوريا من اتفاقية عدم الانتشار والاصرار على مواصلة سياستها العدائية للأفارقة وانتهاك الميثاق ومبادئ القانون الدولي . ولسنا في حاجة الى ابراز ان حصول جنوب افريقيا على الأسلحة النووية سيدفعها الى زيادة قمعها الوحشي لحركات التحرر والمتعاطفين معها ، ومواصلة حلفها وسياستها العدوانية ضد الدول المستقلة المجاورة . ان السلام والأمن يتأثران بذلك ، كما ان لهذه السياسة نتائجها التي يمكن تحاشيها على المستوى الدولي .

ونحن سعداء اذ نضم صوتنا الى الاعلان الصادر يوم ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر باسم الدول غير المنحازة ، الذى تطلب فيه هذه الدول الى مجلس الأمن ان يطبق الاحكام الالزامية الواردة في الباب السابع من الميثاق حتى يوضع حد للتعاون فيما بين جنوب افريقيا وبين بعض الدول الغربية واسرائيل . اننا لم نبرز ابدا بما فيه الكفاية مسؤولية هذه البلاد امام التاريخ لأنها سمحت للنظام العنصرى بأن يحصل على القدرة النووية رغم التحذيرات المتكررة من البلدان الافريقية .

واود ان انهي كلمتي بأن أحيي العمل المكثف الذى قامت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بدفع من رئيسها السفير كلارك من نيجيريا . ان التوصيات التي قدمتها الى الجمعية تعكس التزامها بالكفاح الشامل ضد الفصل العنصرى ، وهو ما يدعو اليه المجتمع الدولي .

Digitized by UNOG Library

السيد ساميل (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بأن أعبّر عن الشكر باسم وفدى للجنة مناهضة الفصل العنصرى للتقرير السنوى القيّم الذى قدمته الينا لبحثه ، وكذلك للتقرير الخاص حول التطورات الأخيرة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا (A/34/22/Add.1) والتقارير الاخرى التي تم اعدادها وفقا لهذا البند .

لقد اتبعت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ومازالت سياسة مبدئية تقوم على المعارضة القوية للامبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد والفصل العنصرى والعنصرية والصهيونية وكل أشكال العدوان الاجنبي والاحتلال والسيطرة والهيمنة . واذ نذكّر بهذه المبادئ الأساسية التي ألهمت حكومتنا منذ ثورة نيسان/ابريل الشعبية العظيمة لعام ١٩٧٨ ، أود أن أكرر من جديد تضامننا الكامل وتأييدنا للنضال التحررى الوطني للشعب الأفريقي ضد الاستعمار والعنصرية وكل مظاهرهما .

ان مبدأ الفصل العنصرى الشائن والتنمية المنفصلة للاعراق ونظام سيادة البيض التي هي المبادئ الأساسية للتنظيم الاجتماعي في جنوب افريقيا تتعارض ونص وروح ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعايير التي تحكم القانون الدولي والمبادئ التي تحكم الحقوق غير القابلة للتصرف للانسان في ضميره الانساني وكرامته . وخلال الأيام القليلة الماضية استمعنا الى بيانات تعكس الرأى الاجماعي للمجتمع الدولي ومفاده أن الفصل العنصرى آفة لابد من القضاء عليها من على وجه الأرض ، وأن نضال الشعب المقهور في افريقيا الجنوبية وحركات تحرره من أجل الحرية ومساواة الانسان ، نضال مشروع يجب وبكل الطرق المتاحة لكل الدول والشعوب أن يحظى بالدعم والتأييد .

أمام الجمعية العامة في هذا العام صورة أوضح للعوامل الرئيسية التي تضعف وتعوق الحملة الدولية والنضال من أجل القضاء على الفصل العنصرى ــ هذه الجريمة ضد الانسانية ــ ولوقف انتهاك حقوق الانسان وكبحها ، ولوضع حد لحكم الأقلية العنصرية غير الشرعي في الجنوب الافريقي .

ان التعاون المالي والعسكرى والاقتصادى للامبريالية وحلفائها مازالت متصلا بنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . والمؤسسات عبر الوطنية مازالت تلعب دورا حاسما في تعزيز القدرة العسكرية لنظام الفصل العنصرى ، وأنشطة هذه المؤسسات رغم الحظر الالزامي على تصدير الأسلحة الذى فرضته الامم المتحدة على النظام العنصرى مازالت مستمرة من خلال توفير المال والتكنولوجيا

Digitized by UNOG Library

والأجهزة الرأسمالية والمعدات الصناعية التي تمثل الأساس للمنشآت الصناعية العسكرية في جنوب افريقيا . هذا التعاون وهذه المساعدة من هذه الدول ، وهذه الشركات تمكّن نظام الفصل العنصرى من أن يباهي بأنه يستطيع أن ينتج ٧٥ في المائة من متطلباته العسكرية . ان ٢٥ في المائة من الأسلحة والأجهزة الحربية التي لا يمكن انتاجها حتى الآن من جانب صناعات جنوب افريقيا يجرى الحصول عليها للنظام العنصرى من خلال هذه المؤسسات التابعة للدول الامبريالية . كذلك فان البنوك عبر الوطنية والمؤسسات المالية المرتبطة بها تواصل مساعدة نظام الفصل العنصرى في الحصول على التمويل اللازم لشراء المعدات العسكرية والأسلحة التي تنتج محليا وفي الدول الغربية . وبايجاز فان المؤسسات عبر الوطنية التي تستثمر بشكل غير مشروع في جنوب افريقيا استفادت من ناحية بما يتعارض وقرارات الامم المتحدة وتواصل الاستفادة بشكل مباشر في شكل عقود لبيع قطع غيار ومواد للعسكريين ، وبشكل غير مباشر من ناحية وجود سوق موسع ومن ناحية اخرى تمكّن النظام العنصرى من اللجوء الى مزيد من عمليات القسوة والاستغلال والأعمال غير الانسانية ضد الغالبية من السود الأفارقة . والقروض المصرفية لنظام الفصل العنصرى مستمرة ويجرى تقديمها من جانب الدول الامبريالية .

لقد اتخذت قرارات عديدة اعتمدتها الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية الرئيسية مثل مؤتمر دول عدم الانحياز والمؤتمر العالمي للتدابير ضد الفصل العنصرى الذى عقد في لاغوس — نيجيريا — في آب/اغسطس ١٩٧٧ وكلها تطالب كل الدول الأعضاء التي وفقا لقبولها أحكام الميثاق أعربت عن تصممها لبذل كل جهد من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وضمان الاحترام لحقوق الانسان الأساسية وكرامة وقيمة الفرد الانساني وتعزيز التقدم الاجتماعي ومستويات أعلى للمعيشة ، تدعو هذه الدول الى أن تحترم العقوبات المفروضة بالفعل ضد نظام الفصل العنصرى . ومرارا وتكرارا طولبت الدول الأعضاء بأن تحجم عن الاستثمار في جنوب افريقيا ومع ذلك مازلنا نرى عدم استجابة من جانب بعض الدول الغربية الامبريالية وحلفائها في هذا الصدد ، بل لقد حدثت زيادة مزعجة في الاستثمار في المعازل " البانتوستانات " وهو أمر ادانته الامم المتحدة ، باعتبار أنه اعتراف — على أساس الأمر الواقع — بسياسة الفصل العنصرى الخاصة بالتنمية المنفصلة . وتوضح السجلات أن ثلاث دول غربية فقط تسهم في توفير أكثر من ثمانين في المائة من الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا .

دعونا ننتقل الآن الى عامل آخر يعوق تنفيذ قرارات هذه المنظمة حول فرض العقوبات ضد

Digitized by UNOG Library

نظام الفصل العنصرى . وهناك شواهد على أن بعض الاتفاقات تضمن تطوير تعاون سرى بين النظام العنصرى في بريتوريا وحلف الأطلنطي . هذا التعاون سوف يتسع نطاقه بحيث يشمل توفير التكنولوجيا العسكرية والامدادات العسكرية والمساعدات ، في تطوير القدرة النووية لجنوب افريقيا ، وهذا بطبيعة الحال أمر بالغ الخطورة وهو ذلك النوع من المواقف التي قد تؤدى الى اشتعال حرب عالمية .

يعرب وفد بلادى عن قلقه العميق ازاء ما استمعنا اليه مؤخرا من أنباء عن حدوث تفجير نووى قامت به جنوب افريقيا ، ونحن نعرب عن الأمل في أن تقرير الامين العام حول هذا الموضوع والذى سوف يقدم الينا سوف يمكّن الامم المتحدة من اتخاذ تدابير فعالة ومناسبة .

في ظل هذه الخلفية كيف يمكن أن نعلن من على هذه المنصة التزامنا بالمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ؟ كيف يمكن للمرء أن يتحدث عن الكلمات المقدسة للسلم والمساواة وحقوق الانسان واحترام الفرد الانساني بينما نواصل تعزيز القدرة النووية والعسكرية للنظم العرقية ضد ملايين الأفارقة الذين يناضلون لا لشيء سوى الحرية والمساواة ؟

ان وفد بلادى يؤيد توصية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى القائلة بأن الجمعية العامة ومجلس الأمن يجب أن يطالبا كل الدول ــ ضمن امور اخرى ــ باتخاذ تدابير تشريعية فعالة وتدابير اخرى بما في ذلك الاستيلاء على السفن التي تنتهك الحظر والتي تقوم بانتهاك الحظر البترولي وكذلك تدابير تمنع البنوك والمؤسسات المالية الاخرى من تقديم المساعدة لجنوب افريقيا انتهاكا للحظر . ولقد أعربنا بالفعل عن الراى القائل بانه من خلال تنفيذ حظر فعال يمكن أن يجبر النظام العنصرى على أن يتوقف عن تحدى الرأى العام العالمي وارتكاب الجرائم ، ومع ذلك يجب أن نعلن بوضوح انه مادامت الدول الامبريالية وحلفاؤها باعتبارها شركاء تجاريين كبار لجنوب افريقيا يواصلون رفض احترام قرارات هذه المنظمة ، وهذا يتعارض مع التزامهم بموجب ميثاق الامم المتحدة ، ويتعاونون مع نظام الفصل العنصرى كما ثبت حتى الآن ، فان أى قرار لا يمكن أن يكون قابلا للتنفيذ أو فعالا ، ولهذا فان وفد بلادى يحبذ أن نعقد في عام ١٩٨٠ مؤتمرا دوليا بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية بغية بحث الطرق اللازمة لضمان تنفيذ عقوبات فعالة ضد نظام الفصل العنصرى .

Digitized by UNOG Library

وندين بقوة الاعلان المقترح من جانب نظام الفصل العنصرى بشأن ما يسمى باستقلال فندا الصادر في ١٣ ايلول/سبتمبر ونعتبره جريمة أخرى ضد الشعب الافريقي في جنوب افريقيا ، وتحديا خطيرا للمجتمع الدولي .

ويدين وفد بلادى أيضا الأعمال المتكررة العدوانية التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى ضد دول الخط الأول الافريقية المستقلة . ان الهجمات الوحشية الأخيرة للنظام العنصرى ضد جمهورية انغولا الشعبية ، الأمر الذى أدى الى وفاة عدد من المدنيين والجنود وتدمير مشروعات اقتصادية حيوية ووسائل الاتصال فيها ، كانت تحديا جديدا للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي . ان نظامي الأقلية العنصرية في بريتوريا وسالسبورى قد صعدا بالمثل من هجماتهما دون أى استفزاز ضد دول الخط الأول الأخرى مما أدى الى مقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء والى تدمير الممتلكات . ان كل عون أدبي وسياسي ومادى يجب ان تقدمه الدول والمنظمات المحبة للسلام الى تلك الدول لتمكينها من مواجهة هذا التحدى والدفاع عن وحدة اراضي وسيادة بلادها .

ورغم هذه التحديات ونتيجة لانتصارات جديدة احرزتها حركات النضال التحررى المسلح في الجنوب الافريقي وبتأييد من العالم الخارجي وخاصة من جانب الدول الاشتراكية والتقدمية المحبة للسلام ، فان نظام الفصل العنصرى في كل يوم يمر يخسر الكثير والكثير من شرعيته وقدرته السياسية ويصبح أقل أمنا ، ويقوم بتدابير ومناورات يائسة .

ان الحظر الدولي على تصدير السلاح الى جنوب افريقيا يجب ان يعزز ، ويجب كشف اولئك الذين يتعاونون مع نظام الفصل العنصرى وادانتهم . ان فرض حظر فعال على تصدير السلاح يجب ان يتحقق ، كما يجب حظر جميع الاستثمارات والقروض ، فضلا عن فرض مقاطعة دولية شاملة ضد جنوب افريقيا . وبضمان اتخاذ هذه الخطوات ، فان المجتمع الدولي والامم المتحدة يمكنهما ان يسهما اسهاما حاسما في النضال التحررى الافريقي ، وفي السلم والأمن في افريقيا بل وفي العالم بأسره .

السيد ارالب (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان قناعتنا العميقة ان مسألة الفصل العنصرى التي وردت بشكل مزمن على جدول أعمال الجمعية العامة على مدى الأعوام الثلاثة والثلاثين الأخيرة ، هي ولاشك من أكثر المسائل أهمية ومأساوية التي يواجهها المجتمع الدولي . ان هذه المسألة هامة لأنها تتعلق بكرامة وهيبة البشرية وبانتهاك حقوق الانسان الأساسية والقيم المعنوية

Digitized by UNOG Library

للمجتمع الدولي المعاصر كما وردت في ميثاق هذه المنظمة الموقرة . وهي مسألة ملحّة لأن ردا حاسما وعاجلا من جانب المجتمع الدولي كله لا يمكن تأجيله اكثر من ذلك .

لقد نظرت الحكومة التركية دائما باهتمام كبير الى السياسة المنظمة غير الانسانية للفصل العنصرى والتفرقة العنصرية التي يتبعها نظام بريتوريا ، ومرة تلو الأخرى فقد ضممنا صوتنا الى وفود أخرى في عدة أجهزة تابعة لهذه المنظمة في التعبير عن خشيتنا من انه ما لم يتم التخلي تماما عن هذه السياسة الكريهة ، فان مواجهة عنصرية عنيفة تعرض السلم والأمن للخطر في الجنوب الافريقي ككل لا يمكن تفاديها .

والواقع ان خشيتنا قد وجدت ما يبررها دائما في الأحداث اللاحقة . ورغم النداءات المتكررة ومطالب المجتمع الدولي ، فان حكومة جنوب افريقيا قد ظلت تعاند بشكل عنيف ومتحد . ولقد استمرت في اللجوء الى القمع الجماعي والاضطهاد والتعذيب ضد معارضي الفصل العنصرى ، وضد السكان الأصليين في جنوب افريقيا متحدية قرارات الامم المتحدة ، كما استمرت في انتزاعها للأفارقة من أماكن مولدهم كجزء من سياسة البانتوستانات ، كما اثبتت ذلك اقامتها للبانتوستان الثالث المسمى فندا في ايلول/سبتمبر من هذا العام .

وفي الأشهر الأخيرة رأينا بعض التغيرات التي أدخلتها حكومة جنوب افريقيا بغرض تحسين وضع السكان الأصليين . ومع ذلك ، فان هذه الاجراءات المحدودة لم تصل الى تصفية الشرور الأساسية لذلك النظام .

بالاضافة الى ذلك ، فان آثار سياسة جنوب افريقيا في الفصل العنصرى لم تقتصر على جنوب افريقيا وحدها ، ولكنها تعدت حدودها . ففي العام الماضي رأينا ان جنوب افريقيا قد واصلت احتلالها لناميبيا وكذلك رأينا اعتداءاتها ضد دول خط المواجهة التي تجاورها مثل انغولا وزامبيا وبوتسوانا وموزامبيق . ان غارات جنوب افريقيا الاخيرة ضد انغولا مما سبب خسائر بشرية كبيرة واضرارا مادية ، هي مزيد من الأدلة على الآثار الدولية لسياسة الفصل العنصرى التي يتبعها نظام بريتوريا . ونظرا لهذه الوقائع ، فان امكانيات جنوب افريقيا كقوة نووية في المنطقة تضيف بعدا كبيرا للطابع المعقد والحرج السائد في الجنوب الافريقي ، اذ ان ذلك يدعم أخطار توسيع منطقة النزاع هناك مما يسبب تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

ان خبرة الأعوام الأخيرة ، قد أثبتت ان الضغوط السياسية عن طريق المفاوضات والحوار والعمل الذى اتخذ في اطار الامم المتحدة ، لم تكن فعالة بما فيه الكفاية لجعل بريتوريا تتبع المنطق. ولذلك ، فاننا نعتقد بحق ان التهديد باتخاذ اجراءات محددة من جانب المجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا هو الأمر الوحيد الذى من شأنه ان يجعل الاتجاه الحالي ينعكس .

وفي هذا الصدد فاننا نرحب بقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) والذى يفرض حظرا الزاميا على الاسلحة ضد جنوب افريقيا بمقتضى الباب السابع من الميثاق ، كعلامة على الطريق تدل على استعداد المجتمع الدولي للجمع بين العمل الفعلي المحدد والضغط السياسي ضد نظام بريتوريا . ولسنا نعتقد فقط ان جميع الدول يجب ان تنفذ بحسم احكام هذا القرار الهام حتى يكون فعالا ، ولكننا نعتقد كذلك في ان حظر السلاح يجب ان يستكمل باجراءات أخرى مثل العقوبات الاقتصادية التي تتخذ فرديا أو جماعيا . ومن هنا ، أود ان اضم صوتي الى الملاحظات الهامة للغاية التي ادلى بها من فوق هذه المنصة السيد سفير السويد ، بمعنى انه يجب وضع حد للاستثمار الأجنبي والقروض المالية لجنوب افريقيا وفرض حظر بترولي ضد ذلك البلد ، ووضع قيود على النقل الجوى اليه . وهذه كلها يمكن اعتبارها اجراءات في اطار العقوبات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها ضد جنوب افريقيا ، بهدف التأثير سلبيا على قدرتها الاقتصادية والانتاجية ، وكذلك لمزيد من عزلها عن بقية المجتمع الدولي .

وبالاضافة الى ذلك ، وبالنظر الى قدرات جنوب افريقيا في انتاج السلاح النووى ، وأخذا في الاعتبار هذا التهديد الخطير الذى يمكن ان يشكله مثل هذا التطور للسلم والأمن في الجنوب الافريقي بصفة خاصة وفي العالم بشكل عام ، فان مسؤولية كبرى تقع على عاتق تلك الدول التي تتعاون نوويا مع نظام بريتوريا ، ويجب اتخاذ اجراءات لوقف هذا التعاون ، واتخاذ ضمانات فعالة وملائمة للحيلولة دون وقوع مآس في هذا الشأن لا يمكن تداركها .

Digitized by UNOG Library

بالاضافة الى العمل المحدد الذى يجب أن يتخذ ضد جنوب افريقيا ، فان الوفد التركي على قناعة بأن الدفعة من أجل تعبئة الجهود ضد الفصل العنصرى على المستويين الدولي والوطني خلال العام الدولي ضد الفصل العنصرى ، يجب أن تستمر لمساعدة شعب جنوب افريقيا على تحقيق التصفية السريعة للفصل العنصرى وتحرير بلاده .

وأود أن أنتهز هذه المناسبة لكي أشيد بأعضاء اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى وكذلك أعضاء الأمانة ، لقيامهم بمهامهم بشكل مسؤول وبتوعيتهم الرأى العام بالتطورات التي حدثت في جنوب افريقيا ، ذلك بتنفيذ برنامج مكثف لتعبئة العمل الدولي ضد الفصل العنصرى ، بشكل مخلص وسريع ، تحت الادارة الماهرة للسفير كلارك من نيجيريا .

ان موقف الحكومة التركية ازاء سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، واضح وصريح ، وكما هو معروف ، فان تركيا ليست لها أية علاقات اقتصادية أو دبلوماسية أو تجارية مع نظام بريتوريا ، ان تركيا ولو بشكل متواضع يسرّها أن تسهم في صندوق الأمم المتحدة لجنوب افريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة للتدريب والتعليم في الجنوب الافريقي ، وفي صندوق الأمم المتحدة للاعلام ضد الفصل العنصرى ، كدليل واضح على تضامنها مع هذه الشعوب .

وأود أن أختتم ملاحظاتي بأن أكرر أن حكومتي مقتنعة بأنه ما لم يحدث تطور سريع وايجابي في جنوب افريقيا ، فان فرصة الحل السلمي ستكون قد تبددت ، ان الوفد التركي سيواصل اعطاء تأييده الكامل لجميع الاجراءات التي تتخذ من أجل وضع حد لسياسة الفصل العنصرى البغيضة ، وتدعيم كل الجهود لتشجيع اقامة مجتمع جديد في جنوب افريقيا ، يقوم على أساس حق تقرير المصير بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة ، بما يتفق مع روح ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

السيد فاينياس (اليونان) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس اننا اذ نعلن ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان في الكرامة وقيمة الانسان الفرد والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء ، فان شعوب الأمم المتحدة قد آلت على نفسها رسميا منذ انشاء منظمتنا ، أن تناضل ضد أى شكل من أشكال انتهاك كرامة الانسان . وبينما من الصحيح أن مجالا خاصا قد أعطي في هذا الاعلان الرسمي في ديباجة ميثاقنا ، حول هذا الموضوع ، فمن الصحيح أيضا للأسف الشديد أن كرامة الانسان رغم جهودنا ما زالت في كثير من الأحيان تتعرّض للجرح والمهانة .

Digitized by UNOG Library

هل هناك دليل على ذلك أكـثر من سياسة الفصل العنصرى ، وهل هناك مثال على ذلـك أفضـل من امتهان القيم الانسانية بشكل يجعل ضمير الانسان يشعر بالتقزز وتثير السخط العام .

وفي معالجتنا لموضوع الفصل العنصرى ، فاننا نلاحظ مرة أخرى ، ان السنة الماضية شأنهـا في ذلك شأن السنوات التي سبقتها ، لم تغيّر من صورة جنوب افريقيا . فسياسة التمييز العنصـرى التي تمتد جذورها العميقة في هيكل المجتمع في جنوب افريقيا ، ما زالت مستمرة رغم احتجاج الـرأى العام العالمي ، ورغم قرارات الأجهزة الدولية .

ان عناد قادة بريتوريا قد حكم على هـذه الدولة بعزلة خطيرة ، ومنع الى حـد كبير السـكان البيض من ادراك حقيقة الفجوة التي تقودهم اليها سياسة حكومتهم . فاذا لم يستبدل نظام الفصـل العنصرى البغيض في المستقبل القريب ، بمجتمع يقوم على الحقوق المتساوية ، فان نتيجة ذلـــك ستكون كارثة .

وبالمثل ، فانه من المؤسف ، ان حكومة جنوب افريقيا تسعى الى التخلي عن مسؤولياتهـــا وذلك من خلال سياستها التي تقوم على البانتوستانات التي لا يمكن أن تقنع أحدا ، ان السـكان الملوّنين الذين يمثلون ٨٠ في المائة من سكان البلاد ، لهم نفس الحقوق السياسية والاقتصاديـــة والاجتماعية ، وبصفة خاصة الحقوق الانسانية التي يتمتع بها البيض . وكلما تم الاعتراف بهذه الحقيقة بشكل أسرع ، كلما أصبح من الأيسر وضع الأسس لحل هذه المشكلة .

اننا نفهم جيدا أن مجرد الادانة لا تكفي للقضاء على نظام الفصل العنصرى ، ولابـد أن نبحث عن تدابير فعالة ، حتى يمكننا - ونحن ندرك خطورة المشكلة ، أن نحقـق نتائج ايجابية . انطلاقا من حاجتنا الى تحقيق الاحترام لروح ونص قرارات منظمتنا ، ولهذا فاننا نؤيد تمام التأييـد أية مبادرة يكون من شأنها أن تحقق العدالة بالطرق السلمية في جنوب افريقيا .

وحيث أن اليونان تدرك التزاماتها في هذا المجال ، فقد اتخذنا تدابير محددة ، لتشجيع النضال ضد الفصل العنصرى . وهكذا في حزيران/يونيه الماضي ، فان برلماننا صوّت على قانـون ينص على أن أولئك الذين يحثون الآخرين على التمييز العنصرى أو يمارسونه ، لابد أن يسجنـوا . ان سنة مناهضة الفصل العنصرى ، قد حظيت بقدر كبير من الدعاية والاعلان في بلادنا ، بما فـي ذلك المحاضرات في المدارس والجامعات ، واننا نسهم في الصندوق الخاص بنشر المعلومـــات

Digitized by UNOG Library

المناهضة للفصل العنصرى ، وفي الصناديق الأخرى التي ترمي الى مساعدة الشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي ، مثل برنامج الأمم المتحدة للتدريب والتعليم في الجنوب الافريقي ، وصندوق ناميبيا وغير ذلك . وفضلا عن ذلك ، فاننا نلتزم التزاما كاملا بحظر تصدير السلاح الى جنوب افريقيا ، الذى فرض عليها بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ (١٩٧٧) . أما فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالفصل العنصرى في مجال الرياضة ، فان موقفنا ، قد تم تحديده من قبل رئيس اللجنة الخاصة ، في بيانه الذى ورد في وثيقة تحمل تاريخ اليوم .

لابد أن نواصل السير على هذا الطريق بمثابرة ، مدركين واجبنا تجاه الانسانية ، ومقتنعين بأن جهودنا في النهاية ستكلل بالنجاح . ان شعب جنوب افريقيا ككل ، وبدون أى تمييز على الاطلاق ، يستحق مستقبلا أفضل .

السيد دى البوكورك (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : ان الأمم المتحدة منذ نشأتها حملت على عاتقها مهمة وضع حد سريع لكل أشكال الاستعمار والعنصرية والتفرقة العنصرية . ومع ذلك ، وبعد مضي ثلاثة عقود ، ما زلنا نواجه تحدّيا ازاء تحويل نظام الفصل العنصرى البغيض في جنوب افريقيا ، الى مجتمع متعدد العناصر ، حر من كل أشكال الاجحاف حتى يمكن لجميع أعضائه أن يعيشوا في سلام وحرية وعدالة ومساواة .

ان النقاش حول الفصل العنصرى الذى يجرى هنا في الأمم المتحدة عاما بعد عام ، يجب أن يستهدف توفير فرصة جديدة للمجتمع الدولي ليركز اهتمامه على مثل هذه المشكلة الخطيرة ، ولأن يؤكد دعمه وتضامنه مع المسجونين السياسيين وغيرهم من ضحايا اجراءات التفرقة في جنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

ان الاجماع الذى لم يسبق له مثيل لأعضاء هذه المنظمة حول هذا الموضوع يمكن استخدامه بأفضل شكل للضغط على جنوب افريقيا لتتخلى في المستقبل عن سياساتها وممارساتها فيما يسمى بالتنمية المنفصلة ، ولتنفذ كل القرارات والمقررات ذات الصلة التي اعتمدتها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن .

لقد شاهدنا مؤخرا بعض الاشارات المشجعة التي تشير الى أن حكومات جنوب افريقيا ، ربما تكون قد بدأت في العملية الضرورية لتحويل مجتمعها عن طريق الغاء أو مراجعة بعض القوانين الأساسية لنظام الفصل العنصرى ، ألا وهي القوانين غير الأخلاقية ، وقوانين العمل والزواج المختلط ، وهذا يشجعنا أكثر أن نضاعف كي نهاجم النظام ونجبر حكومة جنوب افريقيا على التخلي عن النهج الذى لا يمكن الا أن يؤدى الى المواجهة والنزاع .

لا يمكن أن يكون هناك سلام في جنوب افريقيا ، طالما أن حكومة بريتوريا تنكر على غالبية شعبها حقوقه المدنية والسياسية الأساسية ، وتخنق أصوات أولئك الذين يعارضون فلسفة وممارسة العنصرية . ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف موقف عدم المبالاة أو مجرد شاهد أمام مآسي مثل تلك التي حدثت في سويتو .

ان البرتغال مثلها مثل دول أخرى كثيرة ، تشاطر الرأى القائل بأن تغييرا سلميا في جنوب افريقيا لا يزال ممكنا ، وانه من الضرورى الحفاظ على حوار مباشر ومستمر مع كل من حكومة جنوب افريقيا ومعارضي نظام الفصل العنصرى ، حتى يمكن عن طريق الاقناع واستخدام الضغوط الفعّالة والقوية احداث تغيرات أساسية في الهيكل الاجتماعي والسياسي للبلاد ، مما يخلق الظروف الضرورية للاجتثاث الكامل للفصل العنصرى .

يجب أن يكون واضحا أيضا لجنوب افريقيا ان طريق البانتوستانات الذى اختارته ، وكذلك طريق القمع السياسي لا يمكن أن يسهما في اقامة جو من السلم في جنوب افريقيا .

وأخيرا ، اسمحوا لى هنا اليوم أن أحيي السفير كلارك رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تحية خاصة لجهوده التي لا تكل في محاولته للحصول على أكبر تأييد ممكن لقضية الشعوب في الجنوب الافريقي .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا المجال ، فانه ليسرنا بشكل خاص أن نلحظ النتائج الايجابية التي حققتها السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، والتعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى ، التي دعت اليهما الجمعية العامة . وهذا ولا شك كان أول أداة فعّالة لتجميع الرأى العام العالمي ضد ممارسات الفصل العنصرى ، كما يبدو أن هذا كان له أثر الى حد بعيد في تزايد المراكز الوطنية التي أنشئت لمواجهة الفصل العنصرى ، والتي تعاون بعضها عن كثب مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومع لجنة مجلس الأمن التي شكلت بمقتضى القرار ٤٢١ لعام ١٩٧٧ ، والمعنية بمسألة جنوب افريقيا .

السيد صلاح (غامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مجموعة الأزمات في جنوب افريقيا ، كذلك التهديد الذى يواجه السلم والأمن الدوليين هما نتاج شرور العنصرية البغيضة التي اذا لم يتم كبحها سوف تتجاوز أى شيء يمكن لهذه الجمعية العامة أن تتخيل مداه . كما يمكن أن تؤدى الى المعاناة واليأس بين سكان جنوب افريقيا السود . ان الشجار الودى شيء ، أما العمل ضد الانسانية ومبادئ ميثاق الامم المتحدة فأمر مختلف تماما .

برغم الانتهاكات المتكررة للسلم ، والانتهاكات الصارخة لميثاق الامم المتحدة والتي تحدث كل يوم تقريبا ، وأعمال العدوان التي ترتكب ضد الدول المحبة للسلم الأعضاء في الأمم المتحدة من جانب نظام الفصل العنصرى ، فان مجلس الأمن قد فشل مرارا وتكرارا في الاعتراف بأن الفصل العنصرى يمثل تهديدا للسلم بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ان رفض بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تتخذ تدابير فعّالة ضد نظام بريتوريا يجعل من الممكن بالنسبة لهذا النظام الاجرامي أن يصعّد من جرائمه ومن أعماله العدوانية بما في ذلك انتهاكاته لوحدة أراضي وسيادة الدول الافريقية المستقلة .

ان المشاكل التي نواجهها نتيجة لسياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا العنصرية لا يجب فقط أن نكتفي بانتقادها بشدة ، بل انها تتطلب من هذه الجمعية اجراءات قوية . وللأسف الشديد انه برغم التحذيرات العديدة من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، فان بعض الدول الصناعية في الغرب تواصل تأييد النظام العنصرى في جنوب افريقيا في سعيه من أجل التقدم الاقتصادى والتكنولوجي ، والذى يرمي وبوضوح الى تحسين الرخاء المادى والاجتماعي والاقتصادى للعنصريين البيض . وغامبيا ترى اننا لا يجب أن نكتفي فقط بأن نعرب عن أسفنا ازاء مثل

Digitized by UNOG Library

تلك الاجراءات التي تصدر من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بل تشعر أيضا بأن تدابير جذرية يجب أن تتخذ ضد تلك المؤسسات الموجودة في الدول الأعضاء والتي تنقل نفس الاحساس بزيادة استثماراتها في جنوب افريقيا لصالح الأقلية البيضاء . فبينما تسعى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى ايجاد مناخ في جنوب افريقيا يمكن أن يتيح فرصا أفضل لكل شعبها ، فان المؤسسات عبر الوطنية لا تواصل فقط الحفاظ على استثماراتها في جنوب افريقيا بل أيضا تزيد بذلك مساعدة نظام الفصل العنصرى على الاحتفاظ بقوته .

ان الفصل العنصرى اهانة للانسانية ، ونظام بغيض للحكم يقوم على أساس العنصرية المنظمة ، وان العالم لم ير مثل هذا الشكل البغيض من الحكم منذ المانيا الهتلرية ، ونحن نرى انه كما أن المانيا الهتلرية كانت تمثل تهديدا لسلم وأمن اوروبا ، فان نظام بريتوريا يشكل نفس التهديد للقارة الافريقية كلها .

ان الاعتراف بالمبادئ الجوهرية لحقوق الانسان واحترامها من الأعمدة الأساسية لسياستنا الخارجية . ولهذا فانني لست بحاجة الى أن أكرر الخطوات التي اتخذناها حتى الآن من أجل حماية حقوق الانسان بالنسبة للآخرين . لكن لا بد لي أن أعلن حقيقة أن غامبيا كانت دائما تقف الى جانب هذه المبادئ الأساسية في كل التجمعات الدولية وسوف تواصل ذلك . ان غامبيا سوف تغتنم الفرصة كلما سنحت هذه كي تكشف السياسة غير الانسانية للفصل العنصرى ، ومع ذلك فاننا ندرك حقيقة أن نظام العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا لا يهتم بأية ادانات ولا ينوى التغيير الا اذا اضطر الى ذلك ، ومع ذلك ، فاننا مقتنعون بأن التدابير المنسّقة - يمكن - بل يجب أن يتخذها المجتمع الدولي في محاولة للقضاء السريع والكامل على ممارسات الفصل العنصرى ولهزيمة من يقومون بذلك ، واعادة الحرية والمساواة والعدالة الى شعب الجنوب الافريقي بأكمله . ونحن نؤمن بأنه من خلال جهودنا فان ذكرى الآلاف من سكان جنوب افريقيا في شاربفيل في عام ١٩٦١ ، وفي سويتو في عام ١٩٧٦ ، والمواطنين البارزين مثل ستيف بيكو ، وروبرت سبيكو ، والبرت لازيولي ، ونلسن مانديلا ، سوف تخلّد من جانب بقية العالم المتمدين .

Digitized by UNOG Library

ان غامبيا تدين المعايير المزدوجة التي أقرتها بعض الدول الأعضاء بشأن قضيـة حقـوق الانسان ، وكرامة الانسان والحرية . فكيـف يمكن أن نصـدق تأييد أى حكومة للحريـة والتحـرر وحق تقرير المصير والاستقلال السياسي للشعوب بينما نفـس تلك الحكومـة بشكل سرى أو بشكـل صريح تدخل في ترتيبات تعزز أجهـزة الفصل العنصرى في محاولاتها لتدميـر الحقوق الاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية لشعب آزانيا .

Digitized by UNOG Library

ان غامبيا لا تؤمن بأن أية حكومة تستطيع ان تؤمن بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتؤيد في الوقت نفسه نظام حكومة جنوب افريقيا بشكل مباشر أو غير مباشر في محاولته القوية لمعاملة أشقائنا وشقيقاتنا في جنوب افريقيا معاملة لا انسانية .

ولمرتين خلال الأسابيع القليلة الماضية هاجمت قوات جنوب افريقيا أراضي أنغولا بدون عقاب مما أسفر عن تدمير كبير للممتلكات ومعاناة للنساء والأطفال وخسائر في الأرواح . ان نظام جنوب افريقيا قد قام بعمليات اعتداءات خطيرة ضد زامبيا وبوتسوانا وموزامبيق وتنزانيا . وان هذا يهدد بتوسيع نطاق منطقة الصراع . ولكن ليس سرا أن نظام بريتوريا يسعى الى المواجهة مع الدول المجاورة على أمل ان يحقق أهدافه الاستعمارية ويسيطر على الموارد الهائلة للأجزاء الجنوبية في افريقيا* .

ان فشل محاولات التفاوض السلمي حول مشكلة ناميبيا ترتبط ارتباطا واضحا بأهداف جنوب افريقيا الخاصة بالهيمنة في الجنوب الافريقي . ان جنوب افريقيا خلال أعمالها العدوانية حاولت أن تشيع عدم الاستقرار في الدول المجاورة وأن تضعف وتدمر حماسها للنضال التحرري . ان تأييد جنوب افريقيا للنظام العنصري في زمبابوي وأعماله العدوانية ضد الدول المستقلة المجاورة لها هدف واضح هو تخويف الحكومات وهو جزء من سياسة عريضة ترمي الى انشاء مناطق نفوذ عنصري استعماري جديد في الجنوب الافريقي . وهكذا ، فانه من المهم للأمم المتحدة أن تعيد النظر في قضايا الجنوب الافريقي في ضوء المحاولات المنسقة لجنوب افريقيا لتفرض سيطرتها على المنطقة .

ان غامبيا تؤيد تمام التأييد رأى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي يقضي بأنه استكمالا لمساعدة الشعب المقهور في جنوب افريقيا يجب تقديم المساعدة للدول الافريقية التي خضعت لتهديدات وأعمال عدوانية واضطرت الى تقديم تضحيات كبيرة بسبب تأييدها للنضال المشروع للشعب في جنوب افريقيا . وانه مما يشغل بال حكومتي انه رغم نداءات المجتمع الدولي من أجل الوقف الكامل لكل التعاون العسكري مع جنوب افريقيا ، فان بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تزال تتعاون مع جنوب افريقيا ليس فقط في تصنيع العتاد الحربي وانما أيضا في امكانية حيازتها لقدرة نووية . ونحن نشارك الرأى مع الآخرين بأنه من المهم تماما تنفيذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بالكامل ، ويجب اتخاذ تدابير أقوى لاستكماله.

---

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

ولايضاح تصميمنا على أن ننفذ على الصعيد الوطني كل قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، فقد وضعت غامبيا برنامج عمل وحثت كل الغامبيين أن يشاركوا مشاركة كاملة في التنفيذ الناجح لهذا البرنامج كأسلوب لابداء تضامننا مع أشقائنا في جنوب افريقيا وكذلك من أجل الاسهام بطريقتنا الخاصة في النضال ضد العنصرية . ولا يمكن ان نعد بتدابيرنا أى حلول كبيرة للقضاء على شرور الفصل العنصرى ولكننا نأمل اننا مع المجتمع الدولي يمكننا ان نجبر جنوب افريقيا على احداث تغيير حتى يمكن لجميع الأفراد في جنوب افريقيا أن تتاح لهم فرصة أفضل لتحسين حياتهم والحياة من حولهم .

وعلى الصعيد الدولي ، فان غامبيا تؤمن بأن الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة سيكون له بالقطع أثر في تحويل الأمم من دول تسعى الى تحقيق مصالحها بشراهة وبغير عدل الى مجموعة من الأشقاء والشقيقات يعيشون في احترام متبادل وفي اتساق وتعاون واهتمام برخاء بعضهم البعض. كذلك نؤمن بأن التعاون وليس التنافس من أجل البقاء ، وخدمة الآخرين وليس استغلالهم ، والتشاور وليس الهيمنة والسيطرة ، يجب ان تكون هي المبادئ المرشدة في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ومن الواضح تماما ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا لا ينوى الالتزام بهذه المبادئ . والحق ان نظام الفصل العنصرى القائم على التمييز العنصرى والاستغلال والقمع قد أصبح منتشرا بحيث انه لا يمكن لأحد أن يتجاهل التنبؤات التي تحققت فعلا . ان تهديد السلم والأمن في العالم سوف يستمر ما لم تعزل جنوب افريقيا عزلا كاملا .

السيد داشتسيرين(منغوليا) (الكلمة بالروسية) : في الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، عندما كان ينظر موضوع الفصل العنصرى ، كما كان الحال في الدورات السابقة ، فان الجمعية العامة قد وافقت على مجموعة كاملة من القرارات التي تدين جنوب افريقيا على الموقف الذى خلقه في الجنوب الافريقي ، والتي تدعوها لأن تضع حدا لسياسة الفصل العنصرى . ان هذه القرارات قد عبّرت عن الرغبة العامة وكانت في صالح سلم وأمن شعوب افريقيا والعالم أجمع .

Digitized by UNOG Library

ولكن بدلا من الاستماع الى صوت المجتمع الدولي ، فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا قد نهج سياسة من المواجهة زادت من خطورة الموقف .

وبدلا من الغاء قوانين الفصل العنصرى التي تحرم سكان جنوب افريقيا الحقيقيين من حقوقهم الأساسية فان النظام العنصرى يخترع قوانين جديدة كل يوم تتسم بالتمييز العنصرى وتمارس مزيدا من القمع من أجل الدفاع عن مصالح الأقلية البيضاء واستغلال أغلبية سكان البلد .

Digitized by UNOG Library

وبدلا من وضع حد لسياسة البانتوستانات التي تهدف الى تكريس سيطرة ، الأقلية البيضاء وحرمان الشعب المضطهد من حقوقه الثابتة ، فان النظام العنصري يواصل تقطيع أوصال البلاد ، وقد أعلن في ١٣ ايلول/سبتمبر من هذا العام الاستقلال الوهمي لبانتوستان آخر هو بانتوستان فندا .

وبدلا من وضع حد لقمع وقهر السكان الافارقة وتحرير كل الذين سجنوا لمعارضتهم لسياسة الفصل العنصري ، فان النظام العنصري يزيد من اضطهاده لمعارضي الفصل العنصري ، وقد أجرى العديد من المحاكمات لمعارضي الفصل العنصري بموجب مرسوم الارهاب المشؤوم . وزادت حالات القتل والتعذيب في سجون جنوب افريقيا . ووقعت جريمة أخرى في نيسان/ابريل من هذا العام وهي اعدام سولومون مالانجو المناضل الشاب من أجل الحرية في جنوب افريقيا ، وعلى الرغم من نداءات ومناشدات مجلس الأمن ومختلف الحكومات والرأى العام العالمي .

وبدلا من وضع حد لاعتداءاته ضد البلدان الافريقية المجاورة ، فان نظام جنوب افريقيا العنصري ينتهك السيادة والسلامة الاقليمية للدول المستقلة المجاورة ويستمر في عملياته العدوانية ضد هذه البلدان .

ان عملية بناء القدرة العسكرية لجنوب افريقيا ابتداء من عام ١٩٦٠ تعتبر دليلا واضحا على السياسة العدوانية لنظام الفصل العنصري ودليلا على اصراره على تطبيق سياسة القمع العسكري ضد أية مقاومة لنظام الفصل العنصري . ان الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا تزيد عاما بعد آخر . فقد زادت من ٤٤ مليون راند في سنة ١٩٦٠ الى ٢ بليون راند في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ . وبدلا من سحب قواتها من ناميبيا وتمكين شعب هذا البلد من تقرير مصيره بنفسه ، فان نظام جنوب افريقيا العنصري يستمر في احتلاله غير المشروع لناميبيا ويحاول أن يمد اليها سياسة الفصل العنصري المشينة ويعوق بكل الوسائل نقل السلطة الى شعب هذا البلد ، وممثله المعترف به المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا " سوابو " . وعلاوة على ذلك ، فانه يستغل اقليم ناميبيا لشن أعمال العدوان ضد الجمهورية الشعبية لانغولا والدول المجاورة الأخرى .

وكنتيجة لهذه السياسة ، فان نظام الفصل العنصري ما زال يمثل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين . واننا نعرف جميعا أن النظام العنصري لجنوب افريقيا يواصل بكل اصرار وعناد

Digitized by UNOG Library

سياسته في الفصل العنصرى متحديا بذلك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره ليس لأنه نظام قوى ، ولكن لأن من ورائه دولا غربية قوية وشركات عبر وطنية ، توفر له التكنولوجيا والتراخيص لمده بالتسهيلات العسكرية ، والائتمانات والقروض . ولقد زادت استثمارات راس المال الأجنبي في جنوب افريقيا من ثلاثة بلايين راند في الفترة ما بين عامي ١٩٥٩ — ١٩٦٠ الى ٢١ بليون راند في الفترة ١٩٧٧ — ١٩٧٨ . وتعمل في جنوب افريقيا أكثر من ٢٠٠٠ شركة أجنبية . وتوضح هذه الحقائق أنه على الرغم من نداءات الأمم المتحدة ، فان الدول الغربية مازالت توسع من تعاونها الاقتصادى والتجارى والمالي مع النظام العنصرى .

وكما أشار العديد من المتحدثين في بياناتهم ، فان هذا التعاون مع النظام العنصرى يعتبر عقبة أساسية تقف في طريق تصفية نظام الفصل العنصرى الكريه . اننا نعتقد أن الوقت قد حان للشروع في عمل من أجل القضاء على هذه العقبة . ولا يمكننا أن نفعل ذلك ، الا بتوقيع عقوبات شاملة والزامية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يؤيد قرارات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، الرامية الى البدء في حملة دولية فعالة ، من أجل فرض عقوبات على جنوب افريقيا ، الى جانب التوصيات الواردة في الاعلان الذى اعتمده المشتركون في الندوة الدولية حول دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وهي الندوة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في لندن .

ان مناقشة مسالة الفصل العنصرى تكتسب أهمية ومعنى خاصا اليوم بالنظر الى الأخبار التي وردت في الصحافة مؤخرا ، عن تفجير نووى في جنوب افريقيا . ومن الطبيعي أن هذا التطور في الاحداث ، يثير انزعاجا له مايبرره بين جميع شعوب العالم . اننا نعرف جيدا الخطر الذى يمثله حصول نظام عنصرى على الأسلحة النووية . لذلك فان وفودا عديدة ، ومن بينها وفد بلادى ، قد كررت تحذيراتها ضد خطر استخدام القدرة النووية في جنوب افريقيا ، ودعت الأمم المتحدة الى اتخاذ تدابير فعالة لوقف النظام العنصرى عن سعيه وراء السلاح النووى . وقد صدر العديد من القرارات حول هذه المسألة ، وبصفة خاصة القرار الوارد في الوثيقة A/33/18 G. وقد طلبت الجمعية العامة الى مجلس الأمن دراسة تدابير يكون من شانها تعويق عملية صنع السلاح النووى من جانب جنوب

Digitized by UNOG Library

افريقيا ، كما طلبت من جميع الدول الامتناع عن القيام بأى تعاون مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا في المجال النووى ، واتخاذ تدابير لمنع مثل هذا التعاون من جانب الشركات والمنظمات والأجهزة الاخرى بما في ذلك الافراد ، الا ان مجلس الأمن لم يكن قادرا على اعتماد تدابير فعالة في هذا الصدد بسبب الموقف المعروف لبعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وفي منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) . والآن فان النظام العنصرى قد فجر قنبلة نووية كنتيجة مباشرة لتعاون البلدان الغربية مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا في المجال النووى . وعلى وجه التحديد فان هذه البلدان الموردة للتكنولوجيا النووية والأجهزة الالكترونية وغيرها من المواد ، هي التي تضع السلاح الذرى تحت تصرف هذا النظام العدواني الذى يمكنه أن يقوم بأعمال يائسة للحفاظ على سيادته الاستعمارية وعلى نظام الفصل العنصرى . ونحن نعتقد ، وقبل أن يفوت الأوان ، انه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة لمنع النظام العنصرى في جنوب افريقيا من الحصول على أسلحة الدمار الشامل . وهنا فان دورا هاما يجب أن يلعبه مجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المسؤول عن الحفاظ على السلم الدولي . ان شعوب العالم تعلّق آمالا كبارا على هذا الجهاز ويجب على هذا الجهاز أن يعمل على تحويل هذه الآمال الى حقيقة .

ومما له أهمية كبرى في النضال من أجل ازالة النظام الشائن للفصل العنصرى ، تنسيق جهود المجتمع الدولي . وفي سياق تعبئة الجهود الدولية ، تم اتخاذ تدابير هامة للغاية بناء على مبادرة الأمم المتحدة ، مثل تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية وتخصيص سنة دولية لمناهضة الفصل العنصرى .

Digitized by UNOG Library

ورغم القمع الوحشي واضطهاد الفصل العنصرى ، فان النضال التحررى لشعب جنوب افريقيا قد حصل على نتائج ايجابية . ان المقاومة الشعبية للفصل العنصرى ليست محدودة ولا تقتصر على مظاهرات واضرابات ، فان الشعب يناضل ضد نظام العنصريين البغيض والأسلحة في أيديه . ان المجتمع الدولي والأمم المتحدة يجب أن يساعدا بكل الوسائل شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحرره الوطنية .

ان حكومة وشعب جمهورية منغوليا الشعبية يقفان كما وقفا في الماضي الى جانب شعب جنوب افريقيا المضطهد ، ويعبران عن تضامنهما مع نضاله البطولي . ان بلدنا يعتقد أن من واجبه أن يناضل دون توقف ضد سياسة الفصل العنصرى وضد جميع أشكال التفرقة العنصرية ، وأن يكافح لتصفية الاستعمار في جميع أشكاله ومظاهره بأسرع ما يمكن .

وانطلاقا من هذا المبدأ الجوهرى ، فان جمهورية منغوليا الشعبية تطبق بكل صرامة أحكام جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في مجال النضال ضد الفصل العنصرى ، وليست لها أية علاقات أو اتصالات مع نظام جنوب افريقيا العنصرى .

اننا نجتهد في جمهورية منغوليا الشعبية بجميع السبل للكشف عن الطابع غير الانساني والبغيض للفصل العنصرى ، كما تنشر المقالات في الصحافة الوطنية والاقليمية ، وتنظم البرامج في الاذاعة والتليفزيون ، وتعقد اجتماعات شعبية ، وتوجه عناية تامة لمعالجة هذه المشكلات في الكتب والمراجع . وخلال السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، فقد بذلت جهود هامة في هذا الصدد .

ان حكومة بلادى تؤيد جميع الاجراءات الرامية الى وضع حد لنظام الفصل العنصرى البغيض. وان وفد بلادى يؤيد النتائج التي استخلصها تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ويؤيد توصيات هذا التقرير التي تذكر انه من الضرورى اتخاذ اجراءات فعالة حتى يصفى نهائيا نظام الفصل العنصرى البغيض .

السيد عبد الرؤوف ونيس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد تونس يود أولا أن يجدد شكره لجميع أعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على الجهد البارز الذى قاموا به هذا العام باسم الدول أعضاء منظمتنا لتحريم تطور نظام الفصل العنصرى في جميع جوانبه ، وفي السهر

Digitized by UNOG Library

على تطبيق قرارات الأمم المتحدة في هذا المجال في كل مكان في العالم ، ولأنهم جسموا بهذا الشكل ضمير منظمتنا تجاه الفصل العنصرى . اننا نعبّر لهم عن تحياتنا لتفانيهم واسهامهم في النضال ضد الفصل العنصرى ، وكذلك للتقرير الذى قدموه لنا في الوثيقة A/34/22 ، وكذلك للتقرير الخاص بالتطورات الأخيرة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا الواردة في الوثيقة A/34/22/Add.1 .

ان الاثباتات التي يقدمها هذان التقريران ، ودون أن تكون جديدة في طابعها ، فانها مع ذلك مدينة في مداها ، اذ أن المسؤولية التي تقول بها والتي تقع على بعض الدول الأعضاء في منظمتنا ، تضع موضع المسائلة جوهر التعاون الدولي ذاته . وبالنسبة الينا نحن الدول الافريقية ، فان تجديد هذا النقاش ، الذى أصبح واحدا من أطول النقاشات في تاريخ منظمتنا بينما لانلحظ أى تقدم أساسي في نظام الفصل العنصرى ذاته ، هو مصدر للقلق ولخيبة الأمل . انني أسارع فأضيف أن مصير أشقائنا في جنوب افريقيا يمس عن قرب ضميرنا وأفكارنا ، بحيث أنه لا يمكننا أن نتراخى أو أن نتنازل عن رغبتنا في دعم النضال وفي التعبير عن تضامننا الكامل .

وكذلك ، فاننا مقتنعون بأن تصفية الاستعمار قد مثلت بالنسبة لحقبتنا خطوة حتمية نحو تقدم وتحرر الشعوب . اننا نعتقد بنفس القدر أن تصفية التفرقة العنصرية تمثل بالنسبة للحضارة البشرية عملا ضروريا من أجل المساواة والتحرر الحاسمين للانسان . ان هذا التقدم النوعي يوجه الى تحرير الرجل والانسان الافريقي وكذلك الانسان الأبيض ضحية فكرة التفوق الانساني * .

اننا نؤمن بمبدأ مساواة كل البشر ، ونعتقد بأن النظم السياسية والاجتماعية لكل شعوب العالم يجب أن تعبّر عن اقتناعها الأساسي بمبدأ المساواة هذا .

ان جمعيتنا لم تقصّر أبدا في أن تكون صدى للانفعال المشروع الذى تعبّر عنه الشعوب المتحضرة كلها في مواجهة ممارسات الفصل العنصرى وجميع أشكال التفرقة العنصرية . ان القرارات التي صيغت وتمت الموافقة عليها في هذه الجمعية ، دليل على ذلك . ومن جهة أخرى ، فان التقارير

---

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد ك . مولابو (ليسوتو) .

Digitized by UNOG Library

التي قدمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تعبّر عن رفضنا للانتهاكات المتحدة ضد الشرعية الدولية من جانب نظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا والحكومات التي تتعاون معه في مختلف المجالات . ان مشروعات القرارات المقدمة الى الدورة الرابعة والثلاثين لجمعيتنا والتى تترجم مطالبنا وتوصياتنا ، تتوجه الى ضمير الدول الأعضاء والى الشعور بالمسؤولية الذى يحركها جميعها في مجال أنشطة التعاون الدولي . ان تونس ستكون ملتزمة بمشاركتها في الاسهام في التضامن الدولي من أجل اعتماد وتنفيذ مشروعات القرارات هذه .

ودون رغبة مني في تناول جميع الجوانب الكبرى لسياسة الفصل العنصرى ، فان الوفد التونسي يود أن يبرز ثلاث نقاط في تطور العلاقات الدولية التي تمس هذه المشكلة .

ان استئناف عمليات الاعدام في جنوب افريقيا والتي تتناول المناضلين الأفارقة الذين يتهمون بالنضال ضد الفصل العنصرى ، تزيد من كراهية الاضطهاد واستمرار ممارسات التعذيب الجسدى التي تلحق بشباب جنوب افريقيا . وطالما لم نسرع في تصفية هذا النظام ، فهل يمكننا أن نأمل من بلد لايزال عضوا في هذه المنظمة أن يعبّر عن احترامه للانسان الافريقي عن طريق الاعتراف بأن حقوق الشخص الطبيعية في الحياة تكون وفقا لما يؤمن به ، وأن يناضل بكرامة من أجل أفكاره ، وأن يستحق ضمانات وحقوق المناضل من أجل الحرية باعتباره أسير حرب ؟

وفي نيسان/ابريل الماضي ووفقا لقرار اجماعي لحركة عدم الانحياز ، حاولت تونس من جانبها القيام بخطوات واتصالات مع بعض الدول الغربية التي تحتفظ بعلاقات مع جنوب افريقيا ، لتطلب الرحمة لسولمون مالنغو ، ولكي يطبق نظام أسرى الحرب على المعتقلين الأفارقة الذين اعتقلوا والسلاح في أيديهم .

Digitized by UNOG Library

ولقد تم الاتصال بالفعل بالسلطات العنصرية ،لكن هذه السلطات لم تحترم ممثلي البلدان الذين قدموا اليها نداءاتنا ، والذين اشتركوا في التعبير عن قلقنا والذين مازالوا ، مع ذلك ، يحتفظون بعلاقات قائمة على المصالح مع حكومة جنوب افريقيا .

كما أن نداء البلدان غير المنحازة كان موجها الى الأمين العام للأمم المتحدة ، أولا في تموز/يوليه ١٩٧٨ ثم في شباط/فبراير ١٩٧٩ . ونحن نعرف جميعا مغزى اعدام سولومون مالانغو ولقد رأينا عجز منظمتنا وجميع البلدان دون استثناء عن تأمين الضمانات المبدئية المعترف بها للانسان في الحياة المدنية في جنوب افريقيا . ان زيادة المحاكمات السياسية ، والتي تدور حلقتها الأخيرة في بيترماريتسبورغ ضد ١٢ وطنيا أعضاء في المؤتمر الوطني الأفريقي تشكل تهديدات باغتيالات مشرّعة .

وفي رأينا ،ان هذا الشكل من أشكال ارهاب الدولة يضع موضع التساؤل ، وعلى أكبر مستوى ، المسؤولية الأخلاقية للبلدان التي تحتفظ بعلاقات تحت أي شكل كان مع جنوب افريقيا ، والتي تعترف بها كدولة ونحن نشعر أنه يتعين على هذه البلدان أن تضمن نجاعة أية خطوات فيما يتعلق بنظام جنوب افريقيا العنصرية فيما يخص ممارساتها ضد حقوق الانسان ،اذ أن الأقلية البيضاء تدعي أنها تنتمي الى قيم الحضارة الغربية . فأين هي النقطة الأخيرة في هذا التطابق ؟ أليس النظام العنصري خليفة للاستعمار الاوروبي ؟ ألسنا بذلك مضطرين الى اعتبار أشقائنا في جنوب افريقيا رهائن وسجناء في دولة جعلت من الارهاب مؤسسة ؟

ان اعتبارات الأمن والاستقرار في قارتنا تحتاج منا الى نفس القدر من الاعتبارات الأخلاقية والقانونية . ان نظام جنوب افريقيا كانت له دائما الاتجاهات العدوانية ضد شعوب البلدان المجاورة تلك الاتجاهات التي توحي بها القناعات العنصرية . لقد عمل على تأخير ومحاربة استقلال هذه الدول ، ونقل الحرب والدمار الى أقاليمها ودمّر بشكل وحشي وقذف مدنها بالقنابل وكذلك فعل بممتلكاتها . ان هذه الاعتداءات تقوم على مفهوم الحضارة الغربية والقوية التي تتكبر الحضارات الافريقية ، وعلى أساس تفوق عسكري رفض مجلس الأمن حتى الآن أن يعطي اجابة فعالة ومحددة عليه .

ان التطور المتدرج لهذا الكيان باتجاه الحصول على سلاح نووي يعطيه القدرة على استخدام

Digitized by UNOG Library

هذا السلاح ، ومن هنا فان اختلال القوى يتعدى المستوى الاقليمي ، ويمتد الى أعماق استراتيجية تضع معطيات الاستقرار والأمن في افريقيا وآسيا موضع التحدى . ما هي أهداف هذا السلاح ، وما هو خط الدفاع ؟

في هذه المرحلة ، يجب أن نحدد بسرعة سبل ووسائل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتحمّل هذه المسؤولية . ان ثلاثة عناصر تحكم الاجابة . لقد تعرفنا على الرؤية الحقيقية للنظم العنصرية في الجنوب الافريقي منذ أن وضعت أقدامها في قارتنا . وادعت أنها سيدة مطلقة على أراضينا ، وعلى أراضي افريقيا ومواردها وسكانها . لقد تعرّف هؤلاء بما فيه الكفاية على أعدائهم وتصبح افريقيا اذن المحور الطبيعي لأهدافها . ومن جانب آخر ، فان تردد الاعتداءات يتفق مع استراتيجية النظام العنصري وجهوده . ان التحالف الكامل بين اسرائيل وجنوب افريقيا الذى شجبته منظمتنا دائما هو نفس نظام العقوبات التي فرضها العالم العربي الافريقي ، وأيّدتها حركة عدم الانحياز بدعم كبير من الامم المتحدة .

ان هذا التحالف المزدوج بين تل أبيب وبريتوريا مايزال ينتهج نفس النظام العنصرى والاستراتيجي ، والعدوان الوقائي ، والارهاب ويقوم بنفس الانتقام التكتيكي .

اننا نعتقد أن الوقت قد حان لتفكر الامم المتحدة في مثال النازية حينما تدرس موضوع السلاح النووى . وعلى جمعيتنا وكذلك مجلس الأمن أن يتناولا هذه المسألة وأن يفيا بمسؤوليتهما بأن يعيدا تقييم مفاهيم الحيازة وعدم الحيازة للسلاح النووى لدى جميع بلدان المنطقة من المحيط الهندى الى البحر المتوسط .

ويتعلق الجانب الاخير الذى أرغب في تناوله بعملية تصفية الاستعمار من الجنوب الافريقي بأسره . ولا يخفى على منظمتنا ، دون شك ، عمليات التحريف التي يراد أن تطبق على عمليات التحرر الحقيقية في قارتنا ، والتي تأتي من الرغبة الكبرى في الحفاظ على تكامل وسيادة النواه القوية التي تمثلها جنوب افريقيا العنصرية .

ان تصفية الاستعمار مفهوم بسيط ، ويمكن تطبيقه على كل الشعوب ومالم تنتهز فرصة الوصول الى حل يقوم على التفاوض مع الموافقة المسؤولة والمخلصة لجميع الأطراف المعنية ، فاننا لن نستسلم للخداع وللتسويات من جانب واحد التي لن تؤدى الا الى اشعال الحرب ، واعادة أقراق افريقيا كلها في دائرة العنف والمواجهة وفي ظروف اكثر مدعاة لليأس ، وبالتالي أكثر دموية ودمارا .

Digitized by UNOG Library

ان حركات التحرر المناضلة ، وهي الجبهة الوطنية وسوابو والمؤتمر الوطني الافريقي ، ما تزال تحظى بثقتنا وتضامننا وكل آمالنا في أن تحل محل النظم العنصرية والرجعية التي ما زالت تحيق بالقارة نظاما وطنيا منصفا خاليا من العنصرية ، يساعد على تحويل الكراهية والعداوة الى تعاون كريم ومتحضر يتفق مع أهداف الامم المتحدة ومبادئها .

ونحن نعتقد أن هذه الأهداف يمكن بلوغها بالسبل السلمية . ولذلك ، فاننا نعتقد أن التصفية النهائية للاستعمار من قارتنا ، مثل أمنها واستقرارها مرتبطة عن قرب ببنية الفصل العنصرى ، وبالتالي باصرارنا المشترك كأعضاء في الامم المتحدة على انهائها .

Digitized by UNOG Library

السيد بالمـــا (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : ان مما له معنى خطيرا ، ان مناقشـة سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا في هذا المحفل تدور بعد أيام قليلة مـــن اعلان احتمال وقوع تفجير نووى في جنوب افريقيا ، واذا ما تحقق ذلك فان الآثار ستكون خطـــيرة للغاية على جنوب افريقيا وعلى القارة الافريقية ، وكذلك على العالم أجمع . وفي هذا الصـــدد ، فاننا نأمل في أن يحصل الأمين العام على كل التعاون الذى طلبه من قبل الدول التي يمكـــن أن تقدمه له من أجل اعداد تقرير مفصل بشأن هذا الموضوع .

ومع ذلك ، وحتى اذا لم يثبت هذا التقرير ، أن مثل هذا النوع من التفجير قد حـــدث ، فلا يجب أن يمنعنا ذلك من أن نبرز مرة تلو المرة أن جنوب افريقيا ما زالت تحصل على القدرة التقنية الضرورية لانتاج أسلحة نووية ، ويجب ألا يمنعنا من أن نبحث عن أفضل التدابير وأكثرها ملاءمـــة مستخدمين في ذلك جميع الوسائل التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة وذلك من أجل الضغط علـــى حكومة بريتوريا حتى تضع حدا لهذا النوع من الأنشطة .

ان وفد بلادى الذى يشترك في عضوية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، قد شاهد في العام الحالي الوضع الذى يزداد قتامة في جنوب افريقيا . ان هذا التدهور يتّضح تماما مـــن تقارير اللجنة الخاصة ، اذ نجد فيها الأعمال الجديدة التي قامت بها حكومة جنوب افريقيا مـــن أجل دعم سياسة الفصل العنصرى ، كالمحاكمات السياسية والقوانين التمييزية الجديدة ، وانشـــاء بانتوستانات جديدة والعدوان المسلح على دول افريقية مجاورة وغير ذلك من الأعمال . واذا ما أضفنا الى ذلك الامكانية المرعبة لوجود سلاح نووى في يد أقلية تستحوز على السلطة ، فان هذا يمثـــل خطرا كبيرا على الأمن الدولي .

وعلى ذلك ، فان الضرورة أصبحت أكثر الحاحا لأن ننسّق أعمالنا ضد هذا النظام البشـــع الذى يعتبر أحد العناصر الباقية للاستعمار .

ان الكفاح ضد الفصل العنصرى ، يعتبر من المعارك الأكثر مغزى في طريق تصفية الاستعمار والسيطرة العنصرية في القارة الافريقية ويمثل كما ذكر وفدى في عديد من المناسبات ، امكانية انشـــاء دولة مستقلة سياسيا في هذا الجزء من القارة بحيث يمكنها من ناحية أن تحافظ على ثـــروات التربة ، وأن تتفادى من ناحية أخرى أن تتحوّل الى مسرح للتنافس العقائدى بين الدولتين العظميين .

Digitized by UNOG Library

ان الكفاح في مختلف أنحاء العالم ، ضد جميع أشكال العنصرية والفصل العنصرى يدعم هذا العمل . ان اقامة نظام أفضل من العدالة الدولية ، يمكن للشعوب حديثة الاستقلال عن طريقه أن تتدعّم ، وبذلك يمكن للمشاريع المقبلة أن تدعّم نفسها في مواجهة عيوب النظام الاقتصادى القائم اليوم في عالمنا هذا .

وعلى مدى تاريخها ، استقبلت بلادى العديد من الأفراد رجالا ونساء من أجناس وثقافات مختلفة ، وكان ذلك بمثابة بوتقة انصهرت فيها جهود جميع هؤلاء الأفراد لصالح الهدف المشترك ، وهو المساواة وازالة الظلم في جميع أشكاله . وهذا ناتج عن الدمج العرقي الكامل في بيرو ، مما يعتبر علامة أساسية لبيرو ، ومصدر فخر لها .

ان وجود بلادى في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ليس اذن مجرد نتيجة للظروف ولكنه دليل على اصرار بيرو الأكيد على احترام الحقوق الشرعية لكل فرد من أجل اقامة عالم عادل لنا وللأجيال القادمة . وعلى ذلك ، فان من سياسة حكومة بيرو أن تعارض جميع أشكال النظم العنصرية ، وأن تؤيد جميع الشعوب التي تتعرض للعنصرية والاضطهاد ، كما هو الحال في جنوب افريقيا . ان الدستور الجديد لبيرو في المادة ٨٨ منه يقضي بأن :

" ترفض الدولة جميع أشكال الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصرى ، وهي تتضامن مع جميع الشعوب المضطهدة في العالم " .

ان المبادئ العادلة والحرة التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة والتي يجب أن تكون دليلا لنا ، يضرب بها عرض الحائط وهذا يتطلب منا جميعا أن نقوم بعمل حاسم لازالة هذه الجريمة التي تقترف ضد البشرية ، ألا وهي الفصل العنصرى . وأمام الأجيال القادمة ، فان لدينا مسؤولية تاريخية كبرى وعلينا أن نبحث عن الوسائل التي تؤدى الى انهاء هذا النظام الاجتماعي الذى يقوم على مؤسسات تدعم التمييز العنصرى ، وأن نطبّق هذه الوسائل . ان الانسان يولد حرا ويجب أن يموت حرا . ان هذا النظام يرفض الاعتراف بذلك ، كما أن له آثارا هدّامة على الصحة والتعليم وينتهك جميع المعايير التي وضعها المجتمع الدولي ، ويمنع الوصول الحر الى التعليم ويؤدى الى منع الملايين من الخلق والابتكار .

وفي هذا الصدد ، فان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، قد قامت بعمل هام تحت القيادة الحكيمة للسفير كلارك من نيجيريا الذى قدّم لنا تقريرا هاما يتضمّن توصيات هامة يمكن

Digitized by UNOG Library

ان تسهم في الاسراع بمسيرتنا تجاه اقامة مجتمع تسهم فيه جميع فئاته ، في عدالة ، وحتى يتم وضع حد لحالة تتعارض مع التاريخ نفسه .

وفي تحقيق هذا الهدف ، فان مشاعر الكرامة لشعوب الأمم المتحدة ليست هي وحدها التي تتعرّض للخطر ولكن أيضا قدرتنا على أن نواجه التحدى الذى يمثله الظلم والقمع في مختلف مناطق العالم التي تحاول بعض النظم أن تستمر فيها دون أن تذكر أن هذه الأمور قد أدانها التاريخ من قبل .

Digitized by UNOG Library

السيد دونفي (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : تشارك حكومة بلادى هذه الهيئة معارضتها الكاملة للنظام العنصرى المذلم والمسمى بالفصل العنصرى . ونحن ملتزمون بسياسات ايجابية تعمل على إحداث تغيير سياسي واجتماعي حقيقي في جنوب افريقيا . ونعتقد ان القوى الاقتصادية لها اهمية خاصة في الجهود التي ترمي الى إحداث التغييرات التي نرغب جميعا في وجودها في جنوب افريقيا . وفي الايام الماضية ، فان متحدثين آخرين قالوا باحتمال حدوث تفجير نووى اثناء هذه المناقشة ولان هذه التقديرات مبنية على معلومات بدأت من حكومة بلادى ، فانني سوف اتحدث عن هذه المسألة بايجاز .

كما يدرك السادة اعضاء هذه الجمعية ، فقد توفر لحكومة بلادى ما يشير الى احتمال حدوث انفجار نووى له قوة منخفضة في منطقة المحيط الهندى وجنوب الاطلسي ، رغم انه لا يتوفر لدينا الدليل القاطع على ذلك . ومن المهم ان يفهم اننا لا نستطيع ان نؤيد حدوث انفجار نووى ، ولا نستطيع بداهة ان نقول في هذا الوقت من كان المسؤول عن هذا التفجير ، ونحن نواصل التحقيق في هذا الموضوع . وفي اوائل هذه الدورة ، فان احد المندوبين المحترمين دعا الجمعية العامة الى بحث هذه القضية ، ليس بسبب الفزع ولكن على اساس الحقائق ، ونحن نوافق على هذا تماما .

لقد اوضحت حكومة بلادى ان الهدف الاساسي لسياستنا القومية هو وقف انتشار الاسلحة النووية . وقد انضممنا الى الاخرين في الاعراب عن القلق لان امكانيات جنوب افريقيا النووية يمكن ان تستخدم في انتاج قدرات تفجير نووى . ان قانون عدم الانتشار الصادر في الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ ينص كحد ادنى لاصدار رخص للصادرات النووية لاى بلد بعد اذار/مارس ١٩٨٠ ، على ان يضع ذلك البلد جميع انشطته النووية تحت ضمانات دولية . وكنقطة عملية ، فان الولايات المتحدة اوقفت صادرات المواد النووية والمعدات النووية الى جنوب افريقيا منذ اربع سنوات مضت .

وتدعو حكومة بلادى جنوب افريقيا وجميع البلدان الاخرى التي ليست اطرافا في معاهدة منع الانتشار الى ان تنضم الى هذه المعاهدة ، وان تعمل بسرعة لكي تضع كل انشطتها النووية السلمية تحت الضمانات الدولية .

وفي السنوات الاخيرة ، اتخذت حكومة الولايات المتحدة عددا من الاجراءات لابراز معارضتنا لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وفي اعقاب وفاة ستيف بيكو ، ايدت الولايات المتحدة حظر

Digitized by UNOG Library

السلاح اجباريا في مجلس الأمن . وبالاضافة الى هذا ، فان الولايات المتحدة فرضت من جانب واحد حظرا على أية صادرات من اى نوع الى القوات العسكرية وقوات الشرطة في جنوب افريقيا . وفي ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ وأثناء الحديث امام سفراء ووزراء الدول التي تكوّن منظمة الوحدة الافريقية ، في نيويورك ، أكد سيروس فانس وزير الخارجية من جديد انه ما لم ينشأ نظام حكم في جنوب افريقيا يشارك فيه جميع رعايا جنوب افريقيا على قدم المساواة ، فان علاقاتنا مع جنوب افريقيا لا بد وانها ستتدهور .

وتعارض الولايات المتحدة اعمال النفي والاعتقال في جنوب افريقيا على اساس عنصري . ونحن نعارض قوانين رخص المرور وسائر صور التمييز الاجتماعي ، ونعارض سياسة التنمية المنفصلة حيث نجد ان الافارقة في جنوب افريقيا يحرمون من التمتع بالجنسية في بلادهم ، وبدلا من ذلك تصدر لهم هويات باعتبارهم رعايا المستوطنات مستقلة . ونحن نعارض الافتقار الى تكافؤ الفرص لكل الاجناس فيما يتعلق بالعمالة والترقي في العمل والتربية والتعليم ، ونعارض الافتقار الى تكافؤ الفرص للمشاركة السياسية الكاملة من جانب المواطنين في جنوب افريقيا بغض النظر عن الجنس او اللون .

ونلاحظ مع ذلك ، انه كانت هنالك بعض علامات موقف مرن من جانب البيض في جنوب افريقيا في السنة الأخيرة . وتتخذ الحكومة الحالية لجنوب افريقيا الخطوات للقضاء على بعض نواحي التمييز في المجال الاقتصادى . وقد تضمنت هذه الخطوات استبعادا لمعظم حجز الوظائف قانونا ، واعادة تنظيم الحقوق النقابية للسود ، ورفع بعض القيود عن العمليات التجارية لهم . ولسوء الحظ فان معظم هذه الخطوات قد اقترنت بشروط تخفف الى حد بعيد من آثارها . ومن السابق لأوانه ، ان نقول بأنها أدت الى إحداث تغييرات محددة . ونؤكد من جديد موقفنا من ان اية تغييرات تترك نظام الفصل العنصرى كما هو ، تعتبر غير ملائمة وغير كافية . ان نظام الفصل العنصرى مبني على اساليب وقوانين تقرها دائما حكومة جنوب افريقيا .

ان وجود مؤسسات تابعة للولايات المتحدة في جنوب افريقيا اصبح قضية سياسية هامة في الولايات المتحدة وتركزت عليه المناقشة العامة فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة ازاء جنوب افريقيا . ان نشاطنا الاقتصادى هناك يمثل ضغطا لإحداث تغييرات سياسية واجتماعية . ومنذ ١٩٧٣ حثثنا مؤسسات الولايات المتحدة التي تعمل في جنوب افريقيا ، على ان تنظم قوانين العمل

Digitized by UNOG Library

للموظفين السود بما في ذلك تحسين الاجور وتحسين ظروف العمل وكذلك مزايا وفرص التقدم ومعاملة ممثلي العمال السود بما في ذلك الاتحادات النقابية السوداء .

لقد ركز الطلبة في العديد من جامعات الولايات المتحدة وكلياتها على الاستثمارات عن طريق المؤسسات الامريكية العاملة في جنوب افريقيا . ولقد كان الكثير من المؤسسات ، تحت ضغط ، ان تعزل نفسها عن كل الشركات التي تقوم بعمل في جنوب افريقيا او معها ، وقد فعلت ذلك حوالي اثنتي عشرة مؤسسة . وفي الوقت الحالي ، فان الكثير من مجالس الجامعات والكليات تحث المؤسسات التي تمتلك اسهما فيها على ان يعملوا من اجل لاحداث تغيير اجتماعي في جنوب افريقيا . ونحن نعتقد ان المبادرة الاخيرة هي وسيلة سليمة لمواجهة نظام الفصل العنصري بطريقة واقعية . ونحن نرصد عن كثب التقدم الذي تحققه مثل هذه المبادرات ، فاذا ثبت ان اثرها ليس كبيرا وليس سريعا بما يرضي التزامنا بانهاء سياسة الفصل العنصري ، فسوف نفكر في طرق اخرى لاحداث التغيير .

ومن المبادرات التي حققت اكبر نجاح لممارسة الضغط على جنوب افريقيا ، تلك التي اتخذت في الولايات المتحدة من جانب ريفراند ليون هـ . سوليفان . ان اجزاءه يتمثل في وضع مجموعة من المبادئ لاجراءات التوظيف عن طريق الشركات الامريكية العاملة في جنوب افريقيا . وبعد ذلك وضعت اجراءات رصد ومتابعة لوضع معايير لسلوك المؤسسات العاملة في جنوب افريقيا . وهناك حوالي ١٣٥ شركة للولايات المتحدة وقعت على " مبادئ سوليفان " . وهذه الشركات تمثل ٧٥ في المائة من القوى العاملة في المؤسسات الامريكية التي لها اعمال في جنوب افريقيا . ان مبادرة سوليفان تنبع من عالم المنشآت الخاصة ، وهي تجمع الشركات الامريكية لكي تعمل بطريقة اختيارية على تحقيق هدف مشترك مبني بطريقة واقعية ، يقوم على ادراك متزايد بأن الاستثمار في بيئة يسود فيها الفصل العنصري ليس في صالحها .

وبعد مبادرة " مبادئ سوليفان " برزت ثلاث عشرة مدونة " للسلوك من امم اخرى لها مؤسسات تقوم بالعمل في جنوب افريقيا ، وفي هذا العام ايضا ، فان عشرة من أكبر المؤسسات في جنوب افريقيا والتي تستخدم أكثر من نصف مليون عامل اسود في التعدين وفي مجالات اخرى ، قد وافقت على تنفيذ هذه " المبادئ " .

Digitized by UNOG Library

والتقرير الثالث بشأن التقدم الذى أحرزته الشركات الامريكية العاملة في جنوب افريقيا في تنفيذ " مبادئ سوليفان" صدر في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر . وبينما أوضح التقرير أن هذه "المبادئ" قد أصبحت قوة هامة لاحداث التغير الاجتماعي في جنوب افريقيا ، الا أنه من الواضح أنه ينبغي على الشركات ألا تكتفي بالتقدم الحالي وهي تحتاج الى دفع جهودها الى الأمام .

وهناك مجموعات كثيرة في الولايات المتحدة الامريكية تدعو اليوم الى اتخاذ اجراءات أكثر قوة لمناهضة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا : في القطاع الخاص ، وفي الكنائس ، وفي الجامعات وفي الكونغرس . والواقع ، أن هدف حكومتي مازال احداث تغير أساسي ، ليس هامشيا أو رمزيا . وفي هذا الاطار ، فاننا نعترف - كما يعترف الذين أثاروا هذا - بأن المبادئ الحالية والاجراءات الخاصة بسلوك المؤسسات في جنوب افريقيا يجب أن تطبق حتى تظهر تحقيق هذا الهدف . ويجب أن تهتم بمشكلات اضافية هامة تتعلق بظروف العمل والظروف الاجتماعية في جنوب افريقيا بحيث تتضمن ، على سبيل المثال ، العمال المهاجرين ، والحد الأدنى للأجور وكذلك الحد من التدفق الداخلي . يجب أن تبحث - على أساس دائم - المصارف ومؤسسات الاقراض . وهذا يحتاج الى نظم رصد فعّالة لأنشطة كل المؤسسات الأجنبية . وفي هذا المقام ، فانه من المهم أن مبادئ العمل العادلة والاجراءات يجب أن يؤيدها كل أولئك الذين يتاجرون ويستثمرون في جنوب افريقيا .

وفي الوقت الذى نؤمن فيه بأن المبادئ الخاصة بأساليب العمالة العادلة في جنوب افريقيا يمكن أن يكون لها أثر تراكمي على سياسات العمل في جنوب افريقيا وأساليبها ، فاننا ندرك أيضا أنها تستطيع أن تؤثر على الهيكل الأساسي لنظام الفصل العنصرى ذاته فقط اذا اقترنت بالتزام لا يلين من جانب المجتمع الدولي بوضع نهاية للفصل العنصرى . وسوف ينتهي الفصل العنصرى فقط عندما يقوم شعب وحكومة جنوب افريقيا ، بدافع من الداخل والخارج ، بقبول حتمية التغير . وفي التحليل النهائي فان أولئك الأشخاص الذين يحتلون مواقع السلطة في جنوب افريقيا ، وخاصة أولئك الذين يسيطرون على الحياة الاقتصادية ، هم الذين يجب عليهم أن يعملوا على تشجيع احداث التغييرات الأساسية التي تتوق اليها أغلبية السكان هناك والتي تلتزم بها حكومتي التزاما قويا .

السيد البهونو (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) : لم يعد أى شخص يقدم مسألة الفصل العنصرى أو يعرّف جوهرها ومختلف مظاهرها . فالفصل العنصرى مدرج فعلا على

Digitized by UNOG Library

جدول أعمالنا مع موضوعات أخرى تشكل جزءا من الأزمة العالمية الحالية ، ومن المكروه أن هذا هو الوضع . ان الاصرار على جريمة الفصل العنصرى يمكن أن يؤدى بنا الى أن نتساءل : ماهو السبب في وجودنا جميعا ، كمجتمع للأمم مرتبط بنفس القيم الانسانية . ماهو الانسان حقا في التحليل الأخير ؟ وما هي الثقافة والتقدم وكل القيم العظيمة في العالم ، اذا استمر الفصل العنصرى في الوجود في عام ١٩٧٩ .

ان نظام جنوب افريقيا ، القائم على أقصى درجة من التواطؤ من جانب اوروبا وامريكا والغرب، هو بلا شك أشد صور النفي الجذرى لكل ما هو مكتوب وكل ما تدعو اليه المحافل والكنائس وأكثر الدوائر العالمية ثقافة . انه جانب مخز لنا ، فهو تصرف وحشي من قبل البشر . ومع ذلك فان الفصل العنصرى مازال يحيا في رفاهية . فله علاقاته العامة ووكالات للاعلان ومناصروه المتعلمون ومن يحرقون له البخور من كل طبقة . لقد قال وفدنا منذ وقت مضى أن الأمم المتحدة تعاني من غثيان الفصل العنصرى . فكيف نتمن هيبة منظمتنا في مواجهة هذا التحدى المليء بالفظرسة والاحتقار .

ان وفد الكونغو يود أولا وقبل كل شيء أن يشيد بجهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ورئيسها النشط ، المندوب الدائم لنيجيريا ، لاقتناعهما التام ومعرفتهما بدقائق الأمور الأمر الذى مكنهما من القيام بالعمل المستمر بالنيابة عن الأمم المتحدة لمناهضة الآفة الاجرامية للفصل العنصرى . ونحن نشيد أيضا بكل الأعمال المعروفة والمجهولة في جنوب افريقيا وغيرها من مناطق العالم ، التي ساهمت في احراز تقدم ، مهما كان حجمه ، في الكفاح ضد الفصل العنصرى ، وخصوصا في خلق وعي عالمي متزايد لطبيعة هذا النظام المجافي لكل منطق .

اننا لا نشك في أن الفصل العنصرى سوف ينتهي في يوم من الأيام . ان هذا المفهوم للحياة وللعالم يحمل فعلا في ثناياه بذرة فنائه . ولكننا لا نجد أى مبرر لكثرة هذا الدم المسفوك والدموع المسفوحة قبل أن يشرق الفجر على ليلة جنوب افريقيا الحالكة .

ان وقت التحليل النظرى قد ولى . ومن المهم الآن لنا أن نعرف كيف يمكن التغلب على الفصل العنصرى بصورة مؤكدة لا رجعة فيها . وقد حدث مؤخرا في محاولة لتشجيع أحداث رياضية كريهة - حيث أنها تضع الربح المادى في المقام الأول قبل الأخلاقيات - ان قامت حكومة بريتوريا بمحاولات لجس نبض الرأى العام الدولي . وهكذا سمعنا عن انشاء حركات اتحادات نقابية سوداء

Digitized by UNOG Library

في جنوب افريقيا وعن الغاء الفصل العنصرى في دورات المياه وفي التوظف والعمل ، وعن الغاء قادم لذلك القانون الكريه ضد الأفعال الجنسية غير الأخلاقية . وباختصار ، سمعنا عن الغاء قصير المدى بشكل أو بآخر للجوانب غير الهامة للفصل العنصرى .

اننا في جمهورية الكونغو الشعبية لا نريد أن نستفيض في توضيح الأوجه المختلفة لنفس المرض . فحيثما يداس على كرامة الانسان بسبب لون بشرته أو ظروف ميلاده ، فليس هناك خيار آخر سوى الاستجابة للتحدى الموجّه الى فهمنا .

لذلك ، فاننا نؤيد كل التدابير التي تمت دراستها واقتراحها من جانب اللجنة الخاصة ، وخصوصا تلك التي تستهدف توقيع عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا .

وكلما أيدت الأمم المتحدة اتخاذ تدابير تتعلق بالحظر التجارى ضد جنوب افريقيا ، نجد أنها تواجه جدارا صلبا من عدم المبالاة لدى قوة معينة . ان هذه البلدان التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية أو تجارية تخاطر مخاطرة جسيمة وتتحمل مسؤولية كبرى تتصل بالتضحية بعناصر الحرية الأساسية التي تسهم فيها .

لذا ، فانه من الضرورى أن نعرف أيا من القوى الصناعية الأكثر تورطا مع جنوب افريقيا . لماذا لم يتحقق حظر البترول حتى الآن ؟ يبدو بجلاء متزايد أن المسؤوليات تتركز في حفنة من القوى العظمى التي تشترك في نفس المذهب السياسي والأخلاقي ، أى المذهب العرقي ، مع جنوب افريقيا التي يتركز كل اهتمامها في الدفاع عن نظام الفصل العنصرى مهما كان الثمن .

ولكن ، هل هي ببساطة مسألة دفاع ؟ عندما يضرب نظام الفصل العنصرى عن نوايا في اتخاذ عمل عسكرى ضد جيرانه ، فانه لا يجد من يصغى اليه الا نفس هذه القوى . فهذه القوى وحدها هي التي زودت جنوب افريقيا بالتكنولوجيا اللازمة لصنع القنبلة الذرية التي ـ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ أقنعت جنوب افريقيا بأنها يمكن أن تقوم بدور ارهابي في المنطقة الافريقية دون ما عقاب . وغدا قد يكون متأخرا جدا ، ولكن لا بد لنا من أن نحدد أوجه المسؤولية .

Digitized by UNOG Library

ويعرف كل شخص ان جنوب افريقيا قد اتخذت منذ اربع سنوات على الأقل قاعدة بالتدخل في أى مكان في افريقيا ، وبصفة خاصة جنوب خط الاستواء ، كلما ارادت ذلك . ان العدوان ضد انغولا وزامبيا مستمر بصفة منتظمة على مدى أعوام . ومع ان مجلس الأمن يفهم هذا فهما تاما ، الا انه لـــم يجرؤ على تطبيق المبادىء الأولية من الميثاق ، وبهذا يكون الفصل السابع منـــه قد أصبح مهمـــلا ، لأنه غير ملائم في الأوساط الامبريالية .

وعليه هناك حقائق رهيبة لضمائرنا تقودنا الى طرح اسئلة رهيبة : فمثلا ، متى يكون هنـــاك حد لعهد الاحتقار والاستغلال الذى بدأ منذ قرون عديدة ضد ما يسمونه "بالشعوب الملونـــة" ؟ لماذا ، بعد ابادة بعض الناس باسم الحضارة المسيحية ، لم نحاول منذ ذلك الوقت وبكل الوسائـــل الممكنة ، عزل الأقارقة السود في جنوب افريقيا في غيتو كبير ؟

ان لدى منظمة الوحدة الافريقية منذ زمن بعيد لجنة لمحاربة الفصل العنصرى والعنصريـــة والاستعمار في جميع اشكالها . وعليه فاننا متأكدون من انه على المدى الطويل ، عندما تزال الأقنعة عن اولئك الـــذين يشملهم هذا الأمر ، سوف يكون هناك في السياسة الافريقية خط يفرق بين الدول بالنسبة الى السياسة التي تنتهجها تجاه جنوب افريقيا .

ان الوثيقة A/34/22/Add.1 للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، تحتوى على معلومات تكشف التعاون بين بعض الدول وبين جنوب افريقيا . ويجب علينا ان نبرز ان معظم هذه الـــدول تدعي بأنها مقتنعة بأنه ينبغي علينا الكفاح من اجل حقوق الانسان . وهناك أيضا بعض الـــدول ، في اللجنة الثالثة ، قد تقدمت باقتراح بشأن انشاء ادارة وبوليس تابع للامم المتحدة ، يعهد اليهما بالدفاع عن هذه الحقوق ، في أى مكان آخر الى جانب دفاعهما عن المجال الثقافي .

انه لا يوجد أى شخص ليس له متطلبات ، وليس له شروط للحياة ، وعليه فاننا نقترح قبل اتخاذ مثل هذه القرارات ، ان يكون لدينا تقرير عن برنامج العمل الذى يعتزم مثل هذا الجهاز ان يقوم به في الأمم المتحدة . وسوف نرى ما اذا كانت لحقوق الشعوب في هذا البرنامج أولوية ، كما سنرى مـــا اذا كانت جنوب افريقيا في قمة كشف مجالات العمل لهذا الجهاز الذى نرغب في انشائه للدفاع عـــن حقوق الانسان ، وأيضا تحديد الوسائل التي ستكون متاحة لهذه العمليات .

وبعد هذا السرد ، فاننا نتذكر القرارات ذات الصلة التي اعتمدت كل عام من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن والتي تضمنت تدابير محددة ، وعقوبات اقتصادية ، ووقف أى نوع من العمليـــات

Digitized by UNOG Library

المالية أو التجارية مع نظام الفصل العنصرى . انه ليس فقط في مجال الرياضة وحده وهو مجال هام ، لتبادل الاتصال بين الشعوب ، نطالب بابرام اتفاقية ، يتفق عليها وتطبق من جانب جميع الدول الأعضاء في هيئة الامم المتحدة ، بل نطالب بذلك في مجالات أخرى .

ولكي نقوم بذلك ، فان على الدول التي تتعاون مع جنوب افريقيا ، اى الدول الغربية واسرائيل ، ان تبرهن على الأقل على انها تستعمل قدرتها السياسية والفنية بأكملها للقيام بعملات اعلامية ملائمة لشعوبها ضد الفصل العنصرى . وهذه هي الأعمال الهامة جدا التي تؤيدها الأمم المتحدة والتي تكون شاهدا على الارادة السياسية الحقيقية للحلفاء الطبيعيين لنظام الفصل العنصرى .

وباعتبار ان بلدى عضوا في منظمة الوحدة الافريقية ، وتدين بمبادىء سياسية تشجب استغلال الانسان للانسان ، فانه من الواضح ان جمهورية الكونغو الشعبية سوف تكون من بين مقدمي معظم القرارات المكرسة لمسألة الفصل العنصرى . واننا نطلب باخلاص الى جميع الوفود التي تعارض حتى الآن ادانة الفصل العنصرى ان تعرض موقفها على أساس موضوعي .

وفي الحقيقة ، فان الاجماع الطيب على الكلمات وحدها ليس كافيا ولن يكون كافيا لوضع نهاية لنظام الفصل العنصرى . ان المطلعين في بريتوريا الذين يتابعون مناقشاتنا ، ولو انه يصعب عليهم الاشتراك في هذه المناقشات ، يعرفون جيدا ان حكومتهم يمكنها دائما الاعتماد على تفهم دول غربية معينة للقيام بسياسة البانتوستانات ، وبهذا تخضع تلك الحكومة شعب جنوب افريقيا للعبودية . ان الدول الغربية العظمى ليست مستعدة بعد على كل حال ـ أو لم تخطرنا بذلك ـ لاستعمال نفوذها الجدى لايقاف سياسة الفصل العنصرى .

وعليه ، اذا لم يكن هناك اجماع في اطار الامم المتحدة ، فان النظام الذى نتكلم عنه سوف يعتمد دائما على أيامه السعيدة للبقاء ، وهنا تلعب المأساة دورها .

وفي الختام ، نود أن نؤدي تحية النضال البطولي لشعب جنوب افريقيا ـ بما فيه نسائه وأطفاله ـ ضد الفاشية وهو خالي الوفاض . واننا نشكر كثيرا من البلدان الاسكندنافية كما نشكر البلدان الاشتراكية لما أبدته من التزام بالوقوف الى جانب شعب افريقيا في نضاله المتعدد الأشكال من أجل كرامة الانسان . وقد اسهمت جميع بلدان عدم الانحياز لمدة طويلة في هذا النضال ، وليست هناك حاجة لذكر هذه البلدان هنا ؛ كما ابرز ذلك أيضا اعلان المؤتمر السادس لقمة هافانا .

Digitized by UNOG Library

ويجب على المجتمع الدولي ان يتحرك وأن يعمل ضد الفصل العنصرى ، وهي جريمة ضد الانسانية .

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد قيل كل شيء من الناحيتين العملية والنظرية بشأن الفصل العنصرى ، ولذلك فان أية اضافة الى هذا الموضوع قد تكون تكرارا لا معنى له . وقد ادمج كل ما قيل في التعريف ، وهو ان الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية والبشرية وتهديد للسلم العالمي . ومع ذلك ، فانه ينبغي ان نلفت الانتباه بصفة منتظمة الى جميع جوانب هذا النظام ، لكي نوقظ وندعم الادراك بهذا الشر ونصم مناصرى هذا الشر ، ونحفز الدعم الدولي العام لضحاياه .

ان ما ينطوى عليه الأمر لا يتعلق فقط بنظام سياسي واقتصادى وثقافي قمعي ، وانما يتعلق بجهاز محكم للاذلال البشرى والسياسي والفكرى ليس فقط للأفارقة بل أيضا للانسان على وجه العموم . وعليه ، فان أى انسان لن يشعر بأنه حر سواء في افريقيا أو في أى مكان آخر ، الا اذا ما تم تدمير جهاز الاخضاع هذا . والواقع انه قد ثبت من تجربتنا ان الفصل العنصرى ليس ظاهرة معزولة ، ولكنه حلقة في سلسلة من نظام الاخضاع المتقن وأنشطة أخرى تستهدف الاحتفاظ بعلاقات قائمة على التبعية والاستغلال والسيطرة في الجنوب الافريقي وفي قارة افريقيا بأسرها .

وعليه ، فان سياسة الفصل العنصرى ليست مجرد أحد البنود الدائمة على جدول أعمال الجمعية العامة ، ولكنها تشكل احدى المشاكل الخطيرة التي تواجه البشرية جمعاء ، وهذا من سخرية القدر ، في حد ذاته . ففي هذا العصر للتقدم التقني والعلمي والاجتماعي والانساني العالمي ، بغض النظر عن قصور هذه الظاهرة على ارض افريقيا ، فان الاجابة على السؤال : لماذا تعتبر سياسة الفصل العنصرى أخطر المشاكل التي تواجه العالم ، هي أمر بسيط ؟ ان هذه السياسة خصوصا عندما يصحبها استغلال وحشي للموارد البشرية والطبيعية للشعوب والتطوير الهائل لامكانيات الحرب بما في ذلك القدرة على انتاج الأسلحة النووية ، تؤدى مباشرة الى تحويل الجنوب الافريقي الى بؤرة من أشد البؤر تهديدا بالانفجار الذى يهدد السلم في افريقيا وفي العالم بصفة عامة . وتقع مسؤولية هذا الموقف ونتائجه على عاتق الحكم العنصرى في جنوب افريقيا الذى يشكل في حد ذاته ، سخفا في عصر التحرر وتأكيد حقوق الانسان ، وبالاضافة الى هذا ، فان هذا النظام يدمر ويقوض المبادىء التي يقوم عليها النظام الدولي المستقر .

Digitized by UNOG Library

ومع ذلك ، يتحمل المجتمع الدولي بأسره هذه المسؤولية ، لانه لابد لنا ان نتخذ تدابير من شأنها ازالة هذه الجريمة ضد الانسانية . ومع ذلك ، فان هناك مسؤولية اخلاقية وسياسية كبيرة لوجودها تتحملها البلدان والقوى التي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع جنوب افريقيا والتي ، عن عمد أو عن غير عمد ، تمكن هذا النظام من اتباع سياسات للقمع سواء بالعدوان أو بغير العدوان .

Digitized by UNOG Library

ان سياسة الفصل العنصرى التي نبعت في عصر الغزو الاستعمارى وادخال العمالة المستعبدة الرخيصة في العمل بالاقطاعيات الكبرى ، وهي سياسة حوّلت نفسها أخيرا الى مظلة فلسفية وايديولوجية للأعمال اللاأخلاقية والغير انسانية . وهي في التحليل الأخير تهدف الى الحفاظ على المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية ليس فقط للنظام العنصرى ، ولكن أيضا على المصالح المتشابهة لكل القوى التي تستعمل هذا النظام لمصلحتها . ان الرغبة التي لا تنطفئ لاستغلال عمل الآخرين وسلب ممتلكاتهم تكمن في جذور ممارسة الفصل العنصرى . ولتوضيح هذه الحقيقة أذكر انه خلال الأعوام القليلة الماضية منحت البنوك والشركات عبر الوطنية حكومة جنوب افريقيا في وقت كانت تواجه هذه الحكومة أزمة اقتصادية وسياسية حادة ، نفس عدد القروض التي أعطيت لجميع بلدان افريقيا في جنوب الصحراء مجتمعة .

وطبقا لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فان الفترة منذ الدورة الماضية للجمعية العامة الأخيرة قد تميزت بتدهور كبير في الموقف الذى أوجده الفصل العنصرى . ان نظام الفصل العنصرى قد سنّ قوانين جديدة تقوم على القهر والتمييز العنصرى ، كما أنه يستمر في سياسة انشاء البانتوستانات في المناطق . وبالرغم من الاحتجاجات العامة فان الفصل العنصرى قد صعّد من اضطهاده واعتقاله واغتيالاته لكل من يحاول أن يقف في طريقه . وبعد اغتيال "ستيف بيكو" منذ عامين ماضيين ، فان مناضلين وطنيين عظيمين ومناهضين للفصل العنصرى هما : سولومون ماهلنغو ودافيد سبيكو قد فقدا حياتيهما . وان نداءات واحتجاجات الحكومات والمنظمات العامة والشخصيات البارزة من أجل الابقاء على حياة هذين المناضلين من أجل المبادئ التي قامت عليها منظمتنا قد ذهبت أدراج الرياح .

ولم يكتف بالالتجاء الى الارهاب والتخويف اللذين صعّدا منذ مذبحة "شاربفيل" ١٩٦٠ ، فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا الذى يحتل ناميبيا بشكل غير مشروع ويدعم نظام روديسيا الجنوبية يرتكب كل يوم تقريبا أعمالا عدوانية ضد سيادة واستقلال البلدان الافريقية . وان انغولا ، وبتسوانا ، وموزامبيق ، وزامبيا هي الآن ضحايا مستمرة لتلك السياسة العدوانية .

ان أقل ما يمكن أن نقوله في وصف هذه السياسة هو أنها تحتقر كل معايير ومبادئ السلوك الدولي التي هي صلب ميثاق الأمم المتحدة . وان مجلس الأمن منذ أيام قليلة مضت قد درس بدقة

Digitized by UNOG Library

هذه الأفعال العدوانية ضد جمهورية انغولا الشعبية . اننا نشعر أن علينا أن نعبّر عن عدم رضائنا وخيبة أملنا ازاء حقيقة ان هذا العدوان قيد البحث الذى يشكل دون أدنى شك انتهاكا صارخا للميثاق لم تتم ادانته بالاجماع من جانب هذا الجهاز للأمم المتحدة . وان مجلس الأمن لم يقدم توصيات خاصة باتخاذ تدابير فعّالة لمنع أعمال مماثلة في المستقبل .

ومن المقلق في هذا الشأن أيضا ان جنوب افريقيا تمتلك تقنية الأسلحة النووية ، وبهذا فان نظام الفصل العنصرى قد أضاف وسيلة أخرى من الوسائل المرعبة للتدمير الشامل ، الى ترسانة اسلحته المخيفة والموجودة لديه بالفعل . وان هذا يزيد من مسؤولية البلدان التي بتعاونها مع جنوب افريقيا في كل المجالات قد ساهمت ولو بشكل غير مباشر في تمكين هذا النظام العنصرى من السيطرة على تقنية نووية . ولقد حان الوقت لأن نصحو وأن نمنع هذا النظام العدواني غير المسؤول من أن يحصل على هذا السلاح قبل أن يفوتنا الوقت فنندم حيث لا ينفع الندم .

وادراكا لمسؤولياتها فان بلدان عدم الانحياز لم تلفت فقط الأنظار في الوقت المناسب الى كل الأخطار التي يفرضها هذا النظام ولكنها اتخذت اجراءً عمليا يهدف الى الحد من وازالة آثار أعماله السيئة . ولقد أكدت دائما هذه البلدان الحاجة الملحة الى ازالة الاستعمار ، والعنصرية ، والتفرقة العنصرية ، والفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وأكدت أيضا ان الحرية والسلم والأمن والتقدم لا يمكن ان تتحقق في جنوب افريقيا طالما ان الفصل العنصرى موجود كنظام مؤسسي للتفرقة العنصرية والاستغلال والقهر وطالما لم تتم الاطاحة به واحلال دولة ديمقراطية محله تكون سياستها متمشية مع مبادئ منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة . وكان هذا موقف بلدان عدم الانحياز منذ أول مؤتمر قمة لهم عقد في بلغراد الى آخر مؤتمر قمة عقد في هافانا . وفي منهاجهم الشامل بالنسبة للكفاح ضد كل أشكال التبعية والسيطرة فان بلدان عدم الانحياز قد بيّنت خطر استمرار الأنظمة العنصرية والاستعمارية في الجنوب الافريقي وهو نظام قد حوّل كل المنطقة الى هدف للتنافس الاستراتيجي والصراع للحصول على النفوذ .

اننا نعتبر أن دعم حركات التحرر في الجنوب الافريقي بقيادة سوابو في ناميبيا ، والجبهة الوطنية في زمبابوى وحركات التحرر في جنوب افريقيا هي أكثر الوسائل فعالية لازالة نظام الفصل العنصرى والاستعمار والتمييز العنصرى . وهذا بطبيعة الحال لا يستبعد دعم أى حل آخر لهذه المشاكل طالما انه قائم على الحقوق الثابتة لشعوب هذه المنطقة في تقرير المصير والاستقلال .

Digitized by UNOG Library

وانطلاقا من هذه المبادئ فان يوغوسلافيا تدعم اتخاذ تدابير عاجلة منها عقوبات الزامية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد سياسة الفصل العنصرى وهي أعتى أشكال التفرقة العنصرية . ونعتقد انه بالاضافة الى حظر الأسلحة لابد من اتخاذ اجراءات أخرى لمنع الاستثمارات ووقف كل أشكال التعاون الاقتصادى ، والعسكرى ، والنووى ، والسياسي ، والثقافي ، والرياضي مع جنوب افريقيا . ان اتخاذ مثل هذه التدابير ينطوى أيضا على تطبيق صارم للقرارات التي تم اعتمادها في هذا الشأن بشكل عام .

ان يوغوسلافيا ستواصل اعطاء الدعم المادى والمعنوى والسياسي للمناضلين ضد الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ولحركات التحرر وهي سوابو والجبهة الوطنية في ناميبيا وزمبابوى . ان بلادى تشعر انه بهذه الطريقة يمكن أن تساهم بفعالية ليس فقط في اجتثاث الفصل العنصرى والاستعمار والعنصرية والتفرقة العنصرية من الحياة الدولية بل أيضا لحفظ السلم في العالم وهو الهدف الأساسي لكل من حركة عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة . اننا نعتبر ان هذه هي احدى المهام الملحة التي تواجه الأمم المتحدة والتي بدون حلها فان التزامنا بالحرية والعدل لن يساوى الا كلمات خاوية .

ومن الواضح ان الحلول جاهزة وان القواعد للقيام بها مقبولة ومؤيدة ، وان هناك اتفاقا عالميا في الرأى لصالح حق تقرير المصير لشعوب تلك المنطقة وادانة لنظام الفصل العنصرى . وما بقي حتى الآن هو ترجمة الكلمات الى أعمال وهذا بالضبط هو العمل الملح الذى يواجهنا في هذه اللحظة وهو العمل الذى ستكرس بلادى كل جهودها لانجازه داخل اطار حركة عدم الانحياز وفي داخل الأمم المتحدة وفي علاقاتها الثنائية مع حركات التحرر وبلاد خط المواجهة .

Digitized by UNOG Library

السيد أويونـــو (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : ليس هناك موضوع من وقت انشاء منظمتنا منذ ٣٤ عاما قد حصل على تركيز اهتمام المجتمع الدولي مثل الفصل العنصرى . ولم يكن هناك موضوع كان موضع اتفاق في الحكم والادانة مثل هذا النظام . ولم يكن هناك موضوع قد أوضح عجز منظمة الأمم المتحدة مثل ذلك الموضوع .

ومنذ ثلاثة عقود بالفصل اتخذت الجمعية العامة ، وأحيانا باجماع كامل باستثناء صوت جنوب افريقيا ، عددا لا حصر له من القرارات يدين بصورة قاسية النظام العنصرى في بريتوريا ، ويعترف بأن سياسة الفصل العنصرى تعتبر جريمة ضد الانسانية .

منذ ثلاثة عقود فان هذا النظام الكريه ، متجاهلا للادانة العالمية التي هو موضعها ، لا يزال مستمرا في اخضاع عشرات الملايين من الأفارقة لمساوئ سياسته العنصرية ونهب الثروات من اقليم ناميبيا الدولي . هذا هو أكبر تحد مهين تعرّضت له الانسانية والكرامة الانسانية وبصفة خاصة كرامة الشعب الافريقي وكذلك سلطة وثقة منظمتنا .

ان جنوب افريقيا ليس في نيتها اطلاقا ازالة النظام البالي للفصل العنصرى طبقا لقرارات منظمتنا ، ولكنها بالاضافة الى ذلك تدعمه ، ومن أجل هذا بدأت في حركة واسعة للعدوان والعمل على عدم استقرار الدول المجاورة . وفي الأسبوع الماضي ، مرة أخرى ، اضطر مجلس الأمن الى أن يدين أعمال العدوان التي قامت بها بريتوريا ضد أنغولا .

ان كل هذا يؤدى بنا الى التفكير في أن قادة هذا النظام الكريه مصرّون على الاستمرار في بقائه مهما كان الثمن . وفي هذا المنظور يجب أن نأخذ بعين الاعتبار المناورات ، التي كثيرا ما تبدو متناقضة والتي يقوم بها قادة بريتوريا . وسواء كانت عروضا للحوار والتعاون الاقتصادى لتحطيم عزلة نظام بريتوريا ولجعله أكثر شعبية في نظر الرأى العام العالمي أو محاولات لازالة المظاهر الثانوية للفصل العنصرى في الداخل فان الهدف هو الحفاظ على النظام .

اننا نعرف ، من ناحية أخرى ، أن بريتوريا قد قررت أن تقوم بجميع ما يمكن حتى تنشئ حول حدودها حصنا من الدول العميلة والبانتوستانات التي تخضع لهيمنة نظام الفصل العنصرى بما يسمح لبريتوريا أن تكثّف من كفاحها ضد الوطنيين الأفارقة سواء في زمبيزى أو في لمبوبو .

Digitized by UNOG Library

لقد قلنا ان ذلك تحدى لم يسبق له مثيل للثقة بالأمم المتحدة . ان السؤال الذى يطرح نفسه هو أنه رغم أننا أعلنا أن الفصل العنصرى يعتبر جريمة ضد الانسانية واننا اتخذنا مقررات وقرارات لازالة هذه الآفة من مجتمعنا ، فان هذه المقررات والقرارات تبقى حبرا على ورق ويتزايد قمع الفصل العنصرى ووحشيته .

من الضرورى أن أذكّر بأن الأغلبية الساحقة لأعضاء منظمتنا قد أيّدت التدابير العديدة التي نادينا بها في هذا الجزء من قارتنا من أجل مجتمع يقوم على أساس المساواة والديمقراطية ويعطي الفرص المتساوية في الرفاهية ، وفي الرخاء وفي السعادة للجميع . وعلى هذا ففي أثناء الدورة الثالثة والثلاثين ، وبناء على توصية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، قد أقررنا لا أقل من ١٥ قرارا تتعلق من الناحية العملية بجميع مظاهر الفصل العنصرى .

أنتهز هذه الفرصة هنا لأقدم أحرّ التهاني باسم وفد بلادى الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على الطريقة الفعّالة التي تقوم بها في ممارسة مهمتها الصعبة والحساسة تحت قيادة صديقي وزميلي السفير كلارك من نيجيريا . ان المعلومات القيمة والمقترحات الجريئة التي تضمنها تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة (A/34/22/Add.1) تبرهن ، اذا كان الأمر يحتاج الى أى برهان ، على أن هذا الجهاز ظل أمينا على المهمة التي أوكلتها اليه الجمعية العامة في قرارها ٢٦٧١ ألف (د - ٢٥) في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ .

ومع ذلك فانه يجب علينا أن نعترف أن الفصل العنصرى لا يزال باقيا ، وأن استمرار هذا الوضع له مغزى عميق فيما يتعلق بالموقف المختلف للدول تجاه هذه الآفة . هناك ، دون شك ، فرق بين انضمام جنوب افريقيا المبدئي الى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وبين تصرفاتها الحقيقية الفعّالة تجاه الأقلية البيضاء العنصرية في بريتوريا .

ونحن نفهم أن هذه الأقلية يريحها هذا الوضع نظرا الى أنها مقتنعة بأن لها موقعا مختارا فيما يتعلق بالتنافس على الهيمنة بين القوى العظمى ، اذ أنها تتصور أن هذه القوى جعلت من جنوب افريقيا موقعا طليعيا للدفاع عن المصالح الحيوية للعالم الغربي وعن حضارته .

لقد كنا نتوقع أن تكون القوى الغربية أول من يدين ويرفض هذه الادعاءات ، وأن تقطع كل تعاون مع النظام العنصرى الذى يؤدى الى دعم الفصل العنصرى .

Digitized by UNOG Library

لكن بدلا من ذلك ، فاننا نواصل هذه المناقشة عاما بعد عام ، هذا الحوار الذى يتصف بالطقوس ، والذى تكون فيه البلاغة بديلا من العمل . ولكي يتم تبرير هذا ، فان بعض الدول قد كررت أمامنا عدة مرات أن القطع التام لجميع العلاقات مع جنوب افريقيا وأن طرد هذه الدولة من منظمتنا سيؤدى بها الى عزلة خطيرة تحرم المجتمع الدولي من أية وسيلة ضغط عليها يمكن أن تؤدى الى تغيير سياساتها .

لعلنا سنتعدون لتأييد هذه الحجة اذا ما كنا لا نعرف سلفا من ناحية أخرى سواء نيّة حكام بريتوريا ورفضهم للحوار الشريف . نحن نعرف أن نظام بريتوريا قد قرر ، دون رجعة ، أن ارهاب من يحارب الفصل العنصرى أفضل وسيلة لديه . اننا لا نجهل الوسائل الهمجية العديدة وحالات الاعدام بالجملة التي سجلها هذا النظام العنصرى في جهازه لقمع حركات التحرر الافريقية التي تعرّض المناضلون فيها بالآلاف الى السجن وهم يتعرضون للتعذيب ولمعاملة غير انسانية ومهينة ، تعذيب جدير بالجستابو النازى .

كيف يمكن في هذه الظروف أن نعتقد أنه يمكن أن نغير من سياسة هذا النظام عن طريق حوار لا يشترك فيه عشرات الملايين من الأفارقة الذين هم أول المعنيين بالأمر ؟

Digitized by UNOG Library

وفي الواقع فان التعاون متعدد الأشكال لبعض الدول مع جنوب افريقيا يدخل في اطار استراتيجية ليس من المستساغ الافصاح عن دوافعها . والنتيجة النهائية هي أننا نرى ان التعاون من قبل بعض الدول لمصلحتها الخاصة هو الذى يسمح لنظام بريتوريا أن يستمر في تحدى الرأى العام العالمي ، وأن يزيد من صلفه ، وأن ينصب نفسه مدافعا عن الحضارة البيضاء والمسيحية والغربية .

وبالاضافة الى ذلك وفي اطار تنافس الهيمنة بين الدول الكبرى ، فان جنوب افريقيا قد أصبحت قلعة استراتيجية للسيطرة على المحيط الهندى والجنوب الأطلسي .

ان كل هذا يحدث وكأن هذا الوضع يعني بالضرورة ان استمرار ودعم نظام الفصل العنصرى وتطبيق حكم الأغلبية تمثل خطرا محتملا على المصالح الغربية وعلى بعض القيم التي تدافع عنها دول ذلك الجزء من العالم .

وفي الحقيقة ، كيف يمكن ان ننادى بحقوق الانسان ، ونتعاون في نفس الوقت مع نظام أسس انتهاك هذه الحقوق ؟

ان بلادى لا تقلل من شأن الجهود المبذولة من البعض خلال السنوات الماضية .

ولذلك فقد رحبنا بكل أمل بما اتخذه وزراء الدول التسع في المجتمع الاقتصادى الأوروبي في ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ وما أطلق عليه مدونة لسلوك الشركات التي لها مصالح في جنوب افريقيا . وطبيعي ان هذه الوثيقة كان القصد منها التخفيف من فقر الجماهير العاملة في افريقيا الجنوبية ، وأن تفتح لها الطريق للحصول على حد أدنى من الحقوق النقابية . ومع ذلك فانه يجب أن نأسف لأن تطبيق تلك الخطوة المتواضعة قد ترك لحكومات وشركات عبر وطنية أقل ما يمكن ان يقال عنها انها لا تحاول أن تسيء الى من يسيطرون على الثروات الضخمة لجنوب افريقيا وناميبيا .

لقد آن الأوان لأن تتفق أخلاقنا مع أعمالنا . ان الكاميرون من جانبها لم تتزحزح عن هذا الموقف اطلاقا . وان اسهامها المستمر والفعال في الكفاح ضد العنصرية والفصل العنصرى قد ترجم باقرار عدد كبير من النصوص التشريعية والادارية والقانونية ومشاركتها في كثير من المحافل الدولية التي كرست لهذه المسألة . وتذكرون دون شك ان سعادة السيد أحمدو أهيدجو رئيس جمهورية الكاميرون المتحدة قد قدم هنا باسم افريقيا في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٩ أمام الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة بيان لوساكا حول الجنوب الافريقي الذى أيدته جمعيتنا بالاجماع .

Digitized by UNOG Library

ان الكاميرون قد انضمت من ناحية أخرى الى كثير من الاتفاقيات الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، وبخاصة تلك التي تتعلق بازالة كل اشكال التفرقة العنصرية ، وعدم جواز انقضاء المدة على جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية ، وقمع جريمة الفصل العنصرى .

وبالاضافة الى ذلك ، فان هناك تدابير قد اتخذتها حكومة الكاميرون وتطبق باستمرار، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، من أجل منع اقامة أية علاقات مع العنصريين في بريتوريا .

وبهذا فاننا قد منعنا : كل تبادل اقتصادى أو تجارى مباشر أو عن طريق طرف ثالث مع جمهورية جنوب افريقيا ، ودخول أية سفن تحمل علم جنوب افريقيا الى موانئ الكاميرون ، وهبوط واختراق المجال الجوى الكاميروني من قبل الطائرات القادمة من ذلك البلد ، ومنح أية تأشيرة دخول أو مرور أو اقامة في الاقليم الكاميروني للمواطنين في جنوب افريقيا أو للأجانب الذين أقاموا في ذلك البلد .

وأخيرا ، فاننا نقدم مساعدة متعددة الأشكال لمختلف حركات التحرر التي تكافح ضد النظم العنصرية والأقلية ، وبخاصة عن طريق الدعم المالي الذى نقدمه في اطار منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وان مدارس ومراكز التعليم في الكاميرون مفتوحة على رحابها للمهاجرين المطرودين من الجنوب الافريقي .

اننا نطالب كل الدول ، وندعوها دون استثناء الى أن تبدأ فعلا وباصرار في الكفاح ضد هذه السياسة اللاانسانية . ان اقرار القرارات ليس بالعلاج ، ولكن تطبيقها فقط هو الذى يمكن أن يعيد الى منظمتنا الثقة بها التي تتضاءل يوما بعد يوم .

ومن هذا المنطلق ، فان وفدى يؤيد تماما توصيات اللجنة الخاصة . ان عملنا المشترك والحازم يجب أن يكون في اطار الأولويات التالية طبقا لرأى وفدى : تعبئة الرأى العام العالمي ضد الفصل العنصرى ، وتقديم دعم متزايد ومتعدد الأشكال لحركات التحرر في الجنوب الافريقي ، وادانة كل تعاون اقتصادى وعسكرى وسياسي ودبلوماسي وخلقي مع المنادين بالفصل العنصرى ، والاحترام التام للحظر الشامل لتوريد الأسلحة الى افريقيا الجنوبية ، الذى أصدره مجلس الأمن ، والتطبيق الدقيق لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧). والغاء كل التراخيص الخاصة بانتاج الأسلحة

Digitized by UNOG Library

الممنوحة لجنوب افريقيا ، والقيام بعمل يؤدى بمجلس الأمن الى فرض حظر شامل من الناحية الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، يبدأ بحظر شامل للبترول .

وختاما ، فاننا مقتنعون بأنه ليس هناك من بديل أمام منظمتنا سوى أن تقوم ببذل قصارى جهدها ، طبقا للسلطات التي يمنحها لها الميثاق وبخاصة البند السابع ، كي تتفادى أن تؤدى هذه السياسة اللاانسانية للفصل العنصرى - التي أثبت المنادون بها أغراضهم الدولية - الى نزاع دولي لا يمكن التنبؤ بنتائجه .

Digitized by UNOG Library

السيد ستيفانيدس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى لكي تبحث الممارسات البغيضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا التي وصفت بحق بأنها تشكل جريمة من أعتى الجرائم الدولية واهانة لحضارتنا .

ان التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المعروض علينا يوضح بجلاء الاسهام الهام من جانب هذه اللجنة خلال العام الماضي . لذلك أنتهز هذه الفرصة كي أثني على رئيسها السفير كلارك من نيجيريا أعظم الثناء وكذلك على أعضاء هذه اللجنة الهامة .

اسمحوا لي أيضا أن أقول اننا بحثنا التقرير بحثا دقيقا ويسرني أن أقرر أن حكومة بلادي توافق كلية على النتائج والتوصيات التي ذهبت اليها اللجنة .

ونود أن نركّز بصفة خاصة على أهمية الاقتراح الذي يقضي بأن تبدأ الأمم المتحدة حملة دولية لفرض عقوبات شاملة ضد نظام بريتوريا وأن تعقد مؤتمرا عالميا لهذا الغرض بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية .

لا يقل أهمية عن ذلك التوصية الخاصة بالتعاون النووي والعسكري مع جنوب افريقيا وكذلك الحاجة الى زيادة المساعدات لحركات التحرير في دول المواجهة .

وكما قيل في مناسبات عديدة فان قبرص منذ استقلالها لم تكن لها أية علاقات مع نظام بريتوريا العنصري . ورغم ذلك فقد حاولنا وسنواصل أن نحاول بالرغم من مصاعبنا الحالية المعروفة جيدا أن نسهم بقدر متواضع في صندوق الأمم المتحدة الائتماني لجنوب افريقيا وسائر الصناديق التابعة للأمم المتحدة المخصصة لجنوب افريقيا .

ان سياسة قبرص المستمرة المبنية على مبادئ وأفكار سامية كانت دائما تؤيد اتخاذ كل الاجراءات المنصوص عليها في الميثاق بما في ذلك اجراءات التنفيذ القسري بموجب الفصل السابع وذلك لتحقيق القضاء السريع على شرور الفصل العنصري . ومع ذلك وبعد سنوات عديدة ، لماذا نجد أن نظام بريتوريا العنصري تمكّن من أن يثابر في ممارسته القائمة على التمييز العنصري ومن أن يمدها الى العدوان على دول افريقية مجاورة وأخيرا شرع في اجراء تفجير نووي ؟ انني أقول بكل احترام أنه بسبب الافتقار الى اجراءات عازمة جازمة من جانب مجلس الأمن عن طريق توسيع نطاق العقوبات الالزامية ضد جنوب افريقيا لجعلها شاملة ، فان نظام بريتوريا يبدو أنه تمكّن من أن يتجرأ على

Digitized by UNOG Library

مواصلة وتصعيد أساليبه البغيضة الخبيثة ضد غالبية السكان الأصليين من الشعب الافريقي في أزانيا وكذلك ضد شعوب دول المواجهة .

لقد حان الوقت لمجلس الأمن لأن يكون على مستوى مواجهة مسؤوليته الأولى بموجب الميثاق وأن يسلّم بطريقة واضحة بمسؤوليته الخاصة ازاء الشعب المقهور بجنوب افريقيا ، بل في الواقع ازاء كل الشعوب المقهورة في العالم التي تعاني من التمييز العنصرى والاحتلال الأجنبي أو السيطرة الأجنبية ، ونحن شعب قبرص في ضوء تجاربنا المريرة في موقف يسمح لنا بأن نفهم كلية كيف يقتلع المرء من دياره ويصبح لاجئا ، وماذا يعني التمييز ضدك لمجرد الجنس أو الأصل العرقي .

اننا ندرك الأخطار النابعة من سياسة البانتوستانات التي توّجت في اعلان ما سمي باستقلال بانتوستان فندا ، هذا السعي لبث الفرقة بين السكان الأصليين وفرض سيطرة استعمارية استيطانية نحن أنفسنا كنا ضحايا مثل هذه السياسة كما ظهر مما يقترح انشاؤه من دولة مستقلة على المنطقة التي تم غزوها من بلدنا واستبداد عشرات الآلاف من المستوطنين الأجانب لاغتصاب ديارنا وأراضينا على حساب الشعب الأصلي الذى طرد .

اننا في الواقع نفهم أن مجلس الأمن يجب أن يشرع دون أى ابطاء في فرض اجراءات الزامية بالاضافة الى حظر السلاح وخاصة فرض حظر على البترول وكذلك عقوبات اقتصادية أخرى ضد نظام بريتوريا . عن طريق هذه الاجراءات الفعالة الشاملة من جانب مجلس الأمن ، فان قراراتنا ومقرراتنا ستترجم الى حقائق وسيثبت أن كفاح الشعب المقهور في أزانيا ، بل كفاح كل شعوب العالم قد أثبت جدواه .

بعد سنوات عديدة من المناقشة ، هنالك في الواقع اجماع في هذه الجمعية على الحاجة الى القضاء فورا على شرور الفصل العنصرى . تمت الموافقة على عشرات القرارات من الجمعية العامة ومجلس الأمن حول هذا الموقف ومواقف أخرى تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر . هذه القرارات وحتى القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بالاجماع ، مثل تلك التي تمت الموافقة عليها فيما يتعلق ببلادى ، ما زالت لم تنفّذ بالكامل ، فهل ياترى تواجه الأمم المتحدة هذا التحدى ، وتعمل قبل أن يتأخر الوقت بطريقة حاسمة للعمل على تنفيذ هذه القرارات ؟ أم أن الجمعية العامة ومجلس الأمن سيواصلان اتخاذ القرار تلو القرار دون أن تتخذ أية اجراءات تقترن به بموجب أحكام

Digitized by UNOG Library

الميثاق وذلك لتحقيق التنفيذ الملائم لهذه القرارات وهكذا نشجّع استمرار بل وتكثيف شرور الفصل العنصرى وارتكاب المزيد من أعمال العدوان ؟ هذا هو التحدى الذى نواجهه ، وأنني آمل أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة سيكونان على مستوى هذا التحدى .

السيد محمد عبد الغفار (البحرين) : السيد الرئيس ، حينما يمعن المرء النظر في سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، تصيبه خيبة أمل كبيرة وانتكاسة مروّعة ، ويتراءى له وكأن حضارة هذا القرن بدأت تتدحرج الى الوراء ، مبتدئة مرحلة الارتداد العكسي في طريقها الى مجاهل التخلف والظلام من جديد .

انه من الطبيعي أن يستولي هذا التصور على أفكارنا ومشاعرنا ونحن نرى كيف أن فئة عنصرية قليلة تنزل شتى أنواع الظلم والقهر بالفئة الكثيرة في جنوب افريقيا التي تشكل حوالي عشرين مليونا من البشر حسب احصائية عام ١٩٧٨ .

ان سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة بريتوريا منذ حوالي خمسين عاما لم تمس الوعي والضمير الانسانيين في تلك الدول التي تساندها الا مسّا رقيقا من الخارج ، بدليل أن صرخة المحرومين والمستعبدين والمعذبين على أرض جنوب افريقيا لم تنفذ الى الأعماق لتهز الوعي الباطن والضمير هزّا عنيفا ليوقظهما من السبات الهانئ .

ان الحاكمين في بريتوريا لم يتمكنوا من التفهّم الصحيح لمدى خطورة سياسة الفصل العنصرى التي يتبعونها برعونة وفظاظة ، اذ لم يدر في خلدهم بأن الفئة الكثيرة ستغلب الفئة القليلة ولو بعد حين ، لأن التاريخ يحدّثنا بأن الشعوب المضطهدة ستكون لها الغلبة في نهاية المطاف .

Digitized by UNOG Library

لقد أراد النظام العنصرى أن يذر الرماد في عيون أولئك الذين يطالبونه بالتخلي عن سياسة الفصل العنصرى ، فاخترع خطة اقامة كيانات هزيلة على أراضي لا حياة اقتصادية ولا صناعية فيها ، بالاضافة أنها شحيحة في عطائها الزراعي . ان ما نقوله ليس بالأمر الجديد وانما هي البيّنة الجلية التي توصلت اليها لجنة " توملنسن " " Tomlinson " للنظام العنصرى ، التي أنيطت بها مهمة دراسة عدد من الأمور المتعلقة بقضايا الأفارقة الجنوبيين بشأن التنمية وانشاء " البانتوستانات " وذلك في عام ١٩٥٦ . وعلى الرغم من وضوح النتائج التي توصلت اليها تلك اللجنة الرسمية ، فان الحكومة العنصرية سارت على النهج الذى وضعته فيما يتعلق بانشاء " البانتوستانات " غير مبالية بتوصيات تلك اللجنة . ولم يخف على أحد منذ أن بدأت حكومة جنوب افريقيا في تنفيذ خطة انشاء "البانتوستانات " بأن الأهداف المتوخاة من تلك السياسة تستند على دعامتين أساسيتين وهما :

أولا - تفتيت أراضي جنوب افريقيا الى قطع من الأراضي متجاورات وغير متجاورات في الحدود تحت بهرجة الدعاية المضللة بأنها دول مستقلة . ثانيا - تجميع جماعات من الأفارقة ، سكان البلاد الأصليين ، في أراض فقيرة على أساس التقسيم القبلي لكي يتسنى ابعادهم عن المناطق التي يقطنها العنصر الأبيض ، بالاضافة الى اخماد جذوة الروح الوطنية المتقدة .

ومن المعروف أن حكومة بريتوريا ماتزال تسير حثيثا في تنفيذ ما عقدت العزم عليه باقامة " البانتوستانات " لسكان البلاد الأفارقة لتحقيق الأهداف التي رسمتها منذ البداية . ويبلغ عدد وحدات الأراضي المنتشرة على أطراف البلاد تسع وسبعين وحدة ، حيث أعدت الحكومة العنصرية عددا من المقترحات بشأن دمج الوحدات وفقا لأصل وثقافة كل فئة من الفئات الافريقية . وبناء على ما ورد في مقترحات الادماج لعام ١٩٧٥ فان عدد الوحدات المشار اليه آنفا سينخفض الى أربع وثلاثين وحدة من الأراضي ، اذ يتكون كل " بانتوستان " من عدد من تلك الوحدات التي يقيم عليها الأفارقة سكان البلاد . وعلى سبيل المثال كان عدد الوحدات الذى يتكون منه احدى البانتوستانات وهو " كوازولو " " KWA ZULU " هو أربع واربعون وحدة ، فانخفض العدد بعد الدمج الى عشر وحدات .

ان الوطنيين في جنوب افريقيا قد رفضوا سياسة اقامة " البانتوستانات " مدركين مدى الخطورة التي تكمن في تنفيذ تلك السياسة التي تهدف بصورة عامة الى تجميع فئات من سكان البلاد الأفارقة في أراض نسبتها ١٣ في المائة ، بينما يريد البيض أن ينعموا ويسيطروا على ٨٧ في المائة من الاراضي

Digitized by UNOG Library

التي فيها كافة انواع الخبرات والثروات المعدنية والزراعية . هذا بالاضافة الى ان حكومة بريتوريا قد أفصحت عن أحد أهدافها الأساسية حينما أطن رئيس وزرائها في نيسان/ابريل ١٩٧٨ بأن الأفارقة الذين يقطنون " البانتوستانات " سيفقدون جنسيتهم وهويتهم في جنوب افريقيا ، وهذا يعني بالقطع أن سكان البلاد سيصبحون غرباء في ديارهم وأرض أجدادهم .

لقد بينت الحقائق في جنوب افريقيا بأن حكومة النظام العنصرى لن تتوانى عن تنفيذ اقامة " البانتوستانات " امعانا وتعميقا لسياسة الفصل العنصرى ، خاصة وأن هاجس التزايد السكاني لدى الأفارقة يقض مضاجع المسؤولين . وقد نشر أحد الأساتذة الجامعيين في جنوب افريقيا دراسة سكانية مفادها بأن نسبة المواليد للأفارقة هي أربعون في المائة ، بينما نسبة المواليد لدى السكان البيض هي ثمانية عشر في المائة ، وهذا يعني أن عدد البيض يزداد سنويا بنسبة (٤٠٠٠٠) نسمة في العام الواحد في حين أن الأفارقة يزدادون أكثر من نصف مليون نسمة سنويا .

اننا حين نتحدث عن سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ينبغي أن نظهر للعيان ما يفعله نظام بريتوريا بحق العامل الافريقي وهو يكدح كدحا في سبيل لقمة العيش ليقيم بها أود أهله وأولاده خشية الجوع والاملاق .

ان عددا كبيرا من العمال الافريقيين ، وغالبيتهم عمال غير مهرة ، الذين ينتشرون على أطراف المدن الصناعية والمناطق الزراعية قدموا من " البانتوستانات " ووحدات الأراضي الأخرى حيث يقدر بأن نسبة تتراوح بين ٣٥ في المائة الى ٥٥ في المائة من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والعشرين والرابعة والستين قد أجبرتهم الفاقة والأوضاع القاسية الى الهجرة الى أماكن العمل . وكانت أعلى نسبة في الهجرة لأجل العمل قد سجلت في " ترانسكي " " TRANSKEI " اذ بلغ عدد أولئك الذين هجروا موطنهم في عام ١٩٧٢ حوالي نصف مليون شخص .

ويوضح هذا الوضع المزرى الاضرابات المتكررة التي يقوم بها العمال الأفارقة مطالبين برفع أجورهم وتحسين أوضاعهم ، ففي عام ١٩٧٥ نظم العمال مائة وتسعة عشر اضرابا وطالبوا برفع الأجور في سبعة وثمانين اضرابا . وفي عام ١٩٧٦ نظم العمال مائة وتسعة اضرابا وطالبوا في تسعة وستين من تلك الاضرابات برفع الأجور أيضا . ومن المعروف أن الحكومة العنصرية في بريتوريا قامت بقمع عدد من تلك الاضرابات السلمية بطريقة غير انسانية .

Digitized by UNOG Library

ومن الجدير بالتنويه أن حكومة بريتوريا اعتبرت تلك الاضرابات جميعها غير شرعية لأنها لم تنظّم عن طريق لجان الاتصال التي تعينها عادة الشركات والمصانع .

ان هذه الحقائق والشواهد التي أوردناها آنفا تقيم الدليل القاطع على أن النظام العنصري في جنوب افريقيا سادر في غيه غير مبال بنداءات المجتمع الدولي الذي شجب منذ سنوات طويلة سياسة التمييز والفصل العنصري بكافة أشكاله وأنواعه .

ولكي يخفف ذلك النظام من وطأة الرفض الدولي لممارساته العنصرية فقد اعتاد أن يدخل تعديلات شكلية بين فينة وأخرى بشأن القضايا الخاصة بالافريقيين ، ولكن العالم يعرف أن تلك التعديلات والاصلاحات ما هي الا وسائل ماكرة لتخدير الوعي المتنامي في الأوساط الوطنية الافريقية التي تكافح من أجل ازالة وانهاء سياسة الفصل العنصري .

Digitized by UNOG Library

لقد فزع المجتمع الدولي قبل أيام بحدثين هامين وهما : حادث تفجير جنوب افريقيا للقنبلة النووية ، وحادث اعتداء نظام بريتوريا على أراضي انغولا .

مما لاشك فيه ان هذين الحدثين في هذا الوقت يعطيان أبعادا سياسية جديدة للأوضاع في القارة الافريقية برمتها حيث تريد جنوب افريقيا ان تضع الدول الافريقية ، وخاصة دول المواجهة ، بين مطرقة وسندان الرعب النووى ، بالاضافة الى ان حادث الاعتداء على انغولا يعني ، بشكل واضح ، مواصلة النظام العنصرى الاعتداء على الدول المجاورة التي تناهض سياسة حكومة بريتوريا .

التساؤل الكبير الذى يجابهنا الآن هو : ما هي الواجبات الملقاة على عاتق المجتمع الدولي في الوقت الحاضر تجاه الأوضاع اللاانسانية التي يعاني منها الشعب الافريقي في جنوب افريقيا ؟ وكيف السبيل لكسر شوكة الغرور لدى الحاكمين العنصريين في بريتوريا تجاه جيرانهم ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تكمن في مبدأ اساسي وهو الابتعاد عن النفاق الدولي ، وخاصة في القضايا الانسانية مثل الفصل العنصرى ، حيث ان عددا من الدول ينطبق عليهم معنى ذلك النفاق لأنهم يقولون ما لا يفعلون ، فيظهرون التعاطف والتأييد للأفارقة في جنوب افريقيا ، ومن جهة أخرى يمكنهن الاقلية البيضاء من أسباب القوة في المجالات الاقتصادية والعسكرية . وخير شاهد على ما أقول هو التقرير القيّم الذى قدمه السيد "كلارك" ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، للجمعية العامة والمتضمن في الوثيقة A/34/22/Add.1 والمؤرخة في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ . ومن أهم ما ورد في ذلك التقرير هو التعاون الاسرائيلي مع النظام العنصرى في بريتوريا في المجالات العسكرية والاقتصادية وخاصة في مجال الأسلحة النووية الفتاكة .

ان هذا التقرير يوضح لنا مدى خطورة الدور الاسرائيلي في القارة الافريقية وفي الشرق الأوسط في ادخال الأسلحة النووية في المنطقتين ، ولا داعي ان اتناول تفاصيل ما ورد في تقرير تلك اللجنة .

ان ارادة الأمم أقوى من الأسلحة . . وفي التاريخ الحديث والمعاصر شواهد وعبر لمن أراد ان يعتبر .

Digitized by UNOG Library

السيد سكوبيليـــف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية)

ان مسألة سياسة الفصل العنصرى التي يمارسها العنصريون في جنوب افريقيا ، قد طرحت أمام الامم المتحدة لعدة سنوات ، ان الفصل العنصرى بالنسبة لمواطني جمهورية بييلوروسيا الاشتراكيـــة السوفياتية الذين نشأوا على القيم الشيوعية التي تتمثل في الحرية والمساواة والأخوة والسعادة لجميع شعوب العالم يعد مرادفا للامبريالية والقهر السياسي والاجتماعي وسحق الحرية الوطنية ، ان الفصل العنصرى وهو يمثل اكثر انماط العنصرية عدوانا قد ادانته القرارات العديدة للامم المتحدة كجريمـة ضد الانسانية وأبشع أشكال الانتهاك الجماعي لحقوق الانسان . وهو بهذا يعتبر خطرا مباشـــرا يهدد الامن والسلم الدوليين . ان الفصل العنصرى كما اكد على ذلك جميع الوفود التي تحدثـت هنا يعد تحديا صريحا لمبادىء واهداف ميثاق الامم المتحدة . ومع ذلك ، وبالرغم من المقـــررات العديدة للامم المتحدة ومطالبات الرأى العالمي المتقدم فان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يواصل بكل عناد وصلف سحق الحقوق الأساسية لملايين المواطنين من سكان هذا البلد .

ان الفصل العنصرى لا زال يشكل اساسا للقوى الامبريالية والاستعمار . ان الفصل العنصرى تكمن جذوره في الاستغلال الاستعمارى للموارد الطبيعية والبشرية في البلاد ، والقضاء على ثقافتها الروحية عن طريق الاحتكارات الامبريالية .

ان المصالح الاحتكارية لجنوب افريقيا تتشابك بعمق مع مصالح الغرب في هذا البلد . ان مئات الشركات البريطانية والامريكية وغيرها من الشركات الغربية قد قامت وتعززت هناك . ان الاستثمارات في جنوب افريقيا قد قاربت ٢٥ مليون دولار وقد جذبها - قبل أى شيء آخر - هذا الامداد مـــن خام اليورانيوم . ان تجارة هؤلاء مع جنوب افريقيا العنصرية تصل الى بلايين الدولارات ، وتجـــني الشركات عبر الوطنية والبنوك الغربية أرباحا طائلة . ان هناك ترسانة كاملة من الاسلحة في جنـــوب افريقيا مما يشكل خطرا جسيما على جميع الشعوب الافريقية ، وعلى السلم الدولي .

وعلاوة على ذلك ، فان الشركات عبر الوطنية للبلدان الغربية تلعب دورا رائدا في أكثـــر الفروع أهمية في اقتصاد جنوب افريقيا ، كما أشار الى ذلك تقرير الامانة حول النشاطات عبر الوطنيـة في الصناعة والتعدين والقطاعات العسكرية في جنوب افريقيا . واشير هنا الى الوثيقة E/C.10/15 التي تنص على :

Digitized by UNOG Library

" ان الموقف في جنوب افريقيا يتميز الى حد كبير بالاعتماد على الأسواق الاقتصادية الكبرى للبلد ان المتقدمة وبالسيطرة في الجنوب الافريقي " .

ان البيانات الخاصة بذلك متضمنة في العديد من نشرات الامم المتحدة . ان الاحتكارات عبر الوطنية ـ تلك الوحوش التي ترمي الى أهداف شريرة ـ تلعب دورا حاسما في تطوير نظم الاسلحة الحديثة التي قامت خصيصا من أجل تعزيز جهاز ممارسة القهر العسكرى في جنوب افريقيا . ان هناك خطرا خاصا يكمن في تعاون عدد من الدول الغربية مع جنوب افريقيا في المجال العسكرى وبصفة خاصة المجال النووى . ان كل انسان على علم بالأهداف التي تختفي وراء استخدام بريتوريا السلاح النووى في جنوب افريقيا .

اننا لا يمكن ان نسمح للسلاح النووى ان يكون لعبة في يد العنصريين في جنوب افريقيا .

ان ممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، قد وصف بدقة العلاقات بين جنوب افريقيا والدوائر الامبريالية الغربية ، واسمح لنفسي ان اقتبس بعض السطور القليلة من بيانه امام الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة :

" ان جنوب افريقيا ما هي الا مصنع فرعي تابع للشركات البريطانية والامريكية والغربية الأخرى ، وما هي في الحقيقة الا مركز متقدم للامبريالية في تلك القارة . ان دراسة قريبة جرت في الكونغرس الامريكي اثبتت ان اكثر من نصف اعضاء مجلس الشيوخ لهم أسهم في مناجم الذهب والماس في جنوب افريقيا ، واذا ما تفحصتم أى مشروع من مشروعات الشركات الكبرى في جنوب افريقيا ستجدون ان معظم " اللوردات " وذوى الألقاب من الانكليز يديرون كبرى شركات جنوب افريقيا " . (A/33/PV.58,p.32).

ان استمرار نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يفسره أولا التعاون الشامل بين الدول الغربية الكبرى والعنصريين في بريتوريا . ويفسره أيضا طموحات الدوائر الامبريالية في هذه البلاد ، للحفاظ على مراكزهم السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية ، في جنوب افريقيا للدفاع عن مصالح احتكاراتهم ، ولاعاقة حركات التحرر الوطنية لشعوب جنوب افريقيا ذاتها في ناميبيا وزمبابوى . ولهذه الغاية ، فقد قامت محاولات لحماية نظام الفصل العنصرى من السخط العادل والمشروع من جانب الشعوب الافريقية ، وجميع الشعوب المتقدمة في العالم ، وبالتالي منع مجلس الأمن من اتخاذ تدابير فعالة ضد الفصل العنصرى طبقا لميثاق الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

(السيد سكوبيليف ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان الحفاظ على نظام الفصل العنصرى يشهد بوضوح على حقيقة ان الفصل العنصرى كأداة امبريالية للقهر والاستغلال لا تقتصر فقط على جنوب افريقيا . ان الفصل العنصرى هو هجوم مضاد من جانب قوى الاستعمار والامبريالية ضد حركات التحرر الشعبية ، انه يمثل استراتيجية طموحة تقف في وجه التطور التاريخي .

في الجزء الجنوبي من هذه القارة الهائلة المنتفضة نرى كل يوم كيف ان المبدأ الأساسي ، الذى تقوم عليه سياسات المستعمرين والمستعمرين الجدد لا زال يمارس هناك ألا وهو سياسة فرق تسد ، المتمثلة في المؤامرات والابتزاز والرشوة واثارة الفوضاء ، وفي محاولة لممارسة هذه السياسات ، فان المستعمرين والمستعمرين الجدد قد استبدلوا بأغلال الحديد أغلالا أخرى من الظلم الاقتصادى والقهر السياسي والسيطرة النفسية .

Digitized by UNOG Library

ان المستعمرين يخافون من الوحدة السياسية لاولئك الذين يمارسون سياسة التمييز العنصرى ضدهم . انه هناك ، حيث يهان الانسان تداس كرامته ، وحيث يحرم من الافصاح عن وعيه السياسي ، وحيث تجرى المحاولات لمنع الشعب من الوحدة في كفاحه من اجل العدالة ، وحيث نجد الجهاز الخطير والماكر الا وهو الفصل العنصرى . وعلى الشعوب في كفاحها ضد الفصل العنصرى ان تكون يقظة بالنسبة لسياسة الاستعمار الجديد التي تهدف الى تمزيقها وبث الشكوك فيما بينها . وهنا ، في الجزء الجنوبي من افريقيا ، نجد ان الاستعماريين قد اتحدوا لاستعراض قوتهم . ويجب على الشعوب ألا تيأس . والامم المتحدة عليها التزام بأن تتخذ المزيد من التدابير الحاسمة نيابة عن هذه الشعوب .

ان عنصرى بريتوريا ، بتأييد واقتناع الدول الغربية الكبرى ، تستمر في مواصلة سياستها الاجرامية . وبرغم قرارات الامم المتحدة تواصل جنوب افريقيا اتباع سياسة البانتوستانات خطوة خطوة ، موجدة بذلك اجهزة عميلة من الافارقة الذين هم ، في الحقيقة ، تحت الاشراف الكامل للاقلية العنصرية وبالاضافة الى ذلك ، يوجد الهدف الاكبر الا وهو تقسيم الـ ١٨ مليون شخص الموجودين في جنوب افريقيا الى قبائل متنافرة . ان قوى الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، اذ تكثف قمعها ضد السكان الافارقة الاصليين ، تواصل اعمالها العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة مما يخلق موقفا لا يهدد أمن الشعوب الافريقية فحسب ، لكنه يهدد شعوب العالم بأسره .

ان الاستفزاز المسلح الذى تقوم به بريتوريا العنصرية ضد البلدان المجاورة المستقلة انما يظهر بجلاء الاصرار المتعصب لنظام هذا البلد الاجرامي على ان يصعد اعتداءه في محاولة لتهديد وتمزيق صفوف اولئك المحاربين في حركات التحرر الوطنية الافريقية لجذبهم الى مصيدة الاستعمار الجديد ، اى ما يسمى بالمشاركة المزعومة .

ان استمرار نظام موزورفوا — سميث في استفزازاته ضد الدول المجاورة ذات السيادة ، واقامة انظمة عميلة ، والتهديدات باستخدام القوة العسكرية ضد قوى زمبابوى الوطنية ، كل ذلك انما يدل على ان عنصريي بريتوريا قد اصبحوا عدوانيين بصورة متزايدة .

وازاء الرفض العنيد لنظام جنوب افريقيا العنصرى ان يضع نهاية لسياسته الاجرامية المتمثلة في الفصل العنصرى ، ولاعماله العدوانية ضد البلدان الافريقية المجاورة ، فان الموقف في الجنوب

Digitized by UNOG Library

الافريقي يجب ان يبحث حقا على انه تهديد حقيقي للسلم والامن الدوليين . وينبغي على مجلس الأمن الأمم المتحدة ان يستجيب لمطالب البلدان الافريقية ، والعديد غيرها من البلدان الاخرى الاعضاء في الجمعية العامة بأن يعتمد - فورا ودون ابطاء - عقوبات شاملة وإلزامية ضد جنوب افريقيا تمشيا مع الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وعلى جميع الدول الاعضاء - دون استثناء - تنفيذ حظر الاسلحة والتسلح على جنوب افريقيا . كما يجب فرض عقوبات اقتصادية - وبصفة خاصة حظر البترول - على جنوب افريقيا . وبالاضافة الى ذلك ، يجب علينا ان نقاطع الاحتكارات الاستعمارية ، التي رغم مقررات الامم المتحدة - لا تزال تتعاون مع نظام الفصل العنصري ، ولا تزال تعزز انظمة بريتوريا وسالزبوري العنصرية الاستعمارية .

ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قد أيدت بشكل منتظم ، ولا تزال تؤيد ، كفاح شعوب الجنوب الافريقي ، وحركات التحرر الوطنية لتحقيق الاستقلال وتقرير المصير ، وفي حربها ضد العنصرية والتمييز العنصري وضد الفصل العنصري . ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تشارك ، وتلتزم باحكام اية وثائق دولية كمعاهدة الامم المتحدة الخاصة بمنع وادانة جريمة الابادة الجماعية ، والاتفاقية الدولية الخاصة بحظر جميع اشكال التفرقة العنصرية ، والاتفاقية الخاصة بقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري ، واتفاقات اخرى كثيرة . وبناء على مبادرة جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٢/١٢٢ الخاص بحماية الاشخاص المعتقلين او المسجونين كنتيجة لكفاحهم ضد الفصل العنصري ، والعنصرية ، والتمييز العنصري ، والاستعمار ، والعدوان والاحتلال الاجنبي ، ومن اجل تقرير المصير ، والاستقلال ، والتقدم الاقتصادي لشعوبها .

ان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يثني على انشطة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ويؤيد تقرير هذه اللجنة المقدم الى الجمعية العامة . كما ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية سوف تؤيد ايضا اية مقررات اخرى فعالة تصدرها الامم المتحدة من شأنها ان تؤدي الى التحرر الكامل من الاستعمار ، واستقلال الشعوب ، وان تحقق القضاء التام على بقايا الاستعمار بجميع اشكاله ، بما فيها هذا الشكل الخطير للعنصرية والتمييز العنصري الا وهو الفصل العنصري .

Digitized by UNOG Library

السيد تـــراورى (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : قدم لنا هذا العام تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وذلك في وقت له دلالة خاصة . ففي ١٣ اذار/مارس ١٩٧٩ ، انتهت السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، وفي ٢٢ ايلول/سبتمبر اى بعد مرور ستة اشهر او اكثر قليلا على انتهاء تلك المظاهرة التاريخية العالمية ضد نظام الفصل العنصرى ، والذى وصف بحق بانه جريمة ضد البشرية طالعتنا انباء قيام جنوب افريقيا بتفجير نووى لاغراض عسكرية .

ومرة اخرى ، نجد انفسنا على موعد مع التاريخ بعد ان فاتنا موعد الأمس والذى ادى قواته الى معاناة البشر من ويلات لم يسبق لها مثيل . ولكننا ندين لهذه المعاناة بحصولنا على ميثـــاق الامم المتحدة .

لذلك ، فان وفد مالي يسره ان يزكي اخلص تهانيه لاعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصـل العنصرى على الجهود الدؤوبة التي بذلوها خلال هذا العام لجذب الانتباه الى الطبيعة الكهربية لنظام الفصل العنصرى ولاهدافه .

في حوزة الجمعية العامة الآن معلومات قيّمة عن الانشطة التي تتم في جميع انحاء العـــالم لتأييد الشعب الشهيد في جنوب افريقيا . ان تقرير اللجنة يركز على اهداف مؤيدى سياسة الفصـل العنصرى وحلفائه . ولحسن الحظ ، فانه يشير ايضا الى وجود قوة معارضة تستمد تعزيزها من الوعي المتزايد لدى المجتمع الدولي بحقيقة الخطر الذى يهدد السلم الدولي ، ذلك الخطر المتمثل فـي نظام الفصل العنصرى .

ان هذا النظام لم يغير لا من طابعه ولا من مظاهره ، كما انه لم يغير الاهداف التي يسعي الى تحقيقها .

ان الوحشية التي يحاول بها نظام الفصل العنصرى القضاء على التطلع الى الحرية والكرامـة لغير البيض في جنوب افريقيا لا تزال كما هي لم تتغير ، كذلك لم يتغير احتقارها للاخلاقيات الدولية ، ولم تتغير اطماعها التوسعية .

لقد اشتهر النظام غير الشرعي في بريتوريا منذ نشأته بجرائمه التي ارتكبها ويجب ان يدفع ثمن تلك الجرائم . كما يجب عليه ايضا ان يقدم الحساب عن الاغتيالات الاخيرة لمواطني الجنـــوب الافريقي ، ونذكر من بينهم بأسف محاربين عظماء من اجل الحرية امثال سلمان ماهلانغو ودافيد سبيكو .

Digitized by UNOG Library

ان هذه الأعمال الاجرامية بالاضافة الى انشاء بانتوستان جديد ، وكلها قد تمت عن طريق انتهاك متعمّد لأحكام الميثاق والاعلان العالمي لحقوق النسان ، تشير دون شك الى قضية الدفاع الفعال عن حقوق الانسان حيث يجب أن تحظى هذه القضية بالأولوية ، وبالتحديد ، في جنوب افريقيا .

ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان تمت الموافقة عليه بعد ثلاث سنوات من الانتصارات التي حققتها الانسانية على مخططات أولئك الذين أرادوا تحطيم البشرية . وبعد ثلاثين سنة من اصدار هذه الوثيقة الهامة لحفظ كرامة الانسان ، فان نظام الفصل العنصرى ، الذى سار منذ مولده على الفلسفة النازية وأساليب النازية ما زال موجودا حتى اليوم . ان النازيين يطاردون حتى اليوم في أركان المعمورة لأن جرائمهم البشعة كانت قد فاقت كل الحدود ، ولذلك ، فمن الأمور التي تبعث على الكراهية ، أن نجد أن النازيين في بريتوريا لم يعاقبوا على جرائمهم وبصفة خاصة في الوقت الذى نجد فيه أن حماية حقوق الانسان موضوع يدرج باستمرار على جداول أعمال كل الاجتماعات الدولية .

ان رفض الاعلان العالمي لحقوق الانسان من جانب نظام بريتوريا يرقى الى مرتبة رفض حقوق الدول في البقاء .

وان مجلس الأمن الذى تقع عليه المسؤولية الأولى في المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، قد أصدر مرة أخرى في الأسبوع الماضي قرارا يدين بشدة جنوب افريقيا لعدوانها العسكرى ضد دولة افريقية . ان الاعتداءات العسكرية المتكررة التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى ضد موزمبيق وأنغولا وزامبيا ودول افريقية أخرى ، لا تعتبر فقط انتهاكا صارخا لوحدة وسلامة أراضي وأمن تلك الدول ، ولكن الهدف من تلك الهجمات أيضا هو اضعاف تلك الدول وايجاد عملاء لها في الجنوب الافريقي . وان جنوب افريقيا تحلم بأن تكوّن مع ناميبيا وحدة امبريالية تقهر بها بقية العالم . وسيكون من قبيل السذاجة أن نصدق أن بريتوريا قد بدأت في سباق نووى لمجرد انتاج لعب أطفال . ان المسألة ليست هي معرفة ما اذا كان لدى بريتوريا القنبلة الذرية أم لا . ان مسؤوليات افريقيا الدولية تجعلها تنأى بنفسها عن المشاركة في مناقشات بيزنطية عقيمة حول جنس الملائكة . ان المجتمع الدولي سيواجه أخطارا عظيمة اذا لم يدرك دروس التاريخ .

Digitized by UNOG Library

ويحاول المجتمع الدولي حاليا تحقيق حقبة من السلم الراسخ . لذلك ، يجب أن يطرح هذا السؤال ، ماذا كان يمكن أن يحدث للبشرية لو عاش الحزب النازى حتى وقتنا هذا الذى تكدّست فيه الأسلحة النووية في كل مكان ؟

وكما أبرزت وكالة الأنباء الفرنسية مؤخرا للصحيفة الفرنسية ليبراسيون ، فان جنوب افريقيا تمتلك أسلحة نووية . وانها ما كانت لتستطيع أن تحقق ذلك الا بفضل مساعدة الدول الغربية - وانني أقتبس عن تلك الصحيفة :

" . . . والدكتور سترانجيلوف العنصرى من بريتوريا يتسلّون كالمجانين . . . " .

هذه الاستعارة من فيلم أجنبي تتحدث عن مجنون استحوز على قنبلة ذرية . . . وتضيف الصحيفة :

" . . . كل الدول الغربية مسؤولة رسميا ، ولولا هذه الدول ما كانت هنالك أسلحة نووية في جمهورية جنوب افريقيا " .

ان هذا التعقيب له دلالة خطيرة . بل ان له أهمية خاصة لأن قادة ضحايا الحل النهائي هم الذين يتواطأون اليوم مع العنصريين في جنوب افريقيا .

وان المساعدة التي تقدم لجنوب افريقيا ليست سياسية فقط ودبلوماسية وعسكرية ولكنها مساعدة اقتصادية أيضا . وان الفقرات من ٦٧ الى ٩٤ من تقرير اللجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصرى في الوثيقة A/34/22 تتضمن معلومات كافية بشأن الدعم التجارى والنقدى والمالي الذى تقدمه الشركات الاحتكارية عبر الوطنية بسخاء لبريتوريا . ولسنا في حاجة لتضييع الوقت في حصرها .

ان غير البيض في جنوب افريقيا هم ضحايا لمؤامرة واسعة النطاق وعميقة . ورغم هذا الموقف ، فان هذا الشعب العظيم سوف ينتصر بعد طول المعاناة ، لأن المعارضة ضد جبهة جنوب افريقيا وحلفائها تزداد قوة بين أولئك الذين يغلّبون الكرامة الانسانية على المصالح الأنانية . في الواقع ، ان التعبئة الدولية ضد كل هذه الويلات قد بدأت عند اقتراب نهاية السنة المناهضة للفصل العنصرى . خلال تلك السنة الدولية وجّه نداء للدول لنشر التوعية قدر الامكان بجريمة الفصل العنصرى . وان الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية العديدة ، واتحادات الشباب والمجموعات النسائية ، ومنظمات الطلبة كلها قد ساهمت كل قدر طاقته في الكفاح من أجل تحرير شعب آزانيا .

Digitized by UNOG Library

ولقد وردت الينا أخبارا مؤكدة بشأن رفض السماح لجنوب افريقيا بأن تشارك في الألعاب الرياضية في أوروبا . ومما يشّرف البلاد الاسكندنافية أنها قطعت مثل هذه العلاقات مع بريتوريا .

وان افريقيا كلها تبدى الاعجاب بالشجاعة السياسية التي دفعت السويد الى أن توقف أنشطة الاستثمارات في دولة الفصل العنصرى .

وان البترول الايراني لا يصدّر الى جنوب افريقيا الآن . وان افريقيا المستقلة ، مرة أخرى ، تحيي هذا الاسهام الضخم من جانب الثورة الايرانية في جهود المجتمع الدولي من أجل القضاء على كارثة هذا القرن .

ان اسهام شعب مالي في هذا الكفاح العادل ضد نظام بريتوريا مستمر ، وخلال السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى التي افتتحت في بلدى تحت رئاسة رئيس الدولة الجنرال موسى تراورى ، فان كل الأقاليم في مالي وعن طريق اللجان المناهضة للفصل العنصرى تنافست بحماس مع بعضها لكي تعمل على نجاح هذه الحملة . ولايوجد شخص واحد في مالي اليوم لا يعرف تلك الكارثة الدولية ، ألا وهي نظام الفصل العنصرى . وان المثقفين في بلدنا والعمال والحرفيين والمنظمات الديمقراطية والشعبية ، وعلى وجه الخصوص الشباب المتحمّس الذى يعرف أنه طعن في "سويتو" وفي أماكن أخرى ، كل هؤلاء حاربوا ضد ذلك النظام .

وكلما ازدادت كثافة الكفاح ضد الفصل العنصرى ، كلما تطلّب ذلك مزيدا من اليقظة والاصرار . ولذلك ، فان وفد مالي يؤيد بكل قوة كل الاقتراحات المقدمة من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والتي وردت في نهاية التقرير الذى أشرت اليه . ان هذه الاقتراحات تتناول من بين جملة أمور ، دعم التفويض المخوّل للجنة وتكثيف الحملة المناهضة للفصل العنصرى ، والدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لبحث التعاون العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا ، واتخاذ المجتمع الدولي أقوى الاجراءات الحاسمة بغية القضاء على سرطان الفصل العنصرى * .

---

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

ولتحقيق هذا الهدف فان قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن الخطر الدائم الذى يمثله نظام الفصل العنصرى على تأمين وصيانة السلم والأمن الدوليين من الممكن أن تدعم لو انضمت كل الدول الى الاتفاقيات المناهضة للتمييز العنصرى وبصفة خاصة تلك التي تعالج جريمة الفصل العنصرى .

ان التمييز العنصرى في جنوب افريقيا يغذيه ضعفنا وتحليلنا غير الكافي لتطلعات الشعوب ، وللحقائق الدولية . وسيعيش طالما اكتفينا بالحديث بأسى عن ذكرى الملايين الذين ذبحهم النازيون بوحشية وكان حديثنا مجرد شعار سياسي لا راحة ضمائرنا .

ان التحدى الذى يجب علينا أن نواجهه اليوم هو أحد أكثر التحديات التي تواجه عالمنا ايلاما . ان بقاء العالم يتطلب اتخاذ اجراء ليس في صورة تكديس للقرارات . ان القرارات التي اعتمدت لمناهضة الفصل العنصرى كانت نتيجة التحذيرات التي تم التعبير عنها في المادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق والمتعلقة بما يتخذ من الأعمال في حالات :

" تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان ... "

ان التخويف لا يجدى عندما يوجه ضد دولة لا تعرف سوى لغة القوة وتستخدمها في تحقيق جميع الأغراض . ان عدم تطبيق العقوبات الصارمة وعدم استخدام القوة ضد هذه الدولة سيصبح من قبيل التواطؤ معها . وحتى نكون مخلصين لروح وأحكام الميثاق ليس هناك من بديل أمام مجلس الأمن سوى أن يسترشد بأحكام الفصل السابع من الميثاق ذات الصلة وان يتخذ الاجراءات النشيطة الرامية الى القضاء على الفصل العنصرى .

ان وزير خارجية مالي عندما تحدث في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ أمام هذه الجمعية الموقرة أشار الى النداء العاجل الذى وجهه رئيس دولة مالي الى الدول التي تؤيد جنوب افريقيا حتى تساعدنا تلك الدول على التغلب على نظام الفصل العنصرى البغيض .

ان وفد مالي يجدد هذا النداء بحرارة . لقد ابتسمت اليونان القديمة عندما تنبأت " كاسندرا " بالمرحلة الحزينة من مستقبلها .

ولن يقال في التاريخ ان مالي لم تحذر من خطورة وجدية التهديد بنشوب الحرب الذى ينذر به الفصل العنصرى .

Digitized by UNOG Library

ان شعب مالي لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدى ازاء اذلال الملونين في جنوب افريقيا وتعذيبهم حتى الموت بما في ذلك فتيات وأمهات باسلات . ولا يستطيع أن يخفى وجهه عن صورة وصفتها مؤخرا شخصية سياسية فرنسية بارزة في وصفها لأطفال مقتولين ، " صورة مؤلمة لأطفال . . . لم يعرفوا من الحياة سوى المعاناة ودون أمل حتى في الابتسامة " .

ويجب أن تعود هذه الابتسامة الى أفقر الأكواخ في آزانيا واذا لم تعد سيدق ناقوس الخطر لانذارنا جميعا .

السيد مايثا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، أشكركم لاعطائي الكلمة مرة أخرى للاشتراك في المناقشة العامة حول سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا .

لقد مرت سنوات عديدة منذ أن بدأت الأمم المتحدة مناقشتها لهذا البند . ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا يستمر في تحدى قرارات الأمم المتحدة والرأى العام العالمي . فهو يستمر في حرمان الشعب الأسود في جنوب افريقيا من حقه في التمتع بحقوقه الانسانية وحرياته الأساسية الثابتة . وفي كل مسالك الحياة نجد أن الشعب الأسود في جنوب افريقيا ليس له أى رأى في الشؤون السياسية والاقتصادية التي تؤثر عليه . انه يتعرض لمعاملة لا انسانية وحشية . ان هناك تدابير ومخططات تستهدف استغلالهم المتزايد كأيد عاملة رخيصة . ان مثل هذه الممارسات اللاانسانية قد خلقت مناخا من التوتر لا يمكن لأى شخص سواء كان أبيض أم أسود أن يشعر بأنه يستطيع أن يفلت منه .

ان الجهود الحالية المحمومة من جانب النظام العنصرى في بريتوريا لكي تسلح نفسها الى أقصى حد حتى بالأسلحة النووية انما هو شاهد واضح على أنه ما لم يتم اجراء تغييرات جوهرية فان نهاية هذا النظام ستكون قد اقتربت . ان العنصريين الذين عميت بصائرهم في تلك البلد البائس لا يمكن أن يفوتهم ادراك أن هذا النظام لا يمكن أن يستمر . ان هذا النظام يحمل في طياته الجراثيم ستسبب هلاكه في النهاية لأنه يجافي كل منطق ولا يصلح للمجتمع الانساني .

ان هذا النظام بطبيعته الشريرة قد بدأ في سياسة تستهدف تفتيت الاقليم الى مجموعة متنوعة من البانتوستانات . ولقد رفضنا هذا المفهوم للبانتوستانات مهما كانت الحجة المستخدمة لأننا

Digitized by UNOG Library

نعتبرها شكلا من أشكال السجون بلا جدران داخل جنوب افريقيا . انهم لا يستطيعون أن يحلوا مشاكل العنصرية في ذلك البلد . اننا ندعو الى تحرير جنوب افريقيا برمتها حيث يمكن للرجال والنساء من كل عنصر وجنس أن يتمتعوا بثمار جهودهم على أساس عادل وأن تحترم كرامة الجميع في ظل الحرية الكاملة .

وينبغي أن نذكر أن الأمم المتحدة قامت ، في مناسبات عديدة ، باصدار تحذيرات متكررة مؤداها ان استمرار سياسات وممارسات الفصل العنصرى من قبل حكومة جنوب افريقيا يشكل تهديدا خطيرا لشعب جنوب افريقيا ولصيانة السلم والأمن الدوليين . ويبدو أن هذه التحذيرات لن تجد آذانا صاغية . ويرى وفد بلادى ، نظرا لهذه الظروف ، أن المجتمع الدولي عليه أن يرفع من صوته حتى تصل هذه التحذيرات الى جنوب افريقيا . واننا نعتبر أنه من الضرورى عزل جنوب افريقيا عزلة كاملة حتى تقلع عن سياسات الفصل العنصرى .

Digitized by UNOG Library

ان سياسات جنوب افريقيا القمعية التي تستهدف اضطراب وإفزاع وقتل الأبرياء من السود ، قد وصلت الى مرحلة بحيث لا يمكن معها استخدام حجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية ولا يمكن تبرير هذه الحجة . ان آلافا من الشعب مسجونين لفترات طويلة بزعم أنهم قد انتهكوا ما يسمى بقانون الارهاب والقضاء على الشيوعية . ومن سخرية القدر أن جميع هؤلاء الناس الذين سجنوا هم من أعداء الفصل العنصرى ومن ذوى الجلد الأسود . ان كثيرا من هؤلاء الناس يتم احتجازهم دون أية محاكمة ويحرمون من حق الاتصال بمحاميهم . ويبدو أن هذا ليس اذلالا كافيا ، فهم يتعرضون للوضع في سجون غير انسانية ولأعمال وحشية تصل الى القتل . ان مثل هذه المعاملة اللاانسانية تتطلب ليس فقط احتجاجنا القوى ، بل أيضا أعلا مستوى من الادانة والعقوبات ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى .

ان العنصرية المنظمة لحكومة جنوب افريقيا ليس لها مثيل في تاريخ الانسان . ان النظام العنصرى يستمر في تكثيف تطبيق وسائله للتمييز العنصرى والقمع والقهر بكل طريقة ممكنة ، لكي يزيد من ضرر الشعب الأسود في بلده . ان برامجا وخططا مختلفة تهدف الى الاستغلال الدائم لموارد البشرية والمادية للبلد . ان أدوات القسر يتم شحذ نضالها على الدوام وتحسينها لضمان فعالية استخدامها كأسلحة للارهاب والوحشية البوليسية ، وكلها تمارس في ظل قانون ظالم .

ان الشعب المقهور هو دائما الضحية ، وهو يعاني ليس لسبب سوى أنه شعب أسود فخور بكرامته ، ولنضاله ضد نظام الفصل العنصرى الذى أدانه المجتمع الدولي بأسره . ان تاريخ هذا النظام مليء بالدم المسفوك للسود واذلال الشعب الأسود الذى تتمثل جريمته الوحيدة في طلب استعادة حقوقه الثابتة وكرامته والمساواة . ان وفد بلادى انما يشعر بتأثر عميق ازاء بربرية حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، ويحدوه الأمل في أنه لن يكون هناك أى دعم أو مزيد من التشجيع يقدم الى هذا النظام القائم على القمع .

اننا ننتهز هذه الفرصة ، مرة اخرى ، لكي نناشد جميع البلاد التي تتعاون مع جنوب افريقيا أن تبحث من جديد وأن تعيد تقييم موقفها ، وأن تقوم دون أى تحفظ باتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تؤدى الى عزل هذا النظام العنصرى وازالة الفصل العنصرى .

لقد تواردت المعلومات الينا من خلال وسائل الاعلام بأن الحكم العنصرى يقوم بتحركات لكي

Digitized by UNOG Library

يزيل بعض المظاهر الطفيفة للفصل العنصرى من الأماكن العامة . ان مثل هذه المعلومات ينبغي ألا تخدع المجتمع الدولي . اننا جميعا نود ازالة الفصل العنصرى ازالة كلية وفعلية . ومن جانبنا فاننا لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بأن نخدع ، فان النظام لا يزال يحتفظ بسياساته القمعية القائمة على مبدأ التفوق العنصرى ، مع تجاهل كامل لمبادئ الكرامة الانسانية والمساواة المكرسة في ميثاق الامم المتحدة .

اننا نعتبر أن مثل هذه التحركات تفتقر الى الاخلاص ، وأنها تهدف الى كسب الوقت ، ولا تعرّض نفسها بأى حال لمواجهة جذور المشكلة . ان النظام العنصرى ينبغي اخباره ، بشكل لا لبس فيه ، بأن هذه المحاولات لا يمكن أن تحول انتباه شعب جنوب افريقيا عن هدف الكرامة والحرية . وبدلا من هذه المناورات المستمرة لاعاقة المسائل الأساسية ، فان هذا النظام ينبغي أن يقوم بجميع التدابير اللازمة للحفاظ على الكرامة الانسانية في حرية لكل شعب جنوب افريقيا دون أية تفرقة على أساس العنصر أو اللون أو العقيدة . وبهذه الطريقة وحدها يمكن لنظام بريتوريا أن يبني سلاما في تلك البلاد وأن يخلق ثقة بين شعب جنوب افريقيا .

لقد أدركنا جميعا استعداد جنوب افريقيا لتفجير جهاز نووى ، مما أقلقنا قلقا كبيرا . لقد مر ذلك القلق دون أن يلتفت اليه أولئك الذين يقدمون لجنوب افريقيا مساعدات تقنية وعونا في مجال السلاح النووى . وقد تواردت تقارير بأن جنوب افريقيا قد فجّرت قنبلة نووية . وبالنسبة الينا ، سواء كانت هناك قنبلة نووية أم لا ، فلن يكون لهذا أى تأثير على تصميم الشعب على الحصول على الحرية لجنوب افريقيا .

وبنفس الكيفية ، فان افريقيا قد حذّرت ضد المساعدة المقدمة الى جنوب افريقيا لكي تسلح نفسها بدرجة خطيرة تهدد الأمن والسلم في المنطقة . ان جميع الحجج السابقة بأن ذلك من أجل احتياجات الدفاع عن جنوب افريقيا ، قد تم فضحها . ان غرض جنوب افريقيا الوحيد من احتياجها الى ترسانة ضخمة من السلام والى القدرة النووية هو لارهاب وشن عدوان ضد الدول الافريقية . واذا ظنت جنوب افريقيا أن حيازة الأسلحة من جميع الأنواع سوف تبقي على الفصل العنصرى ، فانها تكون مخطئة في ذلك . وليست هناك حاجة لأن نكرر أن حيازة مثل هذه الأسلحة بينما قد تؤدى الى بعض الارهاب ، فانها لن توقف ، وأكرر لن توقف الكفاح الافريقي من أجل الحصول على الحرية والكرامة والمساواة في جنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

وفي ضوء البؤس والحرمان اللذين لا نهاية لهما واللذين لحقا بشعبنا في جنوب افريقيا ، ونظرا للوحشية التي تمارس من قبل الحكم العنصرى الأبيض وتحدّيه السافر للمجتمع الدولي بالنسبة للمسائل المتعلقة بالجنوب الافريقي ، فان كينيا مصممة على الاستمرار في دعمها القوى لحركات التحرر في جنوب افريقيا بجميع الوسائل المتاحة لها ، وتدعو الآخرين جميعا الى الاشتراك في الكفاح والنضال ضد الفصل العنصرى حتى يقلع النظام العنصرى عن هذا النظام الشيطاني . اننا نعرب عن أملنا في أن جميع عمليات التعاون السرية في التجارة والتسليح والتقنية النووية وجميع أشكال التعاون الاخرى مع هذا النظام ، سوف تنتهي .

وفي الختام ، أود أن أجدد معارضة كينيا القوية لممارسات سياسات الفصل العنصرى التي هي جريمة ضد البشرية . كذلك نود أن نجدد تأييدنا بلا تحفظ لجميع قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، التي تتعلق بالكفاح ضد الفصل العنصرى . اننا نعتبر أن حكومة جنوب افريقيا لا ينبغي أن تعطى أى قدر من الاحترام ، الا اذا قامت بإحداث التغييرات الداخلية اللازمة التي من شأنها انهاء سياسة الفصل العنصرى بطريقة فعالة .

Digitized by UNOG Library

السيد سيمبانانيه (بوروندى) (الكلمة بالفرنسية) : تنظر الجمعية العامة الى الفصل العنصرى بحق باعتباره جريمة ضد الانسانية ، وتهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين . وبهذه الروح ، فلقد اتخذت منظمة الأمم المتحدة العديد من القرارات بشأن سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا العنصرية . ومع ذلك ، فان نظام الفصل العنصرى يتدعم يوما بعد يوم . ان جنوب افريقيا قد جعلت في الواقع سياسة القمع والاستغلال تجاه شعب هذا البلد أكثر حدة ، وهي تعزز من ترساناتها العسكرية وتستمر في برنامج الحصول على الأسلحة النووية وسياسة العدوان المسلح ضد ناميبيا والدول المجاورة المستقلة ، في الاقليم .

وعلى هذا ، فان السؤال الذى يطرح نفسه هو معرفة الأسباب التي تجعل من جنوب افريقيا تتحدى المجتمع الدولي ، وتستمر أيضا في تحدى الأمم المتحدة . وفي رأى وفد بوروندى ، فان نظام الفصل العنصرى قائم في المقام الأول بسبب وجود الآراء العنصرية التي تحافظ عليها منظمات أقصى اليمين التي انبثقت عن الفاشية والنازية . وثانيا ، بفضل التعاون المتعدد الأشكال من جانب الغرب مع جنوب افريقيا ؛ وثالثا بسبب سياسة السيطرة التي مازالت تنتهجها بعض القوى في العالم الغربي ازاء افريقيا ؛ وأخيرا بسبب عدم كفاءة منظمتنا الراجع الى الاستخدام التعسفي لحق النقض في مجلس الأمن .

ان السياسة القائمة على سمو الأجناس قد أدت الى اراقة كثير من الدماء في العالم . فكم قتل من الملايين وضحى بهم بسبب الأفكار العنصرية ؟ . لقد كان المجتمع المعاصر الذى نعيش فيه شاهدا على ويلات الحرب التي كانت طبقا لما ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ، القاء أعباء ومعاناة والآم ضخمة على الانسانية خلال جيل واحد ، ومن أجل تجنيب الأجيال القادمة هذه الويلات ، فان الدول قد قررت أن تفتح صفحة جديدة ، وأن تطوى هذه الفترة المظلمة ، وأن تقيم منظمة تستوحي المثل العليا للعدل والسلم والمساواة . ومما يؤسف له ، أن احدى الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة ، كانت جنوب افريقيا التي كانت العنصرية البشعة السائدة فيها نظاما للحكم . وعلى ذلك ، فان المنظمة منذ انشائها كانت تحمل في طياتها بذور ضعفها وقد تكون بذور تدميرها .

ان الدول الأعضاء قد تنبهت الى ذلك بسرعة ، وعلى هذا فانه كان يجب أن نحاول القضاء على ذلك الأثر المتخلف عن النازية ، والذى يتمثل في الفصل العنصرى . وان عملا قويا من جانب

Digitized by UNOG Library

جميع الدول كان سيحدد حاسما في هذا الموضوع . وكان هؤلاء الذين حداهم هذا الأمل قد نسوا أن الأفكار العنصرية لم تكن قد انتهت بنهاية الحرب . وعلى مر السنين ، فان المنظمات الفاشية الجديدة قد حاولت أن تحافظ على هذه المشاعر ، وانضم كثيرون الى صفوفها ، ونحن نعتقد أن أعمالها هي أساس دعم بعض الدول الغربية لأفريقيا الجنوبية . ان هذه العودة الى النازية ، هي التي تسمح بتجنيد المرتزقة للعمل في جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى .

وقد يظن البعض أننا نبالغ الى حد ما . وانني أطرح على هؤلاء الأسئلة التالية : كيف يمكن للحكومات التي تتعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا في المجالات الاقتصادية والعسكرية وحتى النووية ، ألا تتأذى وألا تضع حدا لهذا التعاون مع نظام يقوم بذبح شعب بأسره بسبب لون بشرته ، بينما تلك الحكومات لا تتردد في الدخول بجيوشها النظامية في عمليات يقال انها انسانية من أجل انقاذ مواطنيها ؟ ماذا يكون موقف هذه الحكومات اذا كانت سياسة القمع والاستغلال التي تنتهج في جنوب افريقيا ، تمارس من جانب الملونين ضد البيض ؟ هل تعتقدون أن هذه الحكومات ستنادى بعدم اللجوء الى العنف ، والتحلي بالاعتدال ؟ . ان الاجابة ، ولا شك ، هي بالنفي . ولأية أسباب يمكن أن يكون موقفها مختلفا أساسا ؟ .

وعندما كانت الفاشية والنازية سائدتين في اوروبا ، فان القوى المحبة للسلم قد اتحدت لمحاربة هذين النظامين بأى ثمن . ولم تتردد الدول الغربية في مناشدة الاتحاد السوفياتي لمساعدتها من أجل بقائها على الحياة . ولأى سبب تتعرض شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى للبربرية والهمجية ، ولماذا تجد هذه الشعوب نفسها محكوم عليها بالادانة من جانب العالم الغربي عندما تتقدم الى البلدان الاشتراكية طالبة المساعدة للتحرر ممن يضطهدونها ؟ .

اننا نعرف أن الحريات السياسية والحقوق الأولية في جنوب افريقيا غير متوفرة للملونين ، وخاصة السود . اذن ، كيف يمكن لحكومات تدافع عن حقوق الانسان أو تدعي ذلك ، لا تجرؤ على وقف أحكام الاعدام التعسفية التي تنفذها حكومة جنوب افريقيا العنصرية ضد الأبرياء والشيوخ والأطفال والنساء العزل ؟ .

ولدى سؤال أخير بشأن التعاون النووى بين بعض البلدان الغربية وجنوب افريقيا : أليس من الغريب أن يمنح نظام ينكر القيم العالمية للانسان والمساواة بين الأجناس ويمثل الأفكار النازية

Digitized by UNOG Library

والفاشية ، معونة تتيح له الحصول على الأسلحة النووية ؟ . ألم يحن الوقت لكي نجدد عهد سان فرانسيسكو ، وهو أن نعمل من أجل بناء مجتمع يقوم على أساس تضامن الجنس البشري ، والمساواة بين الأفراد والجماعات ؟ . انني عندما أقول ذلك ، فانني أعي تماما المصاعب الكبرى التي ينبغي التغلب عليها من أجل تحقيق ذلك الهدف وخاصة في جنوب افريقيا . والواقع أنه الى جانب هذه السياسة العنصرية التي تعتبر أساسا لسياسات بعض الدول بشأن موضوع الفصل العنصري ، فانه توجد بعض العناصر القوية الاقتصادية والاستراتيجية التي تتمثل في بعض الدول الغربية .

Digitized by UNOG Library

انني لا أحاول بكلامي أن أضع كشف حساب للفوائد الضخمة التي تحققها الدول الغربية من استثماراتها في جنوب افريقيا ، ان تقارير الامم المتحدة المعنية تعطينا فكرة دقيقة عن ذلك ، ولكن وفدى يود أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي الى النتائج الخطيرة لأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تقوم بها بعض الدول الغربية وبعض الشركات عبر الوطنية من العالم الغربي .

وليس هناك شك انه بفضل هذه الاستثمارات وهذا التعاون المتعدد الأشكال يستمر نظام الفصل العنصرى ويتدعم ، وعلى ذلك فان هذا النظام لا يمكن له أن يسقط الا اذا قرر مجلس الأمن اتخاذ العقوبات الاقتصادية الضرورية ضد جنوب افريقيا طبقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ان بعض الدول الأعضاء تعارض هذه التدابير التي وردت في المادة ٤١ من الميثاق . ان الحجج التي تذكر في هذا الصدد هي من عدة فئات . هناك أولا عدم فعالية هذه الاجراءات اذ تقول هذه الوفود ان المجتمع الدولي لم يستطع أن ينفذ تماما العقوبات التي قررت ضد رود يسيا الجنوبية رغم ان موقعها الجغرافي افضل من حيث الرقابة .

ان هذه الحجة لا يمكن أن تقنعنا لأن هذه الدول ذاتها هي التي تنتهك تنفيذ هذه العقوبات وهي التي تمنع مجلس الأمن من تمديد هذه العقوبات .

ان وفودا أخرى تحاول اقناعنا ان الاستثمارات الخاصة بالشركات الاجنبية في جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى تعود بالمزايا على السكان الوطنيين وعلى دول الاقليم .

ان اتخاذ عقوبات اقتصادية في هذه الظروف ستؤدى الى عدم تحسين ظروف معيشة العمال الملونين الذين لن يحصلوا على مرتباتهم في هذه الحالة . وان فرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا سيؤدى ايضا الى خنق الاقتصاديات في البلدان المجاورة لجنوب افريقيا .

وفي رأينا ان هذه الحجج يجب أن ترفض لأسباب واضحة تماما بالنسبة لنا . أولا ، ان الشركات العاملة في جنوب افريقيا يجب أن تطبق القوانين القائمة ، وبالاضافة الى ذلك فليس لهذه الشركات من هدف الا أن تجمع بأسرع ما يمكن ، وتضاعف بأكثر ما يمكن الفوائد الضخمة التي تحصل عليها نتيجة استغلال الموارد البشرية ونهب ثروات هذه البلاد . ان هذا تؤكده الحقيقة ان الشركات التي عملت في جنوب افريقيا لم تقم باجراء أى تغيير منذ أمد طويل .

Digitized by UNOG Library

اما فيما يتعلق بحماية اقتصاديات بلدان الاقليم فان الدول الاعضاء التي تهتم برفاهية هذه البلدان يجب أن تمتنع عن التعاون ، في المجال العسكرى والنووى ، مع بلد يقوم دائما بأعمال عدوان مسلحة ضد دول الاقليم .

ان حكومات دول هذا الاقليم تضطر الى تخصيص الموارد القليلة التي لديها من أجل الدفاع عن بقائها وشعوبها واستقلالها الوطني . اذ انه دون أمن لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو رفاهية .

ربما تكون بعض الوفود قد قبلت بحسن نية أن تنظر في اساس هذه الحجج ولكن ماهي التفصيلات التي يمكن أن تقدم بعد الصدمة التي تلقاها المجتمع الدولي مع اعلان " احتمال " قيام جنوب افريقيا باجراء تفجير نووى في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

ان تعاون بعض الدول الغربية مع جنوب افريقيا في المجال العسكرى والنووى قد مد النظام المجرم في بريتوريا بجيش حديث قوى للغاية لديه وسائل الحرب الاكثر حداثة والأكثر فتكا . لقد سمح هذا التعاون لجنوب افريقيا ان تحصل على القدرة النووية . ان جنوب افريقيا يمكنها أن تصنع أسلحة نووية ولديها أيضا وسائل نقلها . وطبقا للتقرير (S/13157) في ٩ اذار/مارس ١٩٧٩ ، فان جنوب افريقيا يمكنها بسهولة أن تلقي بجهاز نووى من احدى طائراتها ، كما أن لديها مختلف نظم الصواريخ وشبكات القذائف (S/13157, IV A p.15)

ان هذه القدرة النووية سوف تتدعم في المستقبل بفضل تعاون بعض القوى الغربية . ان هذا الدعم ، بل هذا التواطؤ في سياسة الحصول على أسلحة نووية من قبل جنوب افريقيا ، جاء مركزا في عدد من المنشآت النووية والصناعات المتعلقة بها مثل المفاعلات سفارى١ و سفارى٢ ، والمفاعلات النووية في كوبرج ، والمصنع النموذجي لاثراء اليورانيوم الذى يعمل في جنوب افريقيا منذ ١٩٧٥ ، ومنشآت اليورانيوم في روسنغ .

وكما جاء في التقرير الذى أشرت اليه من قبل ، فان هذا التعاون له أشكال متعددة . ان هذا التعاون هو على شكل سلسلة ، كل حلقة فيها ضرورية من أجل التوصل الى الهدف الذى تنشده جنوب افريقيا ألا وهو الحصول على الاسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

وعلى هذا فان بعض الدول يمكن أن تنفي انها ساعدت جنوب افريقيا في برنامجها الخاص لحيازة الأسلحة النووية وليس لي هنا أن أشكك في أمانة هذه الحكومات . ويمكن أن نتصور أنه بحسن نية قامت هذه الدول بتقديم يورانيوم مخصب لجنوب افريقيا وفتحت منشآتها النووية للعلماء من جنوب افريقيا ، وترسل خبراءها من أجل اقامة هذه المنشآت النووية في جنوب افريقيا ، تلك المنشآت التي موّلت الجزء الأكبر منها .

وفي ظل هذه الظروف يجب أن تعلم هذه الدول أن جنوب افريقيا قد استغلت ثقتها اذ أنها قد أثبتت للعالم انها دخلت في برنامج للحصول على أسلحة نووية .

وحتى نكون منطقيين فانه يجب أن نقلب صفحة التعاون مع جنوب افريقيا ، وان نغير سياسة التعاون معها ، فهذا أمر ضرورى لامناص منه حتى نبعد هذا التهديد الذى يتعرض له شعب جنوب افريقيا ودول الخط الأول وافريقيا والعالم أجمع . ولهذا فاننا نناشد هذه القوى الغربية أن تضع حدا لتعاونها مع جنوب افريقيا .

اننا نطلب منها أن تنأى بنفسها عن سياسة السيطرة والاستغلال في جنوب افريقيا . وللدول التي تتعاون مع النظم العنصرية في الجنوب الافريقي فان سعادة الكولونيل جاب بابتيست باغازا رئيس جمهورية بوروندى قد تحدث في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ أمام الجمعية العامة وقال :

" نحن نناشد بصفة خاصة الدول الاعضاء التي تقيم علاقات متنوعة مع تلك النظم العنصرية والاستعمارية في الجنوب الافريقي اعادة النظر في سياستها التي تتعارض بصورة واضحة مع نظم الحكم فيها ، وفي بياناتها التي تدلي بها في الامم المتحدة . وفي عصر التعاون والتكافل بين الدول لا يمكن أن نفهم التضحية بالملايين من البشر لصالح المصالح الاستراتيجية الاقتصادية لأن شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى سوف تصبح ان آجلا أو عاجلا سيدة بلادها وواردها" . (A/34/PV.9 page 12)

عسى الدول الأعضاء أن تستمع الى هذه الرسالة ، وخاصة تلك الدول التي تستطيع بما لها من حق النقض في مجلس الأمن أن تمنع منظمة الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره من عزل نظام الفصل العنصرى الذى ترفضه الانسانية .

وختاما أود باسم حكومتي أن أحيي شعب جنوب افريقيا الذى حقق انتصارات كبيرة في كفاحه الطويل تحت قيادة حركة التحرير الوطني على الطريق الطويل لاستعادة كرامته وحريته .

Digitized by UNOG Library

السيد ابراهيم (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ اثارة مسألة الفصل العنصرى في الأمم المتحدة أى منذ ١٩٤٦ جرت مناقشات ومداولات كثيرة بشأن هذا الموضوع بغية ايجاد اجراءات فعالة للقضاء على نظام القهر هذا . ان عدد القرارات التي تصدرها الجمعية العامة في كل عام بشأن هذا البند وحده تعكس استمرار اهتمام المجتمع الدولي وقلقه بالنسبة الى مشكلة استعصت على الحل طوال هذه السنوات الطويلة .

ان ماليزيا تندد بسياسة الفصل العنصرى التي تمارس في جنوب افريقيا ، والتي تنطوى على خطر كبير وعلى كارثة . وفي الواقع فان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، قد أوضح التهديد الخطير ، ليس فقط بسبب النزاع العنصرى داخل جنوب افريقيا ، ولكن أيضا بسبب ما يؤدى اليه من نزاع أوسع في المنطقة بأسرها ، مع ما قد يؤدى اليه من آثار دولية . ان زيادة التوتر الكبيرة في المنطقة هي أمر طبيعي لأنها تعكس الاستياء العميق من موقف غير عادى . ولم يكن للمحاربين من أجل الحرية من خيار الا أن يزيدوا من كفاحهم المسلح في محاولة للاطاحة بنظام الفصل العنصرى حتى يؤكدوا حقوقهم الانسانية الأساسية وان وفد ماليزيا يؤيد هذا الكفاح العادل ، وهو مقتنع بأنه ما لم تقم حكومة جنوب افريقيا بتغيير نظامها القائم على الفصل العنصرى ، فسوف يتفجر المزيد من العنف . ومع ذلك ولسوء الحظ ، فان جنوب افريقيا لم تبد أية رغبة في أن تسير على طريق التغيير وهي تلقى التشجيع في هذا المجال ، بسبب الافتقار الى توفر الارادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء لتأييد قرارات الأمم المتحدة ، وخاصة أولئك الذين دعوا الى وضع نهاية لكل تعاون مع النظام العنصرى .

ومن دواعي الأسف ان مثل هذا التعاون مستمر في الميادين الاقتصادية والعسكرية والنووية والتي تعمل على دعم نظام الفصل العنصرى وتمكنه من الالتجاء الى أعمال قمع ، حتى يستمر نظام حكم الأقلية العنصرية البيضاء والدفاع عن مصالح الأقلية . ويشكل هذا التعاون العقبة الأساسية أمام جهود المجتمع الدولي الرامية الى تصفية نظام الفصل العنصرى وكل مظاهره الشريرة . ولقد استرعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في تقريرها الى الجمعية العامة الانتباه الى حقيقة أن أى تعاون مع النظام العنصرى ، يشكل عملا عدوانيا ضد الشعب المقهور في جنوب افريقيا ويشجع النظام

Digitized by UNOG Library

العنصرى على أن يواصل انتهاج سياساته العدوانية القائمة على القمع ويزيد من خطورة الموقف مما يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

لقد أظهرت التقارير بجلاء أن النظام العنصرى بدلا من أن يخفف من قبضته ، يلجأ الى اجراءات قمع أكثر وحشية خالية من الرحمة . ان هذه الاجراءات بالاضافة الى زيادة أعمال العدوان ضد دول افريقية مجاورة وخاصة جمهورية أنغولا الشعبية ، تنطوى على تبعات بالغة الخطورة بالنسبة لسلام وأمن منطقة الجنوب الافريقي بأسرها .

لقد استمعت هذه الجمعية مؤخرا الى تقرير عن احتمال اجراء تفجير نووى بواسطة جنوب افريقيا . وهذا أمر يبعث على القلق الكبير ، ليس فقط بالنسبة لشعب جنوب افريقيا ، ولكن بالنسبة للعالم بأسره أيضا . ونحن ننتظر تقريرا من الأمين العام بشأن هذا الموضوع . وايا كان الحال ، فان هناك أمرا واحدا واضحا وهو أن التعاون النووى ، من جانب البلدان التي تحوز التكنولوجيا ، مع جنوب افريقيا مازال مستمرا مع التجاهل التام للرأى العام العالمي . هذا بالاضافة الى نجاح جنوب افريقيا في التغلب على الحظر الالزامي ، والذى مكّن النظام العنصرى من تلقي أسلحة من الخارج ، وكل ذلك يزيد من خطورة الموقف ويجعله يكتسب أبعادا مزعجة . وعلى المجتمع الدولي أن يواصل الاهتمام بما ينطوى عليه تصعيد القوى العسكرية من خطر على الاستقرار والأمن للدول الافريقية في المنطقة . ولذلك يجب بذل كل ضغط ممكن من جانب أولئك الذين يواصلون التعاون مع جنوب افريقيا . ويجب تعبئة الرأى العام العالمي في البلدان المعنية لخلق مزيد من الوعي بشرور الفصل العنصرى وما ينطوى عليه من مهانة ، لوضع نهاية لمثل هذا التعاون . وفي هذا المقام ، فان وفد بلادى يؤيد بقوة الدعوة الى دعم مركز مناهضة الفصل العنصرى .

ان وفد بلادى يقدم تأييده الكامل للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة ، ونود أن نؤكد لهذه الجمعية استمرار اهتمامنا بالعمل على نجاح كفاح أشقائنا وشقيقاتنا المقهورين في جنوب افريقيا ، ضد الفصل العنصرى . وتفخر بلادى بمشاركتها في عمل اللجنة الخاصة ، وستواصل الادلاء بدلوها ، حتى يتم وضع نهاية لسياسة القمع .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود مرة أخرى أن أؤكد من جديد تأييدنا الكامل لجميع جهود الأمم المتحدة لتعبئة الرأى العام العالمي ضد الفصل العنصرى وتشجيع الاجراءات المتضافرة

Digitized by UNOG Library

في الحملة الرامية الى عزل نظام الفصل العنصرى وتقديم مساعدة للمحاربين من أجل الحرية في جنوب افريقيا في كفاحهم من أجل تحقيق الحرية والمساواة واقامة مجتمع غير قائم على التمييز العنصرى . ونعبر عن تضامننا الكامل مع الشعب المقهور في جنوب افريقيا ومع المسجونين السياسيين الذين كسبت قضيتهم العادلة عطف ودعم المجتمع الدولي .

السيد اسبتشي (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : ان موقف بلادى الثابت والواضح فيما يتعلق بمسألة الفصل العنصرى ، قد تم التعبير عنه في مناسبات كثيرة في الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى . وقد صاحب هذا الموقف عدة تدابير تم اقرارها بشكل منتظم تمشيا مع توصيات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ، وهذا كله يؤكد دعم الأرجنتين لكفاح المجتمع الدولي ضد الفصل العنصرى . وكما قيل دائما ، فان نظام الفصل العنصرى يمثل انتهاكا لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة وهو يمثل أيضا وضعا كريها لضمير الانسانية . ولذا فان القضاء عليه نهائيا هو واحد من أهم التحديات الكبيرة التي تواجهنا اليوم سياسيا وأخلاقيا .

Digitized by UNOG Library

ولكي نواجه هذا التحدى بنجاح ،علينا أن نعبئ الرأى العام العالمي . وبشكل أكثر تحديدا ، فانه من الضرورى أن تتخذ الولايات المتحدة تدابير عاجلة لدعم شعب جنوب افريقيا المقهور .

ان هذه التدابير قد تم اقتراحها بشكل متكرر في عدد من قرارات الجمعية العامة بما في ذلك القرار رقم ٣٣/١٨٣ . ونحن نجد أن الغالبية العظمى من البلدان قد تقدمت ، في هذه القرارات ، بمناشدات لمجلس الأمن ،وهو الجهاز الوحيد الذى له السلطة طبقا لميثاق الامم المتحدة في فرض عقوبات الزامية ضد دولة ما ، لكي يشكل ضغطا دوليا على جنوب افريقيا .

ولكن استمرار عجز مجلس الأمن عن التصرف كما بيّنت الجمعية العامة ،قد أدى بالمجتمع الدولي الى الاشتراك في مناقشات مطوّلة واتخاذ قرارات تحتوى على برامج دون أى احتمال لتنفيذ أية تدابير محددة وفعالة . ان هذا الموقف قد نجم عن الاعاقة المستمرة لقدرة مجلس الامن في اعتماد قرارات وذلك من جانب بعض الدول . ومن المعروف ان هذه الدول التي انتقدتها الجمعية العامة مرارا وتكرارا والتي قدمت أكبر دعم وتعاون لجنوب افريقيا ، هي ضمن أعضاء المجتمع الدولي .

والحقيقة أن مجلس الأمن قد اعتمد قرارا هاما هو القرار رقم ٤١٨ (١٩٧٧) . الذى فرض حظرا الزاميا على بيع السلاح لجنوب افريقيا . ولكنه حقيقي أيضا أنه دون تحديد امكانية ما يحققه القرار من فائدة ، فان هذا القرار في حد ذاته سوف يكون غير ملائم وينبغي تعزيزه بتدابير اضافية مقترحة في القرارات ٣٣/١٨٣ ميم ، هاء ، زاى ،حاء وسين . ان هذه التدابير عاجلة للغاية حيث انه قد وصلتنا مؤخرا معلومات عن زيادة كبيرة في نمو القدرة العسكرية الدفاعية لجنوب افريقيا واحتمال تفجيرها جهازا نوويا في مناطق بحرية على الساحل الغربي لافريقيا . ان هذه الامور مثار قلق عميق للمجتمع الدولي . ومن الجوهرى أن نعلن جنوب أفريقيا بأن أى عمل تقوم به في هذا المجال سوف يؤدى الى اثارة رد فعل فورى من جانب المجتمع الدولي .

ان حكومة الارجنتين ، التزاما منها بتقاليدها في الامتثال الكامل بمبادئ ميثاق الامم المتحدة والتزاماتها الدولية الاخرى ،تقدم ضمانات من خلال أفضل جهودها لكفالة التنفيذ الكلي في اطار صلاحيتها ، لأية قرارات ملزمة قد يتخذها مجلس الأمن لوضع حد لمزيد من التهديد للسلم والأمن الدوليين في الجنوب الأفريقي .

ان هذا الاستعداد من جانب حكومة الأرجنتين ، قد تم ابلاغه مؤخرا الى الامين العام للأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة في بيان قدم اليه في ٢٠ حزيران/يونيه هذا العام استجابة لطلب الحصول على معلومات من قبل رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

وفي هذا البيان الذى عمّم كوثيقة للجنة ، أكّدنا مجددا أن الأرجنتين سوف تنفذ على نحو صادق جميع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في مجالات اخرى للكفاح ضد الفصل العنصرى ، كما أبرزنا مجموعة كاملة من التدابير التي يجب اعتمادها تحقيقا لهذا الهدف .

وعلاوة على ماسبق ، قدمنا دعما للكفاح المشروع الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا ، كما أعربنا عن قلق بلادنا بشان موقف سياسة البانتوستانات التي تفرضها سلطات جنوب افريقيا .

بالاضافة الى ذلك ، فان البيان سالف الذكر قد أشار الى الدعم المالي الذى تقدمه الارجنتين الى عدد من الأجهزة التي تعالج الموقف في الجنوب الافريقي ، والى القرار الذى اعتمد بالالتزام بالسنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى . ان ذلك البيان قد أثبت دعمنا الوطيد للأنشطة الهامة التي تقوم بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والتي كانت فعالة ، كما ذكرنا في محافل اخرى . فاللجنة هي أداة في غاية الأهمية لتعبئة الرأى العام العالمي ضد الفصل العنصرى عن طريق نشر المعلومات بشأن الموقف الظالم السائد في جنوب افريقيا .

انني لا أود أن أختتم كلمتي دون أن أوجه نداء الى سلطات جنوب افريقيا لكي تتصرف بإحساس من المسؤولية التاريخية وبواقعية سياسية بحيث يمكن أن تتخذ بشكل عاجل جميع التدابير التي تستهدف انهاء ذلك الموقف الذى يتسم بالظلم السياسي والاجتماعي الشديد السائد في ذلك البلد ، وأن تسير به في الاتجاه الذى حدده المجتمع الدولي .

ان مثل هذا التغيّر في الاتجاه ، واستمرار ذلك الموقف الحريص المسؤول الذى اتخذه زعماء الأغلبية الافريقية ، لا مناص منهما لحل ذلك الموقف ، الذى خلقته سياسة الفصل العنصرى ، بشكل سلمي ومتضافر . ان الحل عن طريق التفاوض لن يؤدى فقط الى توفير حياة وموارد شعب الجنوب الافريقي ، بل انه سوف يتجنب أيضا مخاطر أزمة متعاظمة تصب نتائجها هذه الأقاليم وبقية العالم .

السيد بلومبيرغ (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان جوهر مسألة الفصل العنصرى ، هو قضية حقوق الانسان . وعندما نقول ذلك يجب ان نضع نصب أعيننا أن أحد الأهداف الرئيسية

Digitized by UNOG Library

للأمم المتحدة هو دعم وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين .

ان هذه المثل الواردة في الميثاق لم تطبق بالكامل في أي مكان . ومع ذلك ، فاننا اذا كنا نتناول سياسات جنوب افريقيا عاما بعد عام كما نفعل ، فان ذلك له ما يبرره اذ أن الفصل العنصري هو أكبر قدر من الانتهاك المنظم لحقوق الانسان في أي مكان . وبذلك فانه يعتبر أكبر تحد مباشر لمبادئ هذه المنظمة . ولذلك فان واجب الامم المتحدة المقدس هو أن تفعل كل ما في وسعها حتى تضع حدا لمثل هذه السياسات . ان الامم المتحدة هي الأداة الوحيدة التي يمكن أن يتم فيها ذلك بالطرق السلمية .

ومرة اخرى ، يعطينا تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري دليلا سافرا على صلف حكومة جنوب افريقيا في تحديها للمجتمع الدولي . اننا لم ننس أحداث شاربفيل وسويتو ، أو وفاة ستيف بيكو . ومنذ ذلك الحين ، فقد أعدمت حكومة جنوب افريقيا سولومون مالانغو رغم الاحتجاج العالمي الواسع والمناشدة بممارسة ضبط النفس ، من قبل حكومات عديدة بما فيها حكومتي . وقد استمرت أيضا حكومة جنوب افريقيا في اتباع سياسة اقامة البانتوستانات رغم الادانة العالمية لهذه السياسة ، وقد أقامت البانتوستان الاخير المسمى فندا . ان القمع داخل ذلك البلد ، قد تضاعف بالأعمال العدوانية التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا ضد أنغولا والدول المجاورة الاخرى . وانه لمما يشرف هذه الدول أنها قد استمرت في بذل جهودها من أجل دعم التغييرات السلمية في جنوب افريقيا .

ان هذه الأعمال من قبل جنوب افريقيا ، تتبع خطة تتسم بالقسوة ولكن لها منطقها . ان هذه الأعمال هي الآثار الأثيمة للعنصرية عندما تمارس على أساس منظم وعندما تصبح سياسة الدولة الرسمية . ان نظاما اقتصاديا وسياسيا يقوم على الانتهاكات الصارخة والمنظمة لحقوق الانسان ، لا يمكن أن يؤدي إلا الى العنف .

أليس من الواضح أن دولة تقوم على قمع الأغلبية لصالح الأقلية ، لا يمكنها أن تعيش الا في خوف وادراك لضعفها ؟ ان هذا الضعف لا يمكن أن يغطيه تزايد القوة العسكرية ، حتى اذا

Digitized by UNOG Library

ما دعّمت هذه القوة بالقدرة على حيازة الأسلحة النووية أو التهديد بحيازة هذه القدرة . ولقد طلب من الأمين العام ، بناء على قرار من الجمعية العامة ، القيام بتحقيق فورى في التقارير التي تفيد قيام جنوب افريقيا باجراء تفجير نووى . ولكن هذه المشكلة لها بعد آخر . انها تثبت مرة اخرى أهمية وجود نظام فعال لمعاهدة منع الانتشار ، والمخاطر الكامنة وراء تعاون نووى لا يتمتع بضمانات كافية ، خاصة مع دول تحيط بنواياها شكوك لها ما يبررها .

Digitized by UNOG Library

لم يقف المجتمع الدولي مكتوف اليدين في مواجهة سياسات جنوب افريقيا . وان الحظر الالزامي على الأسلحة كان قرارا تاريخيا ، اذ كانت هذه أول مرة يطبق فيها مجلس الأمن عقوبات على دولة عضو في الامم المتحدة . وان فنلندا ، مع بلدان الشمال الأخرى ، قد طالبت بمثل هذه الخطوة لأنها نفسها قد طبقت بدقة حظرا طوعيا على الأسلحة لأكثر من عقد قبل صدور قرار مجلس الأمن .

ومن الواضح فان التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن ليست كافية . ان بلدان الشمال تبحث باستمرار عن امكانيات جديدة للعمل الدولي المشترك ضد سياسة الفصل العنصري . وفي عام ١٩٧٧ قرر وزراء خارجية بلدان الشمال تشكيل فريق عامل من أجل اتخاذ تدابير عملية أكثر لهذا الغرض . وعلى أساس توصياته ، أقر وزراء الخارجية برنامجا مشتركا لدول الشمال للعمل ضد جنوب افريقيا . وان احد التدابير الواردة في ذلك البرنامج والتي نادت بها بلدان الشمال منذ عام ١٩٧٧ كان منع القيام باستثمارات أجنبية جديدة في جنوب افريقيا . وسوف يستمر ذلك .

وبينما يجب على الامم المتحدة ان تبذل قصارى جهدها من أجل زيادة الضغط على جنوب افريقيا حتى تتخلى عن سياساتها اللاانسانية للفصل العنصري ، فانه في الوقت نفسه يجب على المجتمع الدولي ان يمد يد العون لضحايا هذه السياسات . وان حكومة فنلندا ، من جانبها ، قد أعطت مثل هذه المعونة الانسانية من خلال صندوق الامم المتحدة لجنوب افريقيا ، وبرنامج التعليم والتدريب للجنوب الافريقي وصندوق معونة منظمة الوحدة الافريقية للكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري ، وسوف تستمر في القيام بذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بسبب العدد الكبير المتبقي من المتحدثين الذين يودون مناقشة هذا الموضوع الهام ، فسوف تبدأ الجمعية اجتماعها غدا في الساعة العاشرة تماما من صباح الغد .

وفي هذا الخصوص ، أود ان أؤكد على ضرورة بدء اجتماعاتنا في الميعاد ، كما قررت ذلك الجمعية العامة نفسها في الاجتماع العام الرابع بتاريخ ٢١ ايلول/سبتمبر . واذا لم نراع جميعا على نحو تام مقرر الجمعية بالنسبة للدقة في الحضور، فسوف يكون من المستحيل في النهاية دراسة

Digitized by UNOG Library

جميع البنود المخصصة للاجتماعات العامة خلال المدة المتاحة . واني آمل باخلاص ان يتعاون كل الأعضاء في هذا المجهود المشترك بأن يتأكدوا من انه يوجد على الاقل مندوب واحد عن كل وفد في قاعة الجمعية العامة عند وقت افتتاح الاجتماع .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان ارفع الجلسة ، أود ان اعلن ان انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الغذاء العالمي ، كما هو وارد في البند ٣ (ب) من جدول أعمال الجلسة العامة بعد ظهر غد ، قد أجل الى تاريخ لاحق .

رفعت الجلسة الساعة ٢١/١٥

Digitized by UNOG Library